وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

معركة إيسلي وتداعياتها على رسم الحدود الجزائرية المغربية من 1844م/1902م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبتين:

- أميرة مرابطي
- سمية براهمية

تحت إشراف :

- أ. السبتي بن شعبان

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
رمضان بورغدة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
السبتي بن شعبان	أستاذ م.أ	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
محمد شرقي	أستاذ التعليم العالي	عضوامناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية : 2020/2019

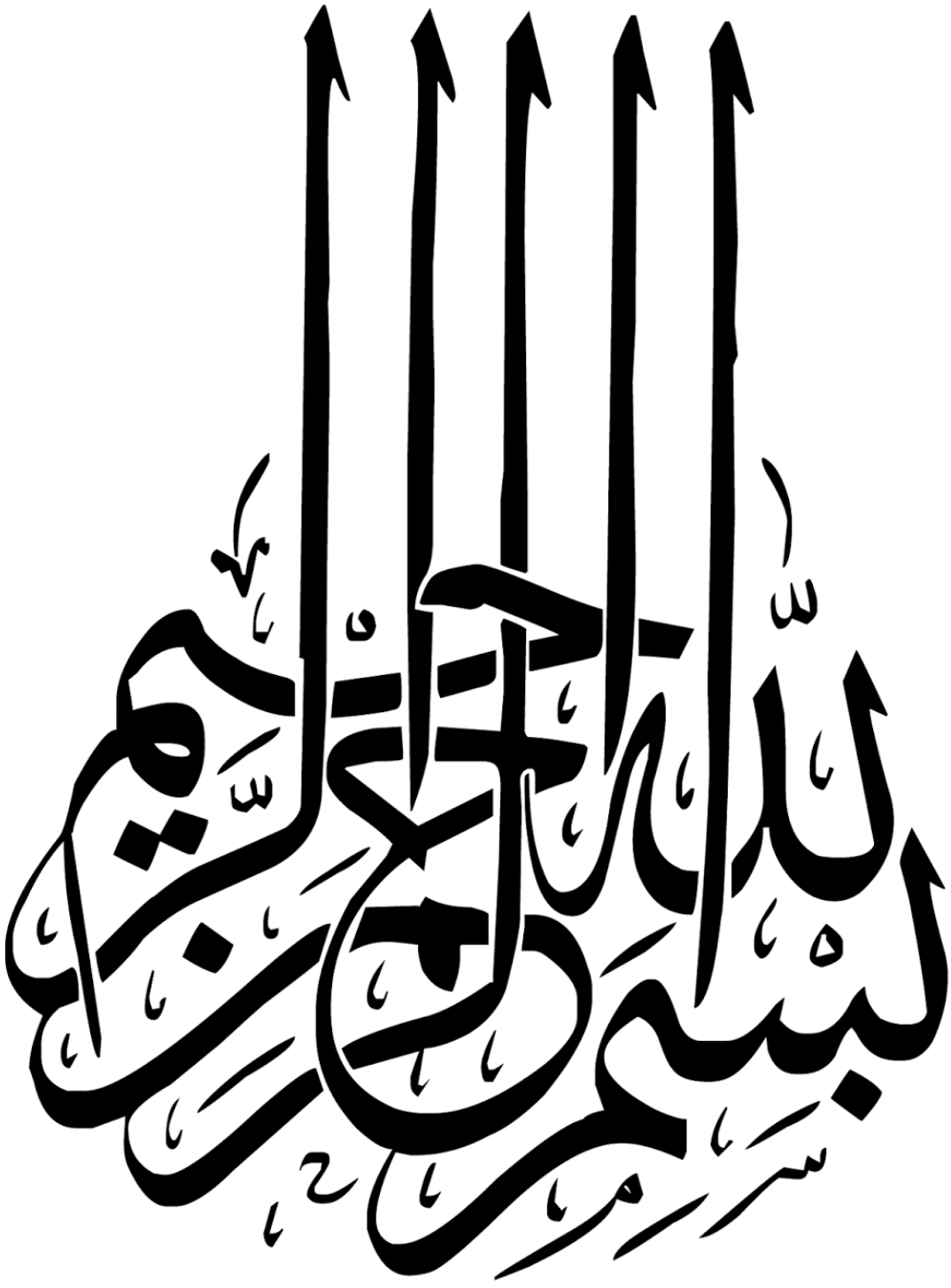
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل الذي وفقنا بعونه تعالى في إنجاز هذا العمل.

ثم يسرنا أن نوجه شكرنا لكل من نصحنا أو وجهنا أو ساهم معنا في إعداد هذا البحث سواء من قريب أو من بعيد بإيصالنا للمصادر والمراجع التي تعذر علينا الوصول إليها، ونشكر على وجه الخصوص أستاذنا الفاضل بن شعبان السبتي الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته وكان بحق نعم الأستاذ، مما كان له أكبر الأثر في إخراج البحث على هذه الصورة، كما أنه شجعنا على مواصلة البحث في الموضوع الذي رغبنا في دراسته.

كذلك نتوجه بالشكر الجزيل لرئيس قسم التاريخ الدكتور عمر عبد الناصر على التصريح الذي منحه لنا حتى نتمكن من البحث في المكتبة الوطنية بالعاصمة ومكتبة جامعة الجزائر العاصمة-2-.

دون أن ننسى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا تقييم ومناقشة هذه المذكرة، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها وتهذيب نتوآتها.

بالإضافة إلى جميع أساتذة قسم التاريخ الكرام دون استثناء فمنهم استقينا الحروف، وتعلمنا القواعد المنهجية ووصلنا إلى هذا المستوى.

وفي الختام نوجه شكرنا للموظفين بإدارة قسم التاريخ في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قالمة، وجميع العاملين في المكتبة.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أهدي هذا العمل المتواضع لأرواح علماء أمتنا الكرام الذين سخروا حياتهم كلها في خدمة الدين الإسلامي والعلوم التي تفيد البشرية، وأهديه لكل أموات المسلمين والشهداء على منهج أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها،

كما أهديه لنبع الحنان وسر وجودي في الحياة أمي الغالية التي لن أوافيها حقها ما حييت، وإلى رمز عزتي وافتخاري والدي العزيز الذي رباني على حب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وأرشدني الى طريق العلم وغرس في نفسي حب المطالعة، وإلى إخوتي جميعا حفظهم الله ورعاهم.

كما أتقدم بالإهداء إلى جميع الأقارب والأصدقاء الذين لطالما أحبوني وفرحوا لنجاحاتي، وبطبيعة الحال إلى جامعة قالمة التي احتضنتني طيلة مشواري الجامعي.

وشكرا

مرابطي أميرة

إهداء

باسم الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية وقدرنا على إتمام هذا البحث العلمي المتواضع الذي أهديه إلى:

أرواح شهدائنا الأبرار الذين سقوا بدمائهم الزكية هذه الأرض المباركة بكل سخاء، وخلدوا ذكراهم بأروع صور التضحية.

وأهديه إلى من علمتني الصبر ورافقتني في مشواري الدراسي أمي الحبيبة.

وإلى من ساهم في نجاحي وكان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى فكان نعم الحبيب أبي الغالي.

إلى سندي وقوتي والى من آثروني على أنفسهم وأظهروا لي ماهو أجمل من الحياة إخواني وأخواتي، و جميع أفراد عائلتي حفظهم الله.

إلى كل طاقم قسم التاريخ من أساتذة و طلبة جامعة 8ماي 1945.

إلى كل الأصدقاء والأحبة الذين لم يذكرهم قلمي و ذكرهم قلبي.

إلى كل طالب علم تصفح هذه المذكرة راجية من المولى عز وجل أن تكون عونا للطلبة من بعدي.

براهمية سمية

الملخص:

بعدما قامت مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسي أصبح هذا الأخير مستعدا للقيام بأي شيء للقضاء عليها، ومن بين الأساليب التي لجأ إليها في سبيل ذلك محاولة قطع كل صلة ودية تجمع بين الأمير عبد القادر والسلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام، لدرجة أن الجيوش الفرنسية بقيادة الجنرال بيجو قامت بدخول المغرب شخصيا لتقبض على عبد القادر، وهنا اضطرت إلى الدخول في معركة حاسمة مع الجيوش المغربية قرب واد إيسلي إنتهت لصالح فرنسا التي فرضت شروطها على المغرب ورسمت حدود جديدة بين البلدين في أكثر من إتفاقية منذ سنة 1845إلى 1902م.

الكلمات المفتاحية: الأمير عبد القادر، السلطان عبد الرحمان بن هشام، الجنرال بيجو، واد إيسلي.

Résumer

Après la résistance de l'émir Abdelkader dans l'ouest algérien contre la colonisation française, ce dernier est devenu prêt à tout pour l'éliminer, parmi les tactiques auxquelles il a eu recours pour le faire était d'essayer de rompre tous liens amical entre L’émir Abdelkader et le sultan marocain Abderrahmane ben Hicham, au point que les armées françaises, dirigées par le général Bugeaud, sont entrées personnellement au Maroc pour capturer Abdelkader, Ici, il a été contraint de relever une bataille décisive avec les armées marocaines près de la vallée de l'Isly, qui s'est terminée en faveur de la France, qui a imposé ses conditions au Maroc et a tracé de nouvelles frontières entre les deux pays dans plus d'un accord de 1845 à 1902 après.

Les mots cles : l'émir Abdelkader, le sultan Abderrahmane ben Hicham , la vallée de l'Isly, le général Bugeaud .

المقدمـــة

أخذت فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر ميلادي تخطط لاحتلال إيالة الجزائر التي كانت تشكل مصدر إزعاج لها بفعل نشاطها المتعاظم في القرصنة البحرية بحوض البحر الأبيض المتوسط منذ بدايات القرن السادس عشر ميلادي، وقد وجدت الفرصة سانحة لتنفيذ مخططها هذا بعد حادثة المروحة الشهيرة سنة 1827م التي قام بها الداي حسين، ودخلت إلى مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830م باسم تأديب الداي ومدعية في نفس الوقت أن هدفها من القيام بهذه العملية هو نشر التحضر في أوساط سكان المنطقة البربريين المتخلفين حسب وجهة نظرها.

وقد شكل احتلال مدينة الجزائر بداية التحدي بالنسبة للجزائريين الذين هبوا من كل حدب وصوب لوقف زحف النصارى الفرنسيين الآخذ في التنامي، والذي شمل المزيد من المناطق غير مكتف باحتلال مدينة الجزائر لوحدها، لكن مصير جل هذه الانتفاضات الشعبية كان الفشل لأنها قامت متفرقة وكان ينقصها التنظيم العسكري المحكم، ومنه أصبحت الحاجة ملحة إلى إقامة مقاومات شعبية منظمة ضد العدو يسيرها قائد له دراية وخبرة بتكتيكات الحرب وفنون القتال، فظهرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي العديد من المقاومات لعل من أبرزها مقاومة الأمير عبد القادر في غربها هذا القائد الذي دوخ أحنك جنرالات فرنسا وكان مصدر قلق رهيب بالنسبة لهم، سواء وهو داخل الجزائر أو بعد انتقاله للمغرب الأقصى، حتى أنه يعتبر سبب رئيسي في اندلاع معركة إيسلي التي هي موضوع دراستنا الرئيسي والتي كان طرفاها المغرب وفرنسا، بعدما عجزت هذه الأخيرة عن القبض عليه وهو بالأراضي المغربية.

أهمية الموضوع:

وتكمن أهمية بحثنا في كونه يعيد الاعتبار للكثير من أبناء هذه الأمة على رأسهم الأمير عبد القادر، والتعرف على مساهمتهم الفعالة في بناء مجد وتاريخ فضاء المغرب العربي، وكشف جزء ولو بسيط من مآثر هؤلاء الرجال الذين أثبتوا للأجيال بأن الانتصار للقضية الوطنية وخدمتها لن يكون بالضرورة من داخل الوطن، بل من الممكن أن نقدم خدمات جليلة لبلدنا حتى ونحن خارجه.

كما أن أهمية الدراسة تكمن في القيمة التي يكتسبها الموضوع بحد ذاته، حيث أنه عبارة عن جذور تاريخية لموضوع راهن لا نزال نلمس آثاره حتى وقتنا الحاضر، من خلال النزاعات السياسية المختلفة التي نراها اليوم بين حكومتي الجزائر والمغرب من حين لآخر والتي إذا تمعنا في سببها الأول سنجد أنه مناطق الحدود، وسنحاول نحن أن نستفيد من الآثار التي خلفتها المعركة ونبني منها جسورا سياسية تمكننا من فهم الحاضر.

أسباب اختيار الموضوع:

بعد عملية دراسة وتمحيص للمادة العلمية المتوفرة هناك العديد من الأسباب التي شجعتنا على اختيار هذا الموضوع بالذات دون غيره يمكن أن نصنفها إلى نوعين:

أولا:المبررات الذاتية

وتتمثل أساسا في رغبتنا بدراسة موضوع تاريخي حيوي ومثير للجدل لا تزال انعكاساته ممتدة إلى يومنا هذا، ووجدنا في موضوع معركة إيسلي وجذور رسم الحدود السياسية الجزائرية المغربية ضالتنا، فكان أنسب موضوع يرضي ميولاتنا وتطلعاتنا.

ثانيا:المبررات الموضوعية

من خلال موضوعنا نحن نحاول أن نسير في اتجاه يخدم بالأساس تاريخنا الوطني عبر دراسة آثار ومناقب أبناء الجزائر خارج حدودهم الجغرافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقديم تصور عن بعض الأساليب الاستعمارية في قمع المقاومات الشعبية التي شملت حتى الجانب القانوني التشريعي لوقف الدعم الذي يصل إلى هذه المقاومات، كما أن الفرنسيين استغلوا ملاحقة الثوار الجزائريين الفارين منها للتغلغل إلى عقر دار المغرب.

إضافة إلى ماتم ذكره حاولنا الوصول من خلاله إلى جل التشريعات الاستعمارية أو على الأقل أكبر قدر ممكن منها والتي مهدت للسيطرة على كامل التراب الجزائري والمناطق الجنوبية.

دون أن ننسى انعدام دراسة متخصصة حول معركة إيسلي، فحسب المادة العلمية التي توصلنا إليها أدركنا أن هذا الموضوع رغم حيويته لم ينل حظه من الدراسة الكافية ولم تفرد

له دراسة مستقلة تغطي الموضوع من كل جوانبه، تنطلق من أسباب نشوب المعركة إلى غاية نتائجها وانعكاساتها المختلفة، باستثناء القليل ممن أشار إلى بعض الجزئيات بصفة متفرقة، فهي من هذا المنطلق من الممكن أن تشكل أرضية خصبة يمكن أن ينطلق منها الباحثين في دراساتهم المستقبلية.

كما أننا أردنا إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع الذي تقل فيه المراجع نسبيا ويتطلب الوصول إليها اجتهاد كبير.

فأهمية موضوع معركة إيسلي التي أهملها الباحثين الجزائريين بصفة خاصة هي التي استهوتنا لمحاولة الغوص في ثناياه، وأن نحاول التوقف عند تفاصيله.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا سنحاول الكشف عن وقائع تلك الحادثة، ومن ثم نتلمس ونتبع تأثيرها على مسار الحدود إلى غاية سنة 1902م، وعلى هذا الأساس تمت صياغة الإشكالية الرئيسية كالآتي: كيف أثرت معركة إيسلي على وضع المغرب وحدودها مع الجزائر؟

لنتفرع من هذه الإشكالية الكبرى إلى مجموعة تساؤلات فرعية:

ماهي الدوافع الحقيقية للمعركة؟ ولماذا حدثت في تلك الفترة بالضبط؟ وكيف كانت تفاصيلها وسيرها؟ وفيما تجلت نتائجها على علاقات السلطان المغربي داخليا وخارجيا؟ ثم هل أثرت هذه المعركة على سيرورة خط الحدود بين الجزائر والمغرب؟

المنهج المتبع:

انطلاقا من الإشكال المطروح ومن طبيعة الموضوع تتداخل بالضرورة عدة مناهج للتعامل مع المادة التاريخية، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي بشكل أساسي في عرض وسرد الأحداث التاريخية المتعلقة بمعركة إيسلي وانعكاساتها خلال الفترة الممتدة مابين 1844-1902م وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا تسلسليا، يتخلله المنهج التاريخي التحليلي من خلال تحليل العديد من النقاط ومن ثم الوصول إلى نتائج من بينها تحليل أسباب فشل

السلطان عبد الرحمان بن هشام في المحافظة على بقائه في تلمسان مابين سنتي 1831-1832م بعدما طلب منه أعيانها أن يحكمهم ويحميهم من البطش الفرنسي، كذلك استعنا به في استنتاج أسباب انتصارات الأمير عبد القادر على الأعداء رغم معاناته من قلة الإمدادات العسكرية خاصة خلال سنة 1847م، إضافة إلى تحليل خط الحدود والمناطق التي كسبها كل طرف بمقتضى معاهدة لالة مغنية 1845م وصولا إلى استخلاص نتائج الدراسة.

وهناك منهج ثالث استعنا به كذلك هو المنهج التاريخي المقارن وهو من المناهج التي تم استخدامها خاصة عند التعرض بالدراسة والمقارنة للتواريخ المذكورة من طرف المؤرخين حول اليوم الذي تمت فيه مبايعة الأمير عبد القادر وكذا التاريخ الهجري لاندلاع معركة إيسلي حيث وقع اختلاف بين الباحثين حوله، علاوة على الاستعانة به عند ذكر أعداد قتلى جيوش الطرفين في هذه المعركة، وحتى عند ذكر واقعة بني عامر والحشم سنة 1847م.

خطة البحث:

وقد حاولنا أن نضع هذه الدراسة ضمن خطة محكمة تتوازن فيها كل الفصول وتكمل بعضها بعضا، فوزعنا مادتنا على أربع فصول رئيسية كل فصل يمهد للفصل الذي يليه لخلق الانسجام داخل البحث، يضاف إليها مدخل استفتحنا به موضوعنا وخاتمة وملاحق توضح وتدعم المحتوى.

ففي المدخل أبرزنا النزاعات السياسية بين الجزائر والمغرب عبر التاريخ التي كانت غالبا ماتحدث بسبب الصراع على مناطق الحدود، كما أشرنا فيه إلى الحد الفاصل الذي كان بين الدولتين وشملت فترة الدراسة في هذا العنصر منذ العهد القرطاجي والروماني إلى غاية الدخول الفرنسي للجزائر سنة 1830م، ليأتي بعدها الفصل الأول الذي سنبحث فيه عن الظروف الممهدة لمعركة إيسلي وهذا من خلال تبيين المساعدات التي كانت تتلاقاها المقاومة الجزائرية من السلطان العلوي عبد الرحمان بن هشام، ثم وضحنا كيف أنه واصل دعمه لها بطريقة غير مباشرة بسكوته عن لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب، لنصل إلى سوء العلاقات الفرنسية المراكشية بسبب كل هذا، وهي التي أدت بصفة حتمية إلى قرار الدخول في معركة حاسمة بواد إيسلي، وفي الفصل الثاني الموسوم ب:"إندلاع معركة إيسلي

وشروط الصلح" عالجنا أولا استعدادات المعركة ثم عرجنا إلى مختلف مجرياتها، مرورا بما بما حدث من قصف للموانئ المغربية وصولا إلى معاهدة صلح بمدينة طنجة، أما في الفصل الثالث فسنتعرف على أهم النتائج العامة للمعركة مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي رافقت تطور نتائجه، وذلك عبر استعراض الصراع الذي أصبح سائدا بين الأمير عبد القادر والمولى عبد الرحمان بعد توقيع هذا الأخير على معاهدة طنجة، ثم وضحنا كيف أن معركة إيسلي أثرت على سمعة المغرب داخليا وخارجيا وأدت إلى حدوث التكالب الأجنبي عليه حيث أصبح هناك نوع من التنافس بين الدول الأوربية في من يظفر بالمغرب، بعدها تحدثنا كيف أن هذا الوضع أدى دفع بالسلطان عبد الرحمان وابنه محمد من بعده إلى إقرار مجموعة إصلاحات مختلفة في جميع المجالات لتحسين وضعية البلاد الكارثية، وبخصوص الفصل الرابع الذي وضعناه للحديث على المستجدات المتعلقة بالحدود فقد توغلنا فيه إلى معاهدة لالة مغنية سنة 1845م التي رسمت فيها الحدود الشمالية، ثم تعرضنا إلى وضعية الحدود وأهم الحوادث التي حصلت فيها بعد هذه المعاهدة أي منذ سنة 1846م إلى غاية سنة 1900م، وبعد ذلك نصل إلى بروتوكولات سنتي 1901و1902 التي حسمت فيها تلك الحوادث وبمقتضاها رسمت الحدود الجنوبية بين البلدين، وختمنا دراستنا بالوقوف على أهم النتائج والحقائق التي وضعنا أيدينا عليها.

صعوبات البحث:

وكأي بحث في طور الانجاز لاشك أنه أثناء تحضيره يصطدم كل باحث بحجر عثرة، فهذا الموضوع متداخل في العديد من نقاطه ولا توجد دراسات متخصصة فيه وهو ماتطلب منا جهدا وصبرا أثناء جمع مادته المتناثرة ومعالجتها، ومن هنا اشتد إصرارنا على المواصلة فيما بدأنا به ولم تثن عزيمتنا أبدا فحاولنا تذليل هذه الصعوبات أولا بإرشادات أستاذنا المشرف، وثانيا بحرصنا على البحث على مزيد من المعلومات حول الموضوع دون كلل أو ملل حتى أننا اضطررنا للذهاب إلى المكتبة الوطنية بالحامة في الجزائر العاصمة، وإلى جامعة الجزائر 2 في بوزريعة، كما لجأنا إلى بعض الإخوة من ولايات الوطن وحتى خارجه من المغرب الأقصى حيث أفادونا ببعض الكتب المهمة التي لم نستطع الوصول إليها منها كتب المؤرخ المغربي عكاشة برحاب ومذكرات الكولونيل أسكوت.

أهم مصادر ومراجع البحث:

وقد اعتمدنا في إعداد مذكرتنا على مجموعة مصادر ومراجع منوعة حاولنا قدر المستطاع الاستفادة منها، وجعل محتوياتها تخدم موضوعنا، ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

مجموعة من المصادر مثل: " تحفة الزائر في تاريخ الجزائر" الذي كتبه ابنه محمد تعرض فيه لسيرة الأمير عبد القادر منذ البداية إلى النهاية، وأيضا"مذكرات الأمير عبد القادر" التي كتبها وهو في السجن وروى فيها كل ما عاشه خلال هذه الفترة، إضافة إلى " إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس"ج5 لابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي يتحدث عن كل مايتعلق بمنطقة مكناسة من قبائل وقصور وجوامع كما قام بالتعريف بالسلاطين والأمراء العلويين وكذا الأعيان والعلماء، دون أن ننسى كتاب "حياة الأمير عبد القادر" لشارل هنري تشرشل الذي كتبه بما أملاه عليه الأمير عبد القادر من سيرة حياته في الجانبين السياسي والعسكري ماعدا آخر فصل لم يمليه عليه،كذلك كتاب " الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" ج9 لأبو العباس الناصري المخصص للحديث عن الدولة العلوية في المغرب الأقصى منذ عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى غاية عهد المولى الحسن بن محمد، لكن مايحمل على هذا الكتاب أنه تحامل على الأمير عبد القادر واتهمه بسوء النية تجاه السطان عبد الرحمان بعدما لجأ إلى المغرب.

إضافة إلى مجموعة من المراجع مثل: "مسألة الحدود الجزائرية المغربية" لجلال يحي وهذا الكتاب يتكلم عن الحدود الجزائرية المغربية منذ سنة 1830م وصولا إلى النزاع الحدودي بين الدولتين بعد الاستقلال وقضية الصحراء الغربية من بعده في فترة السبعينات من القرن الماضي، واعتمدنا على كتاب "المغرب عبر التاريخ" لإبراهيم حركات وهو كتاب يتحدث عن الدولة العلوية في المغرب منذ نشأتها إلى غاية فرض الحماية الفرنسية عليها، كما أشار فيه إلى موقف السلطان عبد الرحمان من الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولدينا أيضا مرجع " التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر" لأديب حرب ج1و2 وأفادنا بمعلومات

حول مقاومة الأمير عبد القادر وعن معركة إيسلي من تعداد الجيوش فيها وحيثيات سير المعركة، " الإصلاحات العسكرية بالمغرب" لبهيجة سيمو واستفدنا منه في مبايعة أهل تلمسان للسلطان المغربي سنة 1831م وفي معركة إيسلي وكذلك في الإصلاحات العسكرية التي تمت في المغرب بعد المعركة، " ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون"ج1 ليحي بوعزيز الذي استقينا منه معلومات حول مقاومة الأمير عبد القادر وعلاقته بالسلطان المغربي، كما كان للمذكرات العلمية نصيب من المراجع المعتمدة ولم تكن أقل قيمة منها ونذكر من بينها: مذكرة دكتوراه بعنوان " العلاقات الجزائرية المغربية 1246هـ-1330هـ/ 1830م-1912م" لعز الدين بن سيفي ومنها أخذنا معلومات عن العلاقات بين البلدين قبل الاحتلال أي منذ سقوط الموحدين إلى الفترة العثمانية، وأيضا استنجاد أهل تلمسان بالسلطان المغربي ثم معاهدتي طنجة ولالة مغنية وحتى في وضعية الحدود بعد هذه المعاهدة.

المدخـــل

تميزت العلاقات السياسية الجزائرية المغربية منذ القديم بالتوتر والصراع في كثير من الأحيان، ويمكن أن نعزي ذلك بالدرجة الأولى إلى أطماع الطرفين في المناطق الحدودية الواقعة بينهما والأحلام التوسعية لكل منهما على حساب الأخرى[1].

وتجدر الإشارة إلى أن البدايات الأولى لتشكل الحدود السياسية بين البلدين كانت قبل العهد الروماني بشمال إفريقيا، وبالضبط في فترة النزاع الذي جمع بين الدولة الرومانية والدولة القرطاجية[2] التي تأسست سنة 814 ق م[3]، وشملت تونس الحالية وأجزاء من شرق الجزائر، أما الجزائر الحالية فقد ساد فيها مملكتي صيفاقس (230- 202 ق م)[4]، وماسينيسا[5] (202-148ق م)[6]، بينما في دولة المغرب الأقصى الحالية نجد أنه حكم فيها عنصر المور[7]، وكان الحد الفاصل بينهما هو نهر ملوية الذي بقي نفسه الحد الفاصل بينهما حتى في العهد الروماني بشمال إفريقيا لاحقا[8].

صحيح أن الحدود الجزائرية المغربية كانت مرسومة منذ العصور القديمة[9]، لكنها لم تكن موضحة بدقة كما هي عليه اليوم، وكان يغلب عليها طابع البساطة والتغيير،

---

[1]. أرزقي شويتام ، العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية(الفترة العثمانية)، مجلة الدراسات التاريخية ، ع13، الجزائر، 2011م، ص79.

[2]. المرجع نفسه، ص 166.

[3]. فرانسوا دوكريه، قرطاجة الحضارة والتاريخ، تر: يوسف شلب الشام، دار طلاس، دمشق، 1994م، ص47.

[4]. أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص 166.

[5]. قادة دين ، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ ، مجلة عصور الجديدة ، مج7، ع27،(دم)، 2018م، ص205.

[6]. محمد علي دبوز، الدول البربرية الكبرى (240ق م – 40 ق م)، ج1، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2010م، ص198.

[7].المور: بخصوص تسمية المور فهي مشتقة من الكلمة الإغريقية موروزيسو Maurusiso ، والواردة عند الرومان بلفظة موري Mouri، كما أنها ذكرت في اللغة الفينيقية ماحوريم Mahourim وكلها تعني بلاد الغرب ، وهم من أوائل القبائل التي استوطنت أقصى الجزء الغربي من بلاد المغرب القديم، ويصعب الوصول إلى أصولهم الأولى، كانوا دائمي الصراع مع الرومان في القرنين الأول والثاني للميلاد. ينظر: قاسم محمد، الوضعية الاجتماعية والديمغرافية لغرب موريطانيا القيصرية من 42م إلى سنة 284م، مذكرة ماجيستير في تخصص التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2015، ص59.

[8]. قادة دين، مرجع سابق، ص 205.

حيث كانت تتغير حسب أهواء الملوك وحسب قوة أو ضعف السلطة الحاكمة، ودائما القوي هو الذي يفرض إرادته على الطرف الآخر، فأحيانا نجدها منقسمة إلى مجموعة دويلات لكل منها سلطة سياسية خاصة تتصارع فيما بينها، وأحيانا أخرى نجد أنها جميعا توحدت تحت راية دولة واحدة سواء قبل الفتح الإسلامي كما هو الحال في العهد الروماني أو بعده[1].

إذ أصبحت- بعد الفتح الإسلامي- تشكل كيانا سياسيا موحدا سمي «**المغرب الإسلامي**»، عرفت فيه الجزائر بالمغرب الأوسط بينما المغرب الحالي عرف بالمغرب الأقصى، إلى أن بدأت تظهر فيه بوادر الانشقاق و التشتت مع أولى الدويلات المستقلة وهي دولة الادارسة بالمغرب الأقصى والخوارج بالمغرب الأوسط أي الرستميين[2] 160هـ/ 776م[3].

هذه الدويلات كانت تسود فيها الكثير من المناطق القبلية المهملة، كونها تهتم بالمدن والمناطق القريبة منها فقط، لذا عرفت هذه القبائل بكثرة تمرداتها على السلطات الحاكمة وعدم اعترافها بها، كما هو الحال بالنسبة للجزء الغربي للصحراء الجزائرية الحالي مثل بشار وماجاورها منذ حدود أواخر القرن الخامس هجري الموافق للقرن الحادي عشر ميلادي أو أوائل القرن السادس هجري الموافق للقرن الثاني عشر ميلادي والمعروفة« **ببلاد السيبة**» وهي المنطقة التي لا تخضع لأي سلطة سياسية سواء من الجزائر أو المغرب[4].

---

[1]. محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، تح : ممدوح حقي، ج1، تالة، الجزائر، 2007، ص33.

[2]. قادة دين، مرجع سابق، ص 205.

[3]. محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط3، دار القلم، الكويت، 1987، ص 91.

[4]. عبد الله حمادي الإدريسي، الاختصار من تاريخ قصر بشار و ما جاوره من القصور و الديار، دار الكتاب الملكي، الجزائر، 2013، ص395 .

إلى أن جاء عهد الدولة الفاطمية التي جمعت بينها[1]. وكان ذلك سنة 310هـ/921م، كما أصبح المغرب الأقصى والأوسط دولة واحدة في عهد دولة المرابطين وبالتحديد في عهد يوسف ابن تاشفين(480-500هـ/1091-1092م)[2]، الذي امتد حكمه من المغرب الأقصى إلى غاية حدود دولة بني حماد الزيريين[3] بالمغرب الأوسط[4]، ومن بعد المرابطين كان آخر توحد سياسي لهم في عهد دولة الموحدين في الفترة الممتدة مابين (525-564هـ/ 1130 - 1269م)[5].

ومنذ سنة 564هـ/1269م التي هزم فيها الموحدون في معركة العقاب بدأ يزداد نفوذ بني مرين في سواحل المغرب الأقصى[6].

---

[1]. قادة دين، مرجع سابق، ص 205.

[2]. يوسف بن تاشفين بن إبراهيم : هو قائد وأمير لدولة المرابطين ولد سنة 400هـ/1009م ينتمي إلى قبيلة لمتونة الصنهاجية ، تولى منصب الإمارة منذ 454هـ/1063م، من بين أهم إنجازاته تأسيسه عام 462هـ/1070م مدينة مراكش التي اتخذ منها عاصمة لدولته، وتحقيقه النصر على جيش قشتالة الذي يقوده الملك ألفونسو السادس والمدعم بجيوش من الدول الأوربية في معركة الزلاقة سنة479هـ/1086م ومنذ ذلك الوقت أحكم سيطرته على الأندلس، توفي سنة500هـ/1106م. ينظر: سعدون بن عباس نصر الله، دولة المرابطين في المغرب والأندلس: عهد يوسف بن تاشفين أمير المؤمنين، دار النهضة العربية، بيروت،1985م، ص35-ص44. حامد محمد خليفة، يوسف بن تاشفين: موحد الغرب وقائد المرابطين ومنقذ الأندلس من الصليبيين، دار القلم، دمشق،2003، ص71، ص229، ص260، ص438. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997، ص39.

[3]. دولة بني حماد الزيرية: أنشأها حماد بن بلكين بن زيري الصنهاجي الذي اتخذ من قلعة بني حماد قاعدة له سنة 388هـ/ 1008م، بعدما انفصل عن الدولة الزيرية الصنهاجية التي تأسست في عام 361هـ/ 972م والموالية للدولة الفاطمية، ضمت تقريبا عمالتي الجزائر وقسنطينة المعروفة اليوم. ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي

الكبير في العصر الحديث(ليبيا- تونس- الجزائر-ا لمغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص 17-18.

[4]. عمر السيد عمر سلمي، بنو الوطاس في المغرب(1465-1553م)، مجلة دراسات افريقية، (دع)، (دس)، ص97.

[5]. قادة دين، مرجع سابق، ص 205.

[6]. عقيلة الغناي، سقوط دولة الموحدين، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2008، ص266 .

بعدها أخذوا يتغلغلون شيئا فشيئا إلى داخله حتى سيطروا عليه تماما ولكن بحذر شديد خوفا من خصومهم بني حفص وبني زيان[1].

وسرعان ماانقسمت بعدها دولة الموحدين إلى ثلاث دويلات هي الدولة الزيانية[2] في المغرب الأوسط، الدولة المرينية في المغرب الأقصى، الدولة الحفصية في المغرب الأدنى، كل واحدة منها ترى أنها الأحق دون غيرها بحكم مناطق نفوذ الموحدين السابقة، وهو ما يفسر سبب الحروب المتكررة بينها[3].

هذه الحروب لم تنشأ فجأة بين ليلة وضحاها بمجرد زوال حكم الموحدين خاصة بين الدولة الزيانية والدولة المرينية، وإنما كانت قائمة بينهما حتى في أواخر أيام هذه الأخيرة– الدولة الموحدية– وخير مثال على ذلك عندما وقف بنو عبد الواد إلى جانب عبد المؤمن الموحدي في حربه ضد المرينيين، ما جعلهم يتراجعون نحو الصحراء لإعادة تكوين أنفسهم والتخطيط للقضاء على دولة الموحدين، التي كانت بالنسبة لهم العقبة في سبيل تحقيق طموحاتهم في السلطة والتوسع، وفي المقابل استمر الزيانيون إلى جانب الموحدين حتى النهاية يشدون عضدهم ويساندونهم للوقوف في وجه الأطماع المرينية، ما يجعلنا نستنتج أن الدولة الزيانية لم تشأ الانفصال عن دولة الموحدين ولم يكن لها أي أطماع في الاستيلاء على مناطق نفوذها عندما كانت لاتزال قائمة، وإنما بنو مرين هم من كان المتسبب الأول في إضعاف شوكتها و من ثم تشتيت شملها[4].

ومن بين الأمور الأخرى التي غذت الصراع بين المرينيين والزيانيين وكانت سبب مهم لظهور الصراعات بينهما في وقت مبكر هو التنافس القائم بينهما حول من يتولى

---

[1]. نجيب زينب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد إبن سودة، ج2، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1995، ص413.

[2]. ينظر الملحق رقم 01، ص195.

[3]. أرزقي شويتام، العلاقات...، مرجع سابق ، ص79 .

[4]. إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994م، ص 74.

زعامة قبيلة زناتة التي هي أصل كلاهما، يضاف إليها افتكاك الدولة المرينية لسجلماسة من يد الدولة الزيانية سنة 653هـ/1255م وهو ما تسبب في إثارة هذه الأخيرة التي قامت بمحاولة فاشلة لاسترجاعها سنة 655هـ/1257م[1].

ومن بين أبرز حوادث الحدود في العصر الوسيط توجيه السلطان الأكحل المريني الملقب بالمنصور حملة عسكرية على منطقة تلمسان بهدف إخضاعها، فغادر منطقة فاس رفقة جيش مكون من 1185 رجل، وفرض على تلمسان حصارا دام قرابة سبع سنوات أو أكثر، انتهت في الأخير بفشله في دخول المنطقة وعاد أدراجه من حيث أتى[2].

ولكن سرعان ما تغيرت موازين القوى مع بداية النصف الثاني من القرن الرابع عشر ميلادي في عهد السلطان المريني أبو عنان الذي حكم بعد السلطان الأكحل، حيث حقق فوز عسكري على حساب الزيانيين في معركة وادي القصب بوجدة، تمكن من خلالها قتل السلطان الزياني أبو سعيد، ومن أن يجعل الضعف يدب في أوساط دولته، كما استطاع أن يضيف كل من تلمسان، مدينة الجزائر، بجاية، قسنطينة، تونس إلى حدود دولة المغرب الأقصى[3].

لتستمر بعدها الدولة الزيانية على ضعفها وتتواصل سلسلة حروبها مع الدولة المرينية، حتى اعتلى السلطان الزياني أبو موسى الثاني الحكم، الذي استعان بحاكم تونس ليساعده في استرجاع مناطق دولته المسلوبة من طرف بني مرين خاصة

---

[1]. سالم أبو القاسم غومة، العلاقات السياسية وأثرها الحربي بين الدولة المرينية ودولتي الزيانيين والحفصيين ببلاد المغرب في العصر الوسيط، المجلة الجامعة، مج2،ع18، 2016م، ص ص39-40.

[2]. مارسيل ايمريت، الجزائر في عهد عبد القادر، تر: عبد الحميد بورابو و حميد بوحبيب، دار الرائد، الجزائر، 2013م، ص 129.

[3] . مصطفى عبيد، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (العهد العثماني)، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، (دس)، ص10.

تلمسان التي تمت السيطرة عليها سنة 753هـ/ 1352م، وهو ما تم له فعلا في عام 760هـ/1359م بعد سبع سنوات من الاستيلاء عليها[1].

بعدما فشل المرينيون في التدخل المباشر بشؤون دولة بني عبد الواد اهتدوا إلى طرق أخرى تمكنهم من أضعاف نفوذهم داخل دولتهم ومن ثم الانقضاض عليهم وإعطائهم الضربة القاضية، وذلك بالتدخل الغير المباشر في شؤونهم الداخلية بدعم حركات التمرد ومن بينها حركة عبد الله بن حمو الثاني بكل مايحتاجه من أموال وأسلحة ضد أبيه في عام806هـ/ 1399م ، ليعيدوا الكرة بعدها مع دعم انقلاب أخيه محمد بن خولة عليه والذي استولى على الحكم سنة808هـ/ 1401م وبقي فيه إلى غاية وفاته سنة817هـ/ 1410م أمضاها جميعها في إثبات ولائه لبني مرين[2]، وكنتيجة حتمية لتخاذل حكام الدولة الزيانية وتعاونهم مع الدولة المرينية شهدت حدود دولتهم تقلص كبير لتشمل تلمسان وضواحيها فقط[3].

لقد توالت الهجمات من كلا الطرفين على حدود الطرف الآخر منذ سنة 924هـ/ 1516م[4]، ففي عهد سليمان القانوني كان هناك العديد من المحاولات العثمانية لضمها إليهم أو على الأقل عقد تحالف سياسي معها يمكنهم من الوقوف في وجه التوسع الأوربي على أراضي المسلمين، لكنه فشل في مسعاه[5].

الصراعات السياسية بين الدويلات السابقة ونقصد بالقول الدولة الزيانية والمرينية ومعهم الدولة الحفصية أرهقت كاهلهم، وجعلت الدول الأجنبية تستغل الوضع فضاعفت

---

[1]. محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس الجزائر، المغرب، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص 160 .

[2]. مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 10 .

[3]. أرزقي شويتام، العلاقات، مرجع سابق، ص 79 .

[4]. جلال يحي وآخرون، مسألة الحدود ...، مرجع سابق، ص2.

[5]. أحمد سالم سالم علي، مرجع سابق، ص163.

من تحرشاتها على سواحل شمال إفريقيا[1]، خاصة خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين مركزة هجوماتها على المدن والموانئ الممتدة من طنجة في الغرب إلى غاية طرابلس الغرب في الشرق، وأمام عجز سكان منطقة المغرب الإسلامي على رد تلك الهجومات العنيفة بأنفسهم، قام أعيان مدينة الجزائر بالاستنجاد بالدولة العثمانية كي تعتقهم من ظلم الغزاة الصليبيين، وهو ما نتج عنه إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية رسميا سنة926هـ/ 1518م[2].

بينما بقي المغرب الأقصى يتمتع باستقلاله السياسي، ماعدا بعض المناطق التي احتلها الإسبان والبرتغاليون، وفي هذه الفترة أي نهاية القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر التي تعتبر بداية فترة العصور الحديثة، أخذت الدول الأوربية ترسم حدود بلدانها السياسية بدقة، بعدما كانت قبلها المناطق التابعة لكل دولة في تغير دائم بين زيادة ونقصان، وما يهمنا في الأمر هو الجزائر التابعة للدولة العثمانية التي كانت ضمن هذه الدول التي بدأت ترسم حدود بلدانها، أي أن الحدود السياسية للجزائر ضبطت بدقة أكثر في الفترة العثمانية[3].

وهكذا يبدأ عهد جديد في منطقة المغرب الأوسط هو العهد العثماني الذي شهد العديد من المحطات التي تخص قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب[4]، في عهد السلطان الوطاسي مولاي بوحسون الذي حكم سنة 932هـ/1525م[5]، تمكن أتراك الجزائر الجزائر من السيطرة على فاس وحسب ما ورد عن كتاب« **تاريخ الدولة السعدية**

---

[1]. يحي بوعزيز، حروب المقاومة كما صورتها الكتابات الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، ع 5، الجزائر، 1988م، ص150.

[2]. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص ص 13-14 .

[3]. عبد الكريم بوصفصاف، تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص202.

[4]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص74.

[5]. المرجع نفسه، ص 175.

التكمدارتيـــة" فإنهم لم يحسنـوا إلـــى أهلها واحتجزوا السلطان أبوحسون ، لكنهم سرعان ما أطلقوا سراحه بعد تهديد الأهالي المغربيين لهم بالأسلحـــة، ورجع العثمانيين إلى الجزائر مرة أخرى[1].

وكان أبا حسـون هـذا آخـر حاكم من الأسـرة الوطاسيـة بالمغرب الأقصى استطاع النجاة من أيدي السعديين الذين احتجزوا جل الوطاسيين والمرينيين فـي مدينـة مراكش[2] سنة 956هـ/1549م[3]، واستغلوا الضعف الـذي اعتـرى حكمهم في أواخـر أيامهم، وعـدم قدرتهم علـى مجابهـة الخطـر البرتغالـي الـذي سيطر علـى الساحل المغربي بالمحيط الأطلسي، فأصبحت مهمة السعديين هي الجهاد ضد الغزاة، وبرزوا كقـوة برية عكس قـوة رياس البحر في الجزائر العثمانية[4].

أراد أبوحسون إعادة إحيـاء ملك أسرته الوطاسيـة للمغرب الأقصى من جديد[5]، ولتحقيق هدفـه هـذا لم يجد غير أتراك الجزائر كي يلتجـأ إليهم بعدما ضاقت بـه السبل ورفضت اسبانيـا مساعدته، ووعـدهم في المقابل بإعطائهم الكثير من الأموال إن قبلوا طلبه[6]، فاستجابت له السلطات العثمانية وأرسلت قوات إلى أرض المغرب الأقصى بهدف بهدف إرجـاع الحكم لأبي حسـون الوطاسي، خصوصا وأن لها رغبة في دخولها منذ

---

[1]. مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تق وتح: عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994م، ص ص 24-25.

[2]. أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،(دس)، ص330.

[3]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص175.

[4]. أحمد سالم سالم علي ، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011م، ص163.

[5]. أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 330.

[6]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص175.

البداية لتجعل كامل المغرب العربي موحدا تحت رايتها، ووجدت في ذلك خطوة مهمة وفرصة لا تعوض لضم المغرب الأقصى إليها[1].

ومن جهتـه سعى محمد الشيخ السعدي خصم أبو حسون إلى محاولـة كسب ود العثمانيين، لكنهم اشتـرطوا عليـــه الدخـول تحت كنف دولـــتهم ، وهـــو مارفضـــه وجعله يفضل اللجوء إلى الاسبان ليقـــدر علـى مواجهتهم[2]، وفـــي الأخيـر كانت الغلبـــة لأبـــي حسون الوطاسي بعـــد الدعم الذي تلقاه من العثمانيين، وجلس على كرسي الحكم قرابة أربعـــة أشهر فقط، الى أن انقلب عليه من جديد محمد الشيخ السعـدي وتمكن من قتله، وبذلك انتهـى الحكم الوطاســي إلى الأبد بوفاة أخر ملوكه، ليعلن عن بداية عهد جديد في المغرب الأقصى هو العهد السعدي، وتبخر حلم حكام الجزائر من ضمها إليهم[3].

في الوقت الذي أحكم فيه أول سلطان سعدي محمد الشيخ قبضتـه على فاس ثم على باقي أجـزاء المغرب الأقصـى، كان أبـا زيـان أحمد الثالث قد اعتلى عرش الدولـة الزيانية فـي جانفي 1543م/951هـ _والتي بقيت قائمة حتى أثنـاء بدايـات التواجـد العثماني بالجزائر لكن مجالها بقي محصور فقط في الجهة الغربية من البلاد_ بدعم من الشعب إثـر فشل حملـة شارلكان على الجزائر سنة 949هـ/1541م، ثم قام بالتحالف مع الاسبان لاحقا فـي سنـة 957هـ/1549م، وفي هذه الفترة بدأت الدولة العثمانية توجه أنظارها نحو إمارة تلمسان القريبة من المغرب[4]، فشعر السلطان محمد المهـــدي السعـــدي بالخوف على دولتـــه الحديثة التأسيس لأن ضم تلمسان للجزائر العثمانية

---

[1]. أحمد سالم سالم علي، مرجع سابق، ص163.

[2]. أبو القاسم الزياني، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله تح: رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص35.

[3]. أحمد سالم سالم علي، مرجع سابق، ص 171.

[4]. عبد الكريم غلاب، المغـرب في عهـد الدولة السعديـة، ط3، منشورات جمعيـة المؤرخين المغاربة، الرباط، 2006م، ص ص 72-73.

معناه قرب إلحاق المغرب كذلك بها، الأمر الذي دفع به إلى احتلال تلمسان بتاريخ 5 جوان 1550م/958هـ[1]، وكان ذلك في عهد البيلرباي خير الدين بالجزائر (1544-1551م/952 - 959هـ)[2].

لكن هذا الوضع لم يدم طويلا حيث سرعان ما نشأت معركة طاحنة بين الجانب المغربي والجانب الجزائري[3]، انتصر فيها حسن باشا العثماني على الجيش السعدي في حوض الشلف[4]، وانتهت برجوع السعديين إلى حدودهم الأولى وهي نهر ملوية، وتوقيع معاهدة حدود بينهما سنة 961هـ/1553م بمقتضاها تكون الحدود ممتدة من ساحل البحر إلى بداية الصحراء[5]، وبهذا لم تعد تلمسان تابعة للدولة الزيانية بل لمدينة الجزائر الخاضعة للنفوذ العثماني سنة962هـ/ 1554م في فترة حكم صالح رايس[6].

تحققت وحدة الجزائر كاملة من الشرق إلى الغرب في حدود عام970هـ/ 1562م لتكون لاحقا سببا في إثارة مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب في العديد من المحطات التاريخية، رغم فترات الصفاء التي كانت تتخللها بين الحين والآخر بهدف إصلاح العلاقات، ولاسيما إذا تعلق الأمر بخطر مشترك مثل الاحتلال الاسباني[7]، لكن جشع النفوس وقضية الحدود التي شغلت بال سلطات الدولتين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي كان دائما يحول عائقا أمام

---

[1]. مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 19.

[2]. عبد الله مقلاتي،المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص26.

[3]. أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 330.

[4]. مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 19.

[5]. أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 331.

[6]. مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 19.

[7]. إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993 م، ص 146.

استمرار فترات الهدنة[1]، وبالتالي يمكننا اعتبارها بمثابة مراحل للراحة المؤقتة لإعادة تجميع القوى من جديد واستئناف المعارك[2].

فقد كان كل طرف يرى نفسه أولى بخلافة المسلمين، فالجانب المغربي يرى في العثمانيين مجرد عجم دخلاء على الخلافة غير معترف بهم، وفي المقابل كان بني عثمان يعتبرون أنفسهم حكام شرعيين للمسلمين باعتراف شريف مكة، ولابد للمغرب الأقصى من أن تقر بأحقيتهم في الخلافة هي أيضا وترضخ لهم[3].

في سنة977هـ/ 1569م كان الجانب الجزائري هو المبادر بالهجوم عندما قام العلج علي بتوجيه حملة عسكرية على المغرب فور تعيينه في منصبه بيلرباي على الجزائر لكنها لم تأت بنتائج ملموسة، وبعدها بسنتين تم تعيينه في منصب قائد للبحرية العثمانية إثر تفانيه في القتال في واقعة ليبانت ضد الصليبيين[4]، وبعد إلحاق تونس بالدولة العثمانية سنة982هـ/ 1574م وقبلها طرابلس الغرب عام961هـ/ 1561م، لم يبق غير المغرب الأقصى من بين هذه الدول مستقل عن الإدارة العثمانية ومن ثم جعلت هذه الأخيرة من الجزائر قاعدة عسكرية تنطلق من خلالها حملاتها حتى تضمها إليها كذلك[5].

جهز العلج علي حملة عسكرية لمحاربة المولى السعدي أحمد المنصور سنة 989هـ/ 1580م، لكنه تراجع عن ذلك بعد صدور قرار من الأستانة يمنعه من التقدم

---

[1]. جلال يحي وآخرون، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، (دم)، 1981م، ص1.

[2]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص203.

[3]. أحمد سالم سالم علي، مرجع سابق، ص163.

[4]. عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص26.

[5]. أرزقي شويتام، العلاقات...، مرجع سابق، ص 80.

نحو المغرب[1]، ثم خلفه أحمد عراب الذي لم تكن تجمعه علاقات حسنة مع حكام المغرب[2].

بالنسبة لصحراء بشار والمناطق الجنوبية المحيطة بها حسب عبد الله حمادي الإدريسي فقد أصبحت تحت سيطرة المغرب الأقصى منذ زمن الدولة السعدية وبالتحديد منذ عام 991هـ/1583م بعدما فرضت قوتها على المنطقة[3]، أثناء حكم أحمد المنصور السعدي[4]، الذي تمت مبايعته عشية الاثنين 30 جمادى الأولى 986هـ/4أوت 1578م بعد انتصاره في معركة واد المخازن الشهيرة[5].

وبعدما تمكن من فرض الاستقرار داخل مملكته اثر قضائه على ثورة أخيه الناصر في ماي 1595م/1003هـ أخذ يتفرغ لبناء علاقاته الخارجية التي من بينها القبائل الجزائرية محاولا استمالتها إليه مستغلا بذلك ضعف الحالة الصحية للسلطان العثماني[6]، فحدثت العديد من التدخلات المباشرة للسعديين داخل الحدود الجزائرية، وقاموا وقاموا بدعم الجزائريين الثائرين ضد العثمانيين، بهدف تحقيق حلم السنوات وهو ضم الجزائر أو جزء منها على الأقل إلى الأراضي المغربية، لكن كل ما نجحوا فيه هو كسب ود واستمالة بعض القبائل المناهضة للحكومة العثمانية إلى صفهم دون التمكن من إلحاقهم بالدولة السعدية[7].

---

[1]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 2.

[2]. عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص26.

[3]. عبد الله حمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص 401.

[4]. عمر بن قايد، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ/7م، مجلة الواحات، ع17، (دم)، 2012م، ص141.

[5]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص ص 105-106.

[6]. عمر بن قايد، مرجع سابق، ص141.

[7]. سليمان عشراتي، الامير عبد القادر السياسي: قراءة في فرادة الرمز والريادة، ط3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009 ، ص 287.

وكـان أحمد المنصور طيلة فترة حكمه يتعامل بحذر مع العثمانيين ودائما على استعداد لأي هجوم منهم، من خلال تحالفــه في كل مرة مع الإسبان معتقدا أن خطرهم أخف من الخطر الــذي يشكله حكام الجزائر على بلاده، والمصرين على إلحاقها بالدولة العثمانية كباقي دول المغرب العربي بأي ثمن، وهذه المرة عقـد تحالفـه مع الملك الاسباني فيليب الثالث في أوت 1603م/1011هـ، وقصد فاس لتوقيف ولده المتحالف مع الأتراك ثم قام بسجنه في مكناس[1]، ويمكن أن نرجع سبب حرص المغربيين والعثمانيين على إلحاق تلمسان كل إلــى دولتــه كونها تشكل قاعــدة إستراتيجيــة مهمة، تمكنهم من تعزيز نفوذهم فــي الداخل وتوسيع حدود بلادهم، سواء في العهد السعدي أو حتى في العهد العلوي لاحقا[2].

وعموما يمكننا القول أن العلاقات السياسية والعسكرية التي كانت تجمع بين السلطة السعدية في المغرب والسلطة العثمانية في الجزائر تميزت بالتوتر غالبا، لأن الدولة العثمانية سعت لتأسيس خلافة إسلامية من خلال الهيمنة على كل الدول العربية، ومن هنا اصطدمت مصالحها مع الدولة السعدية التي هي الأخرى كانت تسعى إلى بناء نفسها لتكون قوة تجابه الدول الأجنبية ولتمد من نفوذها هي الأخرى إلى الجزائر[3].

وبعد السعديون بـرز العلويـون فـي سجـلماسة بجنـوب المغـرب فـي الفترة الممتدة مابيـن (1049-1050هـ/ 1636-1640م) فأخـذوا يعملـون على المـد في أراضيهم إلـى ما وراء حـدود الجزائـر، وأول ما قـام بـه المولى محمد الشريف العلوي بعد استيلائه على وجدة هو الهجوم على تلمسان وما جاورها، بعدها أغار على بني يزناسن ومدينة ندرومة وضواحيها، ليعود مجددا إلى تلمسان ويهاجم كل من بها سواء من السلطات أو

---

[1]. عمر بن قايد، مرجع سابق، ص 141.

[2]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 77.

[3]. محمد علي داهش، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث(1650-1830م)، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية،ع18، (دم)، 1995م، ص161.

من الأهالي أو من القبائل العربية مثل: قبائل الجعافرة وحميان وزغبـة، ثم تحمس أكثر في عمليــة التوسع هـذه ليصل إلى الأغواط وعين ماضي والغاسول، الى أن تم إيقافه من طرف حاكم الجزائر عثمان باشا وفرض عليه الموافقة على واد التافنة كحد فاصل بين الدولتين[1].

وفي عهد الحاكمين عصمان باشا الجزائر والمولى محمد بن الشريف بالمغرب تم عقد اتفاقية حدود بين الطرفين سنة 1064هـ/1653م اعتبر من خلالها وادي التافنة هو الحد الفاصل بين الدولتين، وهو ما لم يرض بـه السلطان المغربي الذي خرق ما نصت عليه المعاهدة بتجاوزه لخط الحدود ووصوله إلى تلمسان، نتج عن ذلك قيام حرب بينهما دامت أربع سنوات انتهت في الأخير برضوخ السلطان المغربـي للأمر الواقع وقبوله لاتفاقية الحدود سنة 1068هـ/ 1657م[2].

وفي الفترة الممتدة مابين (1075هـ/1664م-1083هـ/1672م) قام المولى الرشيد العلـوي باستمالة بعض القبائل الجزائرية مثل بني عامـر وسويد وتحريضهم ضد سلطات الجزائر حتى يكونوا سندا له في عملية توسعـه داخل بلادهم، لكنه في الأخير رضي باتفاق الحدود الجزائرية المغربية الذي وقع قبل أيام في عهد أخيه[3].

وتستمر سلسلة الهجومات المتبادلة بين الطرفين وهذه المرة كانت المواجهة العسكرية بسبب بعض المناطق النائية بصحراء الجزائر والتي طمعت فيها المغرب، حيث خرج المولى إسماعيل على رأس جيشه سنة 1089هـ/1679م، وعندمـا وصل إلــى وادي الشلف وجد الجيش الجزائري له بالمرصاد وقصفه بالمدافع، ما جعله يضطر إلى الانسحاب سريعا ويرضى بالحدود القديمة[4].

---

[1]. عمر بن قايد، مرجع سابق، ص144.

[2]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 206.

[3]. عمر بن قايد، مرجع سابق، ص 145.

[4]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 206.

واثر النكسة التي أصابت الجزائر بسبب عدم قدرتها على التحكم في مشاكلها الداخلية خاصة بعد مقتل الباشا علي من جهة ومشاكلها الخارجية من جهة أخرى، حيث كانت تعيش حروبا مع تونس سنة 1104هـ/ 1692م، وكذلك كانت في تلك الفترة تعاني من تكرر الحملات الفرنسية عليها، استغل المولى إسماعيل كل هذه المعطيات ووجه مجددا جيشه المدعم من طرف الانجليز نحو تلمسان، وكان سبب تصرف الانجليز هذا هو تضايقهم من المعاهدة المئوية بين الجزائر والمغرب سنة 1101هـ/ 1689م، وبعد هجومه على عدد من المراكز في الجنوب الجزائري سارع الداي شعبان إلى قتاله بتاريخ 19شوال 1104هـ /4جويلية 1692م في شمال نهر ملوية، انتهت الواقعة بهزيمة الجيش المغربي، ومحاولة تقدم الداي شعبان نحو فاس لاختراقها لكنه في الأخير اهتدى إلى الصلح مع السلطان والتزم كل منهما حدوده المعروفة[1].

ويمكن القول أن الخلافات السياسية كانت كثيرة بين الجزائر والمغرب مع بدايات العهد العلوي، لكنها شهدت نوعا من التضامن والوحدة عندما تولى السلطان العلوي محمد بن عبد الله الحكم سنة 1170هـ /1757م بهدف مواجهة العدوان الأجنبي المشترك معا[2]، وطيلة القرن الثامن عشر ميلادي كانت صحراء بشار وما جاورها من فقيق وبني هلال ودرعة تابعة للإدارة المغربية شكليا فقط بعد حالة الضعف التي مرت بها الدولة العلوية[3].

لقد كانت الجزائر خلال عهد الدايات (1082-1246هـ /1671-1830م) مقسمة إلى أربع مقاطعات كل واحدة منها يحكمها باي، وكان بايلك الغرب أبعدها عن مركز الداي في مدينة الجزائر وأقرب إلى المغرب، لذا نجد أن حكومة فاس كانت كثيرا

[1]. عمر بن قايد، مرجع سابق، ص 147.

[2]. إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، مرجع سابق، ص 146.

[3]. عبد الله حمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص 401.

ماتتدخل في تلمسان التي تنتمي لبايلك الغرب سواء بطريقة مباشرة بمعنى إقامة حملات عسكرية كما سبق وذكرنا، أو بطريقة غير مباشرة بالتدخل في إدارتها ودعم حركات التمرد فيها ضد السلطة العثمانية الحاكمة هناك[1].

واستمرت الهجومات المتبادلة بين الطرفين طيلة ثلاثة قرون، لكن يمكن القول أنه رغم عدم التفاوت الكبير في قوة جيوشهما إلا أن الكفة كانت تميل نوعا إلى الطرف العثماني فيفرض الحدود المتفق عليها منذ البداية[2]، وعموما لم تكن العلاقات الجزائرية المغربية مستقرة قبيل احتلال الجزائر من طرف فرنسا وإنما كانت تتأرجح بين السلم والحرب[3].

وهكذا نخلص إلى أن الحدود الجزائرية المغربية تم رسمها منذ العصور القديمة وبالضبط في فترة حكم دولة موريطانيا الطنجية للمغرب وموريطانيا القيصرية للجزائر، حيث اتفق على أن يكون واد ملوية هو الحد الفاصل بينهما، لكن هذه الحدود لم تكن موضحة بدقة كما أنها لم تحترم من طرف حكام الدولتين، حيث كثيرا ماكانت تقع التجاوزات للحدود على مدار عصور طويلة وكانت تتمدد وتتقلص تبعا للظروف السياسية وقوة الدولة، ماعدا في بعض الفترات عندما كان يتم توحيدهما تحت راية دولة واحدة كما حدث زمن الدولة العباسية، والفاطمية، والموحدية التي كانت آخر تجمع سياسي لهما، واستمرت النزاعات السياسية بعدها في عهد الزيانيين والمرينيين بسبب كثرة الاعتداءات المتبادلة بين الطرفين على حدود الجانب الآخر، وفي هذه الفترة تمكنت الدولة المرينية من الاستحواذ على سجلماسة وضمها إليها بصفة نهائية لكنها فشلت في ضم تلمسان إليها رغم تعدد حملاتها العسكرية عليها، لكن العلاقات السياسية ساءت أكثر عندما حكم

[1]. أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج1، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص 36.

[2]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص ص 208-209.

[3]. العيد فارس، طبيعة العلاقات الجزائرية مع المغرب الأقصى وتونس (1830-1847م)، مجلة عصور الجديدة، ع19-20، 2015م، ص 329.

العثمانيين الجزائر الذين كانوا يطمحون لتأسيس خلافة إسلامية يصبح تحت كنفها جميع المسلمين دون استثناء، وبسبب الجشع الذي كان يتملك جميع الأطراف نلاحظ أن جل محاولات التوحد لمواجهة الأخطار الأجنبية المشتركة كانت لا تدوم مطولا وسرعان ماتفشل.

الفصل الأول: الظروف الممهدة لمعركة إيسلي 1830-1844م

المبحث الأول: دعم السلطان عبد الرحمان للمقاومة الجزائرية

المبحث الثاني: لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى

المبحث الثالث: الصراع الفرنسي المراكشي قبيل معركة إيسلي

عندما كانت الجزائر تحت حكم الدولة العثمانيـة التي تعتبر قوة عسكرية يحسب لها ألف حساب لم يكن في استطاعة أي دولـة أن تتجرأ على التحرش بها أو تخطـوا أي خطوة نحوها، لأنها إن فعلت ذلك ستجـد حكام الجزائر لها بالمرصاد وهـو ما حدث بالفعل في الكثير من المحطات التاريخيـة، لكن آخـر ضربة تلقاها الأسطول الجزائـري في معركـة نافاريـن سنة1244هـ/ 1827م ضـد مجموعـة من الدول الأوربية كان لها الأثـر البالغ علـى زوال هيبتها الدوليـة التي كانت تتمتع بها فـي السابق، فوجدت فرنسا الفرصة مناسبة لها لفرض هيمنتها على الجزائر المنكسرة بحيث أرسلت أسطولهـا وجنـودها لاحتلالها، متخذة من حادثة المروحـة الشهيرة ذريعـة لتغطي بها أطماعها الحقيقية التي جعلتهـا تختـرق أراضي ملك للغيـر، انتهت هـذه الحملـة بمحاصرة مدينة الجزائـر سنة 1246هـ/ 1830م، وهو ما اضطر الداي حسين إلى تسليمها بشـروط أقل ما يقال عنها أنهـا مخزيـة.

المبحث الأول: دعم السلطان عبد الرحمان للمقاومة الجزائرية

بعـد سقوط مدينة الجزائر بيد الفرنسيين في 05 جويلية 1830م/1246هـ بادرت فرنسـا بالتوغل في كامل ربـوع البلاد وصـولا إلى حدوده مع الدول المجاورة، وقد كان لهذا الغزو صدى كبير لدى المغرب الأقصى[1].

[1]. شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبدايات الاستعمار (1827- 1871م)، مج1، شركة دار الأمة، 2008م، ص108.

حيث كان السلطان المغربي عبد الرحمان[1] آنذاك بمراكش وهو ما يذكره الناصري في الإستقصا:« **لما استولى الفرنسيس على ثغر الجزائر كان السلطان المولى عبد الرحمان يومئذ بمراكش فاتصل به خبر الجزائر في أوائل صفر سنة ست وأربعين ومائتين وألف فنهض إلى مكناسة في التاريخ المذكور**»[2]، ولخشيته من هذا التهديد الفرنسي على بلاده قرر أن لا يظهر أي موقف معارض أو مناصر تجاه قضية احتلال الجزائر الشقيقة بمعنى أنه التزم الحياد في انتظار ماتخبؤه الأيام وماستؤول إليه الأمور[3].

فعندما لجأ إليه الداي حسين حاكم الجزائر طالبا منه مد يد العون من أجل القضاء على الفرنسيين بعدما تأكد أنهم مصرين على استعمارها رفض مساعدته بأي شكل من الأشكال، كما رفض طلب الفرنسيين المتمثل في دعمهم في مخططهم عندما جاءه القنصل الفرنسي دو لابورت(De laporte) إلى طنجة ليطلب منه المساعدة في تنفيذ مشروعهم الاستعماري في الجزائر، وكل الذي أكده لهم هو التزامه الحياد في هذا الموضوع لأنه كان من غير الممكن له أن يتحالف مع عدو مسيحي ضد دولة مسلمة، رغم أنه لم يكن على درجة كبيرة من الوفاق مع حكام الجزائر بسبب

---

[1]. المولى عبد الرحمان: ولد عام 1204هـ أمه السيدة هنية بربرية، شاع عنه أنه كان رجلا تقيا عابدا وذا علم، ينصر المظلومين، مقتصدا في مأكله ومشربه وملبسه، ولاّه عمه أبو الربيع سليمان أمانة ثغر الصويرة وعمالتها ثم نقله للخلافة بفاس وذلك عام 1237هـ، بويع له بالخلافة بعد وفاة عمه أبي الربيع سليمان بعهد منه، وكانت بيعته بفاس، وفي 15 ربيع النبوي 1238هـ بويع له بالعاصمة المكناسية يوم الأحد 14 ربيع الثاني، وتوفي بمكناسة الزيتون يوم الاثنين 29 محرم 1276هـ/28 أوت 1859م، كان له اعتناء بالعلم واهتمام كبير بتنظيم التعليم وترتيب الدروس ومن آثاره بفاس تحصينها بالآلات الحربية، وجلبه لها من البلاد الأوروبية. ينظر: عبد الرحمان بن زيدان بن محمد السجلماسي، الدرر الفاخرة بمآثر العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1938م، ص102. عبد الرحمان ابن زيدان بن محمد السجلماسي، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج5، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م، ص ص14- 28.

[2]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م، ص27.

[3]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص128.

أحلامه التوسعية فيها، إلا أن الواجب الأخلاقي والأخوة في الإسلام يفرض عليه أن لا يناصر الفرنسيين الأجانب ضدهم، واكتفى بالسماح لهم بتموين أسطولهم من موانئ المغرب بشرط أن تسدد الرسوم الجمركية المقررة اتقاءا لشرهم[1].

فالسلطان فكر أنه من غير الممكن أن يستطيع مجاراة الجيش الفرنسي لأن المغرب الأقصى لا يمتلك جيشا نظاميا قويا عكس فرنسا التي كان لها ذلك[2]، وبقي على هذا الحال فترة من الزمن مكتفي بدور المشاهد من بعيد لما يحصل في الدولة المجاورة من ظلم وتعسف، دون أن يقوم بأي تدخل مباشر[3]، لكن ذلك لم يمنعه من التعاطف مع العائلات الجزائرية الفارة من بطش الاستعمار طالبة منه استقبالها داخل أراضيه، وقد وافق على بقائهم عنده بكل نفس رحبة، وأكثر من ذلك فقد أظهر استعداده لقبول مجيء الداي حسين نفسه إلى المغرب وطبعا دون مساندته عسكريا على محاربة فرنسا[4] .

فبمجرد مرور شهر واحد على الحملة الفرنسية على الجزائر وصلت أول باخرتين حاملتين لمهاجرين جزائريين، رست في ميناء تطوان فأعطى السلطان تعليماته لعامله هناك بأن يحسن استقبال هؤلاء الإخوة المسلمين ويحاول أن ينسيهم المعاناة التي مروا بها، كما ألحق العسكريين منهم بقوات الجيش المغربي، ونفس الشيء قام به مع الحرفيين والتجار والفقهاء وغيرهم فجميعهم عمل على دمجهم داخل المتجتمع المغربي كل حسب تخصصه[5].

---

[1]. أرزقي شويتام، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع6، الجزائر، 1992م، ص 126.

[2]. برونو إيتين، الأمير عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، ط3، دار عطية للنشر، دمشق، 1997م، ص140.

[3]. محمد الشيخ برابح، إسهامات الجالية الجزائرية في نهضة المغرب الأقصى(1900-1956م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2013م، ص28.

[4]. محمد الشيخ برابح، مرجع سابق، ص26.

[5]. محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب مابين سنتي(1830-1962م): مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، تق: محمد كنبيب، دار أبي رقراق، (دم)، 2008م، ص50.

وموقف السلطـان الرافض لدعم المقاومة الجزائرية المسلحة للاحتلال لا يعبر عن موقف المغرب الأقصـى ككل، ذلك أن السكـان المغربيين كانـوا خير سند لإخوانهم الجزائريين الذيـن رفعوا راية الجهاد[1]، بزعامة رؤساء قبائـل ورؤساء زوايا في عـدة مناطق من البــلاد، ومن بين أبرز هذه المناطق إقليــم وهران في جهة الغرب[2]، لكنهم فشلـوا في صد العــدوان الفرنســي عليهم ومنعه من التوسع داخل الجزائر، خاصة أنه بعـد زوال حكومــة الداي حسين[3] حدث فراغ في سلطة البلاد ولم تستطع أن تحل محل هذه الحكومة أي سلطة أخرى[4].

وعلـى إثـر ذلك الفراغ السياسي أصبحت القوى الأخرى تميل إلى التسابق لملأه، وعليه سـارع سكـان الإقليم إلى اختيـار من يحكمهم طالما لم يظهر في الأفق ما يؤكــد على وجود مساعـدات من الباب العالــي، فوقع اختيارهم على سلطان المغرب بصفته يمثل أقرب سلطـة إسلاميـة يمكن لها نجــدة إخوانهم المسلمين، ضف إلــى ذلك طبيعـة العلاقات التاريخية الوطيدة التي كانت تربط بين سكــان الغــرب الجزائري والمغرب الأقصى على مــر العصــور نظرا للقرب الجغرافي[5].

وذلك بعـد وصـول قوات دي بورمـون(De Bourmont) إلــى وهــران فــي أوت 1830م/ 1246هـ ، حيث قــام سكــان تلمســان الحضــر[6] ببعث وفد للسلطان المغربي

---

[1]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص128.

[2]. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 34.

[3]. الداي حسين: هو آخر الدايات في الجزائر تولى الحكم سنة 1818م، وكان رجلا شجاعا وعالما حكيما من أهم الحوادث في عهده زلزال البليدة، وحادثة المروحة الشهيرة إضافة إلى حصار السفن الأوربيــة لموانئ الجزائــر سنة 1827م، ثم احتلالها سنة 1830م. ينظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص ص134-135.

[4]. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر ...، مرجع سابق، ص34.

[5]. العيد فارس، مرجع سابق، ص330.

[6].الحضر: كان سكان تلمسان ينقسمون إلى عنصرين أساسيين، العنصر الأول: الحضر وهم زعماء المدينة، أما الثاني: الكولغوليون وهم الأبناء من أب تركي وأم جزائرية أيدوا الاحتلال الفرنسي للجزائر وقدموا له الدعم في تلمسان. ينظر: الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص42. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص56.

المغربي في أواخر شهر أوت 1246هـ/1830م طالبين منه اعتبارهم كجزء من رعيته وحمايتهم من ظلم الغزاة[1]، وهو ما يذكره ابن التوهامي حيث يقول:« **... وكـان عند دخولهم وهران أجمع عزم أهـل وطننا أن يسنـدوا أمرهم إلـى سلطـان فاس ضانيـن أنـه على شـيء... فكاتبـوه مستنجدين بـه شاكين لـه ضرهم وحلول النصارى بلدهم**»[2].

لكن هذا الوفد الذي التقى بالسلطان المغربي في أوائل سبتمبر 1246هـ/1830م فشل في إقناعه بقبول بيعتهم، مستندا في ذلك على رأي علماء فاس وفقهائها، غير أن أهل تلمسان لم يستسلموا لرفض السلطان بل دعّموا الوفد الأول الذي كان يتشكل من الحضر فقط بعدد من أعيان الكراغلة وقبائل المخزن هذه المرة[3]، واعتمدت الجماعة في إقناعها للسلطان المغربي على الحكمة والشرع، كما أنهم أعلموه بسوء الأوضاع التي آلت إليها المنطقة بعد الفراغ السياسي الذي شهدته بسبب زوال سلطة العثمانيين[4].

الأمر الذي جعل السلطان يطمئن لهذا الحال خاصة وأنه انفتح له المجال لفرصة انتظرها طويلا ليمد نفوذه داخل هذا الإقليم ويوسع سلطته فيه، بمعنى أن المولى عبد الرحمان نظر بمنظور المصلحة التي تعود عليه[5].

ولكن هذا لا ينفي أن سلطان المغرب كان متعاطفا مع وضعية إخوانه المسلمين في الجزائر، إضافة إلى أن الخطر الخارجي أصبح يهدده هو بدوره

---

[1]. العيد فارس، مرجع سابق، ص330.

[2]. مصطفى بن التوهامي، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تح: يحيى بوعزيز، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص126.

[3]. العيد فارس، مرجع سابق، ص330.

[4]. عبدالله العروي، مجمل تاريخ المغرب، ج3، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999م، ص144.

[5]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر ...، مرجع سابق، ص34.

كـــون الامتـــداد الفرنسي وصل حتى المناطق الغربية المجاورة لبلده[1]، فبعـــد كل تلك الأسباب مجتمعة والإلحاح الجزائري عليه اقتنـــع بضـــرورة التدخل لنجـــدة الأهالـــي الجزائريين وسبق الفرنسيين فـــي السيطـــرة علـــى المنطقة بذريعـــة القضـــاء علـــى قـــوات الـــداي حيث يقـــول كلوزيـــل (Clauzel)[2] عـــن ذلك« **أن مبعوثـــي السلطـــان المنتشرين فـــي إقليـــم بايلك الغرب يدعـــون أن السلطـــان العثماني قد كلف سلطـــان المغرب بطـــرد المسيحيين مـــن الجزائـــر ليتولـــى هـــو الحكم بعـــد ذلك**[3].

وفـــي ظل هـــذه الظـــروف أي بعـــد اقتنـــاع السلطان المغربـــي كـــاتب أهـــل تلمســـان بكتـــاب جـــاء فيـــه« **قـــد بلغنـــا ميل بـــاي وهـــران للكفـــر ورضـــاه بالدنيـــة فـــي دينـــه وأنكم أردتم الإنحيـــاش إلينـــا والانخراط فـــي سلوكنا، وقد قبلناكم، وعيّنا من يصلح لأموركم ويقـــوم بهـــا فأقدموا لمسائركم وهداياكم، وكونـــوا معـــه إلـــى آخـــر ذلك معيـــن**»[4].

وكان قد أرسل عاملـــه مولاي علـــي بن سليمان وهو ابن عمه وزوج أختـــه تحت وصايـــة القائـــد إدريس عامل عمالـــة وجـــدة وذلك في 21 جمادى الأولى 1246هـ/ 07

---

[1]. برونو ايتين، مرجع سابق، ص140.

[2]. كلوزيل: ولد بتاريخ 12 ديسمبر 1772م وتوفي في 21 أفريل 1842م، تميز بحروبه في اسبانيا (1810م-1813م) كضابط في الأركان العامة للجيش الفرنسي، أيد نابليون الأول أثناء فترة حكمه ولاسيما المائة يوم، بالرغم من تعيينه مفتشا عاما لسلاح المشاة من قبل الملك لويس الثامن عشر، وعندما أعيدت الملكية إلى فرنسا هجر إلى و.م.أ، رجع إلى بلاده في جويلية 1823م، و بعد أربع سنوات مثل مقاطعة رابتال في البرلمان، وعندما اعتلى الملك لويس فيليب عرش فرنسا عينه خلفا للجنرال بورمون ليستبدل بعد فترة وجيزة بالجنرال برتزين، وبعد بقائه خمس سنوات في باريس رجع مرة أخرى إلى الجزائر التي عين بها كحاكم عام لتلك البلاد من جويلية 1835م إلى جانفي1837م، ينظر: أديب حرب، مرجع سابق، ج1، ص ص51-52.

[3]. أرزقي شويتام، مواقف الدول...، مرجع سابق، ص36.

[4]. مصطفى بن التوهامي، مصدر سابق، ص127.

نوفمبر1830م حتى يكون خليفته في تلمسان، حيث أمرهم أن يحصروا عملهم في الحماية فقط دون التدخل في شؤون البلاد[1].

إلا أن مولاي علي لم يضع أوامر السلطان محور عمله فأساء للجزائريين، وفي هذا الصدد يقول مصطفى بن التهامي«... **قبض فرغلان تلمسان وكبلهم ووجّه بهم إلى فاس ثم جاءه أولاد إسماعيل ومن معهم من الزمالة والدواوير ففعل بهم مثل ذلك بعد أن أخذ خيالهم وبغالهم...، ووقع البارود بالمدينة وثارت الفتنة أكثر مما كانت قبل مجيئه وتراجعت الوفود التي سارت إليه من محبته، لما عاينوا من سوء تدبيره وبهالاته**»[2].

أما بالنسبة للفرنسيين فقد كان رد فعل كلوزال(CLAUZE) رئيس السلطات الفرنسية صارما ضد التدخلات المغربية حيث كاتب قنصل فرنسا في طنجة دولابورت (De Laporte) في 14 جمادى الآخرة 1246هـ/ 30 نوفمبر1830م وأمره بالضغط على السلطان حتى يبعد قواته عن تلمسان، وجراء ذلك أمر السلطان المغربي عملاءه بالمنطقة للعودة إلى المغرب وكان ذلك بتاريخ 24رمضان1246هـ/08 مارس1831م[3].

لكنها لم تكن آخر مرة يبعث فيها بجيوشه إلى المنطقة حيث أعاد الكرّة وأرسل قوات جديدة في24 صفر 1247هـ/ 03 أوت 1831م بقيادة عامله محمد بن الحمري إلى الغرب الجزائري، لكن هذا الأخير لم يفلح في الحصول على موافقة جميع القبائل، ماجعله ينهزم أمام القوات الفرنسية مابين 2و16جمادى الأولى 1247هـ/ 08 و22 أكتوبر1831م، ولم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بتهديد المغرب

[1]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 128.

[2]. مصطفى بن التوهامي، مصدر سابق، ص127.

[3]. العيد فارس، مرجع سابق، ص 331.

الأقصى من خلال بعث سفينتين حربيتين إلى ساحل طنجة في13 جمادى الآخرة1247هـ/ 18 نوفمبر 1831م[1] .

اعتبرت فرنسا أن توسع المغرب الأقصى في الغرب الجزائري تحدي مباشر لها وفيه تهديد لمخططها الاستعماري، وإزاء ذلك قام السلطان المغربي بسحب قواته نهائيا من الأراضي الجزائرية في20شوال 1247هـ/ 22 مارس 1832م[2].

يعتقد عبد الله العروي أن السبب الرئيسي الذي جعل السلطان يتنازل على الأراضي الجزائرية هو أن بيعة الأهالي للمولى عبد الرحمان لم تكن بالإجماع فقد عارضها الكلغوليون ومن كان مرتبط بالحكم التركي[3].

أما شارل أندري جوليان فيرجع السبب إلى المعاملة السيئة التي مارسها خلفاء السلطان في حق سكان الإقليم حيث جاء كلامه كما يلي: «...**وقام الخليفة بتعريض خطوته للخطر سريعا بسبب الإجراءات الوحشية التي اتخذها في حق الكراغلة وقبيلتي المخزن سابقا الدواوير والزمالات اللتين أوقف شيخها ونهبت أموالها**»، وفي اعتقادنا أن كل تلك الأسباب مجتمعة كان لها دور في فشل المخطط المغربي في الجزائر زيادة على الضغط الفرنسي على السلطان الذي يمثل بدوره سببا مهما، فوجد السلطان نفسه مضطرا لمغادرة الغرب الجزائري في التاريخ المذكور أعلاه، ورغم ذلك فإن المولى عبد الرحمان لم يتخل عن دعم الجزائريين في الوصول إلى مسعاهم المتمثل في طرد المستعمر[4].

---

[1]. العيد فارس، مرجع سابق، ص332 .

[2]. عبد الله الحمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص42.

[3]. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص144.

[4]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص128.

وبعد وصول الاحتلال الفرنسي نواحي معسكر قام سكان إقليم وهران لمحاربته، ورأى البعض من زعماء قبائلها أن الشيخ محي الدين[1] هو أنسب من يقودهم في هذه العملية وذلك لتمتعه بمجموعة من الصفات من بينها أنه كان شخص مصلح يخاف الله وذا علم كثير ذائع الصيت في منطقة معسكر، فأجاب طلبهم بالقتال معهم في معركة خنق النطاح قرب وهران، لكنه رفض بيعتهم له أن يكون أميرا عليهم لكبر سنه[2]، رغم الانتصارات التي حققها الجزائريون في غرب البلاد بقيادته، وكان الجميع على يقين بأن المعركة مازالت طويلة مع العدو، ورأوا أن الإقليم محتاج إلى شخص ينظم مقاومتهم[3].

فأشار لهم محي الدين بالعودة إلى سلطان فاس، فعملوا برأيه ورجعوا إليه لكنه رفض القيام بأي تدخل مباشر في الجزائر بعد الخيبات التي حصلت له في السابق، ورجوع جيشه خائب منها دون تحقيق أي نتيجة، فعادوا أدراجهم واستمروا على ذلك الحال مدة سنتين دون وجود قائد يلم شملهم[4].

---

[1]. الشيخ محي الدين: هو أبو عبد القادر محي الدين بن أبي صالح بن عبد الله بن يحيى الكيلاني، ينتسب إلى عبد الله الكامل بن الحسن المثنى بن علي،ولد بقرية نيف بجيلان قرب بغداد سنة 1079م، ويعتبر من بين أهم الشخصيات المعروفة دينيا وسياسيا في منطقة الغرب الوهراني. ينظر: عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية(1246-1330هـ/1830-1912م)، أطروحة دكتوراه في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م، ص95.

[2]. محمد السنوسي، الرحلة الحجازية 1267هـ- 1851م/ 1318هـ-1900م، تح: علي الشنوفي، ج2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م، ص181.

[3]. علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر: تاريخ الجزائر إلى ماقبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، (د س)، ص359.

[4]. الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير وآخرون، شركة دار الأمة، (د م)، (د س)، ص142.

بعدما لاحظ محي الدين أن الأمر يزداد سوءا مع مرور الوقت أشار عليهم بتولية ابنه عبد القادر قائد عليهم[1]، لقناعته بقدرته على ذلك، ونظرا لشجاعته وجدارته التي أثبتها في إحدى معاركه مع والده ضد الجيش الفرنسي قبل الجميع بهذا الاقتراح[2]، فاجتمع الأشراف والعلماء وأعيان القبائل عند شجرة عظيمة وهناك بايعه الجميع على تقلد الإمارة والزعامة الجهادية وكان ذلك عام 1248هـ / 1832م[3].

وقد اتفق جل المؤرخين على العام الذي تمت فيه البيعة لكن الاختلاف وقع في اليوم والشهر الذي عقدت فيه، حيث يذكر محمد السنوسي في كتابه الرحلة الحجازية أن المبايعة تمت يوم الثالث عشر من رمضان[4].

أما سليم قلالة فقد ورد عنه أن الأمير تقلد الإمارة في05 رجب1248هـ/ 27 نوفمبر 1832م[5]، في حين يذكر علي محمد الصلابي أن موعد عقد البيعة كان

---

[1]. الأمير عبد القادر: هو الشيخ أبو محمد عبد القادر بن محي الدين بن أحمد القادري الحسني، مجاهد وفقيه وشاعر وأديب ورجل دولة جزائري، ولد بالقيطنة تبعد حوالي 20كم عن مدينة معسكر، وذلك سنة1222هـ/ 1807م، يعود نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب وابن فاطمة بنت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، تعلم القراءة و الكتابة وعمره لا يتجاوز خمس سنوات، حفظ القران و كانت له معرفة بأصول الشريعة كما اهتم بالفروسية،حج مع أبيه محي الدين وهو لم يبلغ بعد 17 سنة، أما من الناحية الجسدية فقد وصفه أدريان بير روجرز على أنه قريب من الامتلاء، له وجه شاحب جدا، وعينين شديدتي السواد، كما أنه يتميز بقصر القامة التي لم تؤثر يوما على جهاده و بطولاته التي دامت ستة عشرة سنة ضد العدو الفرنسي، وبعد وقف قتاله سنة 1847م انتقل إلى دمشق وتوفي فيها عام 1885م. ينظر: محمد السنوسي، مرجع سابق، ج2، ص180. بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1989م)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص71. أدريان بيير بروجرز، مع الأمير عبد القادر: رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير في البويرة (1837-1838م)، تر: أبو القاسم سعد الله، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954م، (دم)، (دس)، ص107. أحمد كمال الجزار، المفاخر في معارف الأمير الجزائري عبد القادر، مر وتق: محمد زكي إبراهيم، مطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة، 1997م، ص43.

[2]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 359.

[3]. أسعد الخطيب، البطولة والفداء عند الصوفية: دراسة تاريخية، تق: اليافي وآخرون، ط5، دار التقوى للطباعة والنشر، دمشق،(دس)، ص184.

[4]. محمد السنوسي، مرجع سابق، ج2، ص181.

[5]. سليم قلالة، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط5، دار بني مزغنة، الجزائر،2006م، ص60.

صباح الاثنين 13 رجب 1248هـ/05 ديسمبر 1832م[1]، لكن المرجح هو ما ورد عن الأمير عبد القادر في مذكراته أن البيعة انعقدت يوم الأربعاء آخر شعبان سنة ثماني وأربعين ومائتين وألف هجري[2]، وهو مايتفق معه مصطفى بن التوهامي الذي أضاف أن الجميع على اختلاف أعمارهم كان راضيا به أميرا عليهم لحسن سيرته وعدله المعروف به[3].

بعدما تمت البيعة سعى الأمير عبد القادر إلى كسب جميع الأطراف التي قد تساهم في دعم المقاومة، فتنبه إلى ضرورة توثيق صلته بالمغرب الأقصى حتى تكون قاعدة خلفية يرجع إليها وقت الحاجة[4]، خاصة وأن السلطان المغربي كان شديد التخوف من امتداد الفرنسيين إلى أراضيه[5].

وقد كانت درجة تواضع الأمير إلى حد أنه اقتصر على نفسه لقب الأمير بدلا من أمير المؤمنين أو سلطان الجزائر احتراما لمكانة الملك المغربي، وحتى يكسب ودّه ودعمه بمختلف اللوازم[6]، فبادر الأمير ببعث مكتوب للمولى عبد الرحمان في سنة 1249هـ/1833م مصحوب ببعض الهدايا، فأجابه السلطان المغربي برسالة معها مائة بندقية ومثل هذا العدد من السيوف وكميات من الذخائر[7].

وكان الأمير يكن احترام كبير للملك المغربي لما كان يقدمه له من مساعدات عسكرية، وقد تمكن من كسب وده بفضل قدرته على مسايرة السلطان من خلال وضع

---

[1]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص181.

[2]. الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص359.

[3]. مصطفى بن التهامي، مصدر سابق، ص131.

[4]. محمد رزيق، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة1837م: تحليل وثيقة دبلوماسية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص155.

[5]. أرزقي شويتام، مواقف الدول ...، مرجع سابق، ص37.

[6]. مصطفى خياطي، الأمير عبد القادر سجين فرنسا، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013م، ص39.

[7]. عدة بن داهة، رحلة في رحاب دولة الأمير، دار الخلدونية، الجزائر، 2014م، ص194.

نفسه خليفة له، حيث يرتدي القفطان الذي أهداه له في المناسبات، مع الدعاء له في خطبة الجمعة، وأمر بذكر اسمه في منابر كل المناطق الخاضعة تحت سيطرته من تلمسان، معسكر، مليانة والمدية وغيرها[1].

يقول أبو العباس الناصري عن هذا: « **لما اتصل بالسلطان المولى عبد الرحمان رحمه الله ما عليه الحاج عبد القادر من جهاد عدو الدين، وحماية بيضة المسلمين، أعجبه حاله وحسنت منزلته عنده لأنه رأى أنه قد قام بنصرة الإسلام على حين لا ناصر له فصار السلطان رحمه الله يمده بالخيل والسلاح والمال المرة بعد المرة على يد الأمين الحاج الطالب ابن جلول الفاسي وغيره**»[2].

ورغم الوعود التي وعد بها سلطان المغرب فرنسا بالتزام الحياد إلا أنه كان يزيد من حماس الأمير على المقاومة، ويشجعه دائما على المضي قدما في سبيل تحقيق هدفه النبيل، فالأسلحة والعتاد التي كانت تأتي من جبل طارق تنزل في الموانئ المغربية ثم تجتمع في مدينة فاس لتنقل إلى الجزائر في قوافل وتعبر عبر تازة ووجدة، وقد كانت هذه القوافل تعمل تحت إشراف الحاج الطيب بن جلول، أما مصدر الأسلحة هي انجلترا التي كانت تتعامل مباشرة مع بعض اليهود الذين ساهموا بشكل كبير في هذه العملية وعلى رأسهم ناتال مانوتشي(Natale Manucu) وهو ابن موظف بالقنصلية البريطانية في بنزرت[3].

[1]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص200.

[2]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص44.

[3]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص326.

وتوالت جهود الأمير في جمع السلاح بمختلف الوسائل، فإضافة إلى ما حصل عليه من إنجلترا وما تلقاه من القبائل المساندة له، فإنه لم يتوان في الاتصال بالحكام الإسبان في مليلية، حيث وصلته منهم كميات عديدة من ورق الخرطوش[1].

كل هذه العمليات سارت وفقا لنشاط الأمير الدبلوماسي وامتثاله لسياسة الليونة والتهدئة مع أعدائه، وقد اتبعه خلفاءه في تلك السياسة حيث عملوا على بناء علاقات وطيدة مع المغرب الأقصى لتكون سندا لهم في مواجهة الغزاة[2]، وقد تسنى لهم ذلك حيث أمدهم ملك المغرب بالكثير من الضروريات الحربية[3].

وبعدما تمكن الأمير من وضع أسس دولته وتوسيع مجالها أدرك ضرورة خلق جيش نظامي قوي اهتم بتدريبه على أحدث الفنون العسكرية معتمدا في ذلك على مدربين مبعوثين من حكومة مراكش، التي زودت قواته كذلك بالأسلحة والمال نتيجة للعلاقات الودية التي تجمع الأمير بسلطانها[4].

ورغم كل تلك الإعانات إلا أنها لم تكن كافية لمواجهة عدو يمتلك معدات حربية متطورة، لذلك فالأمير ظل يعاني دائما من نقص كبير في الأسلحة والعتاد، إلا أنه بقي صامدا في مواجهة الاستعمار بالإمكانيات البسيطة التي لديه، وتمكن بواسطتها تحقيق انتصارات باهرة، وأمام هذه البطولات والانتصارات المتتالية اضطرت

---

[1]. عبد القادر زاير، دور خلفاء الأمير عبد لقادر في بناء الدولة الجزائرية: (1832م-1847م)، مذكرة ماجستير في تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010م، ص30.

[2]. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسات ووثائق، دار مديني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص31.

[3]. دينيزن، الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص83.

[4]. لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط9، دار الفارابي، بيروت، 2007م، ص38.

فرنسا إلى عقد اتفاقية هدنة معه عرفت باسم معاهدة « دي ميشال De micheL »[1]، عام1250هـ/ 1834م، وقد سمحت له فترة وقف القتال المؤقتة هذه بجلب مزيد من الأسلحة حتى يتمكن بها من مواجهة عدو يمتلك جيشا متطورا مزودا بأحدث الوسائل[2].

ونظرا للعلاقات الدبلوماسية الجيدة التي تجمع بين الأمير والسلطان المغربي بعث هذا الأخير أحد ممثليه عقب المعاهدة السابقة الذكر ليهنئه على النجاح الذي وصل إليه، مرفقا بكميات من الذخيرة[3]، الأمر الذي جعل فرنسا تتخوف من هذه العلاقة فسارعت إلى عزل الجنرال دي ميشال (De micheL) عن وهران، واستخلفته بالجنرال تريزل[4] عام1251هـ/ 1835م الذي عمل على نقض المعاهدة، وعلى اثر ذلك استأنف الأمير معاركه من جديد مع القوات الفرنسية، ومن

[1]. معاهدة دي ميشال: وقعت على إثر الانتصارات التي حققها الأمير عبد القادر، وقد بادر بها الجنرال الفرنسي دي ميشال De michel حاكم مدينة وهران المعروفة باسمه، حيث طلب الاتصال بالأمير لطلب وقف القتال وإبرام معاهدة صلح، وبعد محادثات بين الطرفين تمت المصادقة عليها في 4جويلية 1834م، ومما جاء في مضمونها التزام الطرفين بوقف القتال والاعتراف بسيادة دولة الأمير وسلطته على إقليم منطقة الغرب الجزائري، باستثناء مدن وهران وأرزيو ومستغانم، كما تضمنت حرية التجارة بين الجانبين، ينظر: العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص178. عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، 6.

[2]. العربي منور، مرجع سابق، ص190.

[3]. عمار بن آشنهو، الدولة الجزائرية في 1830م: مؤسستها في عهد الأمير عبد القادر، تر: العربي نور الدين، موفم للنشر، الجزائر، 2013م، ص145.

[4]. تريزل: جنرال فرنسي من مواليد باريس(1780م-1860م) اكتسب شهرة خاصة في الجزائر وخاصة في معركة المقطع، وأصبح وزيرا للحرب في فرنسا سنة 1847م. ينظر: بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري (1222-1300هـ/ 1807-1883م)، ط3، دار النفائس، الجزائر، 1986، ص46.

أشهر هذه المعارك معركة المقطع[1] سنة1251هـ/ 1835م والتي تكبدت من خلالها فرنسا خسائر فادحة[2].

وبعد هذه الهزيمة التي عرفتها فرنسا بادرت بتغيير حكامها فعينت الماريشال كلوزيل(Clauzel) واليا عاما على الجزائر، حيث استولى هذا الأخير على معسكر سنة1251هـ/ 1835م بعد مغادرة الأمير منها ثم تلمسان سنة1252هـ/ 1836م، ورغم محاصرة العدو المستمرة له لكنه لم يستسلم وحقق نجاحا كبيرا في معركة سيكاك[3]، كما تمكن من إلحاق بهم هزيمة شنيعة بهم في معركة وادي التافنة، وكلاهما في نفس السنة (1836م)[4].

ومع كل هذه التطورات فالأمير لم ينس السلطان المغربي حيث قام في عيد الفطر بمعايدته وبعث بوفد مرفقا بهدية العيد، وقد أعجب المولى عبد الرحمان بذلك كثيرا، وكرد فعل لهذا الصنيع الجميل أرسل السلطان المراكشي مكتوب إلى بني قليل وذوي منيع والقصور وأنجاد يأمرهم بمساعدة الأمير في جهاده، ولم تتوقف الإعانة عند هذا الحد فحسب، بل تم تدعيم الأمير بعناصر مغربية في معركة سبع شيوخ التي وقعت سنة1252هـ/ 1836م انتهت بفشل قوات الأمير، ليتوالى الدعم المغربي له في حملة الجنرال دارلنج(Darlaing) بتاريخ21 ذو الحجة 1251هـ/ 07 أفريل 1836م حيث كانت وحدات الأمير تشمل تقريبا ألف رجل مغربي لكنها انتهت هي الأخرى بهزيمة وتراجع الأمير[5].

---

[1]. المقطع: وادي المقطع يقع بالقرب من سيق وقعت فيه معركة يوم 27 جوان 1835م/2 ربيع الأول1251هـ، باغت فيها الأمير القوات الفرنسية وأعمل فيها القتل، حتى كاد يأتي على جميع قواتها، وكان لهذه الهزيمة صدى واسع في الجزائر و فرنسا. ينظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص39.

[2]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص168.

[3]. عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص42.

[4]. عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص113.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج1، ص ص270-271.

وبعد سلسلة الهزائم المتتالية قررت فرنسا تغيير إستراتيجيتها حيث عينت على رأس جيوشها الجنرال بيجو (Bugeaud)[1]، الذي عرض على الأمير عقد معاهدة جديدة عرفت بمعاهدة التافنة[2]، لتتم المصادقة عليها عام1253هـ/ 1837م، ويقول محمد السنوسي في هذا الصدد: « **توجه الجنرال بيجو بجيش إلى مدينة وهران فاشتد كاهل الأمير في المدافعة عنها سنتين لم ينقطع فيها القتال بين الفريقين بين الشليف وطفنة، وبعد ذلك عقد الجنرال مع الأمير معاهدة التافنة 1837م التي تملك بها بنحو ثلاثة أرباع أراضي الجزائر زيادة على ولاية وهران...** »[3].

وبعد الصلح الذي عقد بين الأمير عبد القادر والفرنسيين أخذ الأمير يتحرك لتنفيذ مهماته المختلفة من شراء للأسلحة والذخيرة كما أعاد تنظيم دولته، وبدأ بتوسيع نفوذه وتوطيد سلطته حيث أخذ يوجه نوابه إلى داخل البلاد حتى يخضع كل القبائل تحت إمرته، وعلى رأسها قبيلة عين ماضي التي رفضت المقاومة معه[4]، فما كان من الأمير إلّا مواجهة المتمردين إذ دخل معهم في حروب

---

[1]. الجنرال بيجو: عين في 29 ديسمبر1840م ولكنه لم يصل إلى الجزائر إلا في 22 فيفري1841م، وتولى منصب حاكم عام يوم 22 فيفري1841م، وأخذ على عاتقه تنفيذ مخططات حكومته التي كانت قد درست قوة خصمها العنيد فوضعت تحت تصرف قوة تزيد عن 80ألف محارب مدعّمين بأقوى وسائط القتال والأسلحة الحربية. ينظر: شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص327. بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري...، مرجع سابق، ص138.

[2]. معاهدة التافنة: هي معاهدة هدنة تم التوقيع عليها في 30ماي 1837م/25 صفر 1253هـ، بعدما اقترحها الجنرال بيجو على الأمير عبد القادر الذي قبل بعقدها لأسباب عديدة منها قلة الذخيرة والأسلحة الفتاكة، وعدم انضباط المقاومين الجزائريين، أما أسباب الحكومة الفرنسية فإنها قد أدركت أن من مصلحتها مهادنة الأمير بقصد:1- تخفيف شدة الحصار الجزائري على المراكز الفرنسية، 2- التفرغ للقضاء على مقاومة أحمد باي في الإقليم الشرقي، 3- إعداد فرق خاصة بحرب الرجال، تم الاتفاق فيها على أن حدود دولة الأمير عبد القادر تشمل إقليم التيطري وجزء كبير من إقليم الجزائر العاصمة وأوصلته إلى قدم الأطلس بالإضافة إلى البلاد الممتدة بين حدود مراكش والشلف. ينظر: عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص40. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص113. أدريان بير بروجير، مصدر سابق، ص90.

[3]. محمد السنوسي، مرجع سابق، ج2،ص190.

[4]. محمد بن عبد القادر الجزائري ، مصدر سابق، ص 304.

طاحنة وكعادته فقد لجأ إلى المولى عبد الرحمان ليكون سندا له في مواجهة هذه المشاكل[1].

ومرة أخرى يظهر دور السلطان في دعمه الكبير لمقاومة الأمير ضد محمد التجاني في قصر عين ماضي، حيث طلب هذا الأخير مساعدة المغرب الأقصى للقضاء على الأمير عن طريق صديقه الشيخ العربي الوزاني، وبدوره بعث الأمير عبد القادر برسالة إلى وكيله في فاس الطالب بن جلول يطلب فيها إعانة المغرب الأقصى، فوقع السلطان عبد الرحمان بين نارين فمن جهة الطريقة التجانية التي كانت لها مكانة كبيرة داخل البلاط الملكي، ومن جهة أخرى الصديق الوفي المكافح الذي تعاظم شأنه من خلال الاحترام الذي أظهره للمولى عبد الرحمان[2].

لكن في النهاية سلطان مراكش وقف إلى جانب الأمير وخير دليل على ذلك هو الأسلحة والمدافع التي تحصل عليها من المغرب الأقصى، وتوالت المواجهات بين الطريقة القادرية[3] الممثلة في شخص الأمير عبد القادر، والطريقة التجانية الممثلة في شخص محمد التجاني، وجرت بينهما معارك كثيرة انتهت بفشل التجاني واستسلامه في01 رمضان1254هـ/ 17 نوفمبر 1838م[4].

---

[1]. محمد مورو، بعد 500عام من سقوط الأندلس(1492هـ-1892م) الجزائر تعود لمحمد، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص54.

[2]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير عبد القادر الجزائري والسلطان عبد الرحمان المغربي(1832-1847م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والدينية،ع29، جامعة تلمسان، 2016م، ص112.

[3]. الطريقة القادرية: هي طريقة صوفية انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني بمنطقة الجنوب الوهراني والهضاب العليا وتفرعت إلى قسمين: العيساوية والعمارية. ينظر: عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية على عهد الأمير...، مرجع سابق، ص35.

[4]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص112.

وبحلول سنة 1254هـ/1839م، أنهت فرنسا أهدافها المرسومة التي عقدت من أجلها معاهدة التافنا، وكعادتها فقد خرقت المعاهدة بعبور قواتها للأراضي التابعة للأمير عبد القادر[1]، وعلى إثر ذلك اشتعل فتيل الحرب من جديد بين الطرفين[2].

وبعد تجدد الحرب سعى الأمير عبد القادر إلى التقرب من ملك المغرب، من خلال تعظيمه حتى يكون له عونا وسندا في محنته، ويظهر ذلك من خلال ارتدائه للعباءة التي أهداها إياه سنة 1254هـ/ 1839م أمام مبايعينه للإمارة[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن الدعم الذي تلقاه الأمير عبد القادر من السلطان المغربي كان على شاكلتين، أولهما معنوي من خلال تشجيعه المستمر على محاربة الفرنسيين ويظهر ذلك من الرسائل التي كانت تصل الأمير من حين إلى آخر يحاول فيها أن يرفع له من معنوياته، ضف إلى ذلك وقوفه الدائم بجانبه في وجه المضايقات التي كان يتعرض لها سواء من الفرنسيين أو من إخوانه الثائرين عليه، أما الشكل الثاني للمساعدة فهو الدعم المادي ويتمثل في الأسلحة والذخيرة والعتاد الحربي وغيرها من الإعانات التي تحصل عليها من المغرب[4].

وتستمر بعثات الدعم المغربي للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر من خلال ماقدمه له المولى عبد الرحمان سنة1257هـ/ 1841م من مجموعة أسلحة تقدر بنحو ألف بندقية وبعض حمولات البارود[5]، وقد تحدث الكلونيل اسكوت عن هذا الموضوع حيث نقل لنا أنه في سنة1256هـ/ 1840م قرر الانسحاب من الخدمة في الجيش الإسباني، وعزم على الانتقال إلى تكدمت عاصمة الأمير عبد القادر ليسانده في مقاومته وليكون رئيس أركانه، لأنه أعجب بشخصيته وأدرك مشروعية قضيته، ولم يكن ينظر إليه

[1]. ينظر الملحق رقم02، ص204.

[2]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص171.

[3]. مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص39.

[4]. سليمان عشراتي، مرجع سابق، ص ص290-291.

[5]. عبد القادر زاير، مرجع سابق، ص30.

أبدا نظرة عنصرية واحتقار كونه زعيم عربي[1]، وعندما مر بالمغرب الأقصى وسمع سلطانها بالهدف النبيل الذي عزم عليه أسكوت والمتمثل في دعم الأمير عبد القادر أرسل إليه في22 محرم 1257هـ/ 15 مارس من سنة 1841م وزيره الأول الحاج طالب كي يشير عليه بالاتجاه هو ومن معه نحو تازا وفيها سيتم تزويدهم بما يحتاجون إليه من خيول وغيرها من المؤن لكي يستطيعوا إكمال طريقهم نحو تلمسان[2]، ومع حلول شهر رجب 1257هـ/ سبتمبر 1841م وصلت قافلة من فاس يرافقها ابن رئيس الوزراء الذي استقبل الكلونيل اسكوت الحاج طالب بن جلول مكونة من ستين بغلا حاملا لأقمشة موجهة لكي يستفيد منها جيش الأمير عبد القادر، إضافة إلى مائة برميل من البارود[3].

ولم يكتف بهذا القدر من الإعانات فحسب، فبالإضافة إلى دعم الأمير كذلك كان يقدم مساعدات مختلفة للمهاجرين القادمين إليه من الجزائر، وهو ما ذكره المشرفي في كتابه الحلل البهية« **... ومن محاسنه ما سنّه للمهاجرين إليه من وطن الجزائر كل سنة خمس مائة مد بالمد الفاسي قمحا، لخصوص الأشراف منهم مع خمس مائة مثقال كذلك وكان بها خمس مائة** ريال **بقليل، وزيادة على صلته لهم في الأعياد وكذلك عوامهم من أهل الحرف والزراعة وقد أمر ولاتهم بتحريرهم وتوقيرهم واحترامهم بحيث لا يؤاخذون بكلفة مخزنية، ولا مغرم، ولا بهدية كسائر الإيالة مراعاة لهجرتهم وتغريبهم على أوطانهم...** »[4].

ويتضح لنا جليا بأن الأمير عبد القادر وجد في سلطان المغرب سندا قويا أثناء مواجهته للاستعمار الفرنسي، وقد اجتمعت أهدافهما لتكون سببا في قيام

---

[1]. الكلونيل اسكوت، مذكرات الكلونيل اسكوت:عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841م، تر وتح: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م، ص14.

[2]. الكلونيل أسكوت، مصدر سابق، ص28.

[3]. المصدر نفسه، ص149.

[4]. محمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعند بعض مفاخرها غير المتناهية، تح: إدريس بوهليلة، ج2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2005م، ص79.

علاقة ناجحة بينهما، فمن جهة المولى عبد الرحمان كان يرى أن مناصرة الأمير في مثل هذه الظروف هو أمر مفروض، ومسؤولية كل مسلم تجاه أخيه المسلم مساعدته وفقا لما ورد في الشريعة الإسلامية، هذا من الناحية الدينية، أما من ناحية أخرى وبمنظور سياسي فتقديم الدعم للأمير يكون استنادا لحكم الجوار بين البلدين، على اعتبار أن خضوع الجارة الجزائر للاستعمار قد يكون تمهيدا وقاعدة للتوسع الفرنسي منها إلى باقي الدول المحايدة[1]، فيمكن اعتبار ما كان يربط الأمير عبد القادر بالمولى عبد الرحمان تسوية بين الطرفين يفرضها الشرع، بمعنى دعم السلطان للأمير باستناده للدين يحتم على الأمير مبايعة السلطان و العمل تحت إمارته فيكون بذلك خليفته[2].

أما من جهة الأمير الجزائري فكان همه الوحيد والذي يشغل باله كثيرا هو القضاء على المستعمر الغاصب بشتى الطرق، فوجد في المغرب الأقصى اليد التي أمدته بالمساعدات، إلا أنه كان يسعى أكثر من ذلك فقد كان يطمح لإدخال ملك المغرب في الحرب القائمة بينه وبين الفرنسيين، ليكون كطرف مساند له فيها ويقف إلى جانبه في معاركه[3]، وهو ما جعل الأمير عبد القادر بين موضعين متعاكسين، الأول وهو المغرب الأقصى بدور المؤيد و المساند له في محنته، والثاني هو فرنسا عدوته اللدودة الذي تربطه بها علاقة متأرجحة تتميز تارة بالهدوء وتارة أخرى بالحرب والمواجهة بالسلاح[4].

وهناك بعض المشككين ممن يحاولون تشويه صورة السلطان المغربي والتحامل عليه بنعته بالبخيل وإنكار دوره في مد الأمير عبد القادر بالكثير من الأسلحة

---

[1]. بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب(1844-1912م)، المطبعة الملكية، الرباط، 2000م، ص75.

[2]. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص145.

[3]. مرجع نفسه، ص78.

[4]. إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر الجزائري: مؤسس دولة وقائد جيش، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م، ص34.

والذخائر خاصة المؤرخين الأوربيين والمستشرقين أمثال الألماني يوهان كارل بيرنت حيث يذكر في كتابه المعنون ب"الأمير عبد القادر" أن عبد القادر عندما عانى من نقص في التموين وقلة البارود والرصاص و المواد الغذائية و الألبسة استنجد بملك المغرب، ولكنه لم يجد منه سوى بعض عبارات الثناء، وقد شهد في إحدى المرات على حزن الأمير عبد القادر اثر تلقيه رسالة من السلطان تثبت رفضه لتقديم أي عون له لأنه يخشى شماتة الأعداء به[1].

لكن هذا لا ينفي وجود الكثير من المؤرخين الذين أكدوا على قضية الدعم المغربي للأمير عبد القادر ونذكر من بينهم المؤرخ دينيزن في كتاب بعنوان "الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية" حيث جاء فيه مايلي:«... **وأرسل ملك المغرب الأمير الذي كانت تربطه به صدقة متينة بعض الضروريات الحربية كالأسلحة والبارود**»[2].

وفي نفس السياق يذكر المؤرخ جلال يحيى في كتابه مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مايلي:«...**كان المغاربة يرسلون إليه مجانا الخيول ودواب الحمل والحبوب والمواشي والأغنام ومواد التموين المختلفة**»[3]، والقائمة طويلة. وانطلاقا من توضيح علاقة المغرب الأقصى والجزائر يتبين لنا أنها في هذه الفترة كانت قائمة على خدمة المصلحة العامة للبلدين، من خلال المساعدات التي كانت تنتقل عبر جبل طارق بواسطة التجار الأجانب في المغرب الأقصى ثم تصل إلى الجزائر من خلال الحدود المغربية الجزائرية تحت إشراف سلطات المغرب، لتعوض النقص في الوسائل الحربية الذي كانت تعاني منه مقاومتها، وكل هذا مقابل ما كان السلطان يتلقاه من هيبة كبيرة لدى الجزائريين، و مبايعة واحترام من الجزائر[4].

---

[1]. يوهان كارل بيرنت، الأمير عبد القادر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص ص99-100.

[2]. دينيزن، مرجع سابق، ص83.

[3]. جلال يحي و آخرون، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص123.

[4]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص112.

وبسبب هـذه العلاقـة الطيبـة لجأ الأمير عبـد القـادر إلـى المغرب الأقصى عندما ضاقت عليـه السبل في الجزائر وهو ما سنوضحه في المبحث التالي.

المبحث الثاني: لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى

اتخـذ الأميـر عبـد القـادر الجزائري المغرب الأقصى قاعـدة لبنـاء علاقاتـه الدبلوماسية مع العديـد من دول العالـم، عن طريق اتفاقيـات مع ممثليها لتزويـده بمختلف ما يحتاجـه من أسلحة سواء بطريقة سريـة أو علنية[1].

فبعـد سنة1254هـ/ 1838م ولى زمن الانتصارات العسكريـة التي حققها الجيش الوطني الشعبـي بقيـادة الأمير عبد القـادر، وبـدأت مرحلة أخـرى أكثر صعوبـة من قبـل امتدت مابين1254-1258هـ/ 1839-1842م كلها غـزو استعمـاري وتقتيل في حق الأبريـاء، ومن أبـرز الأعمـال التـي قامت بها فرنسـا في هذه الفتـرة وكـان لها دور فعـال فـي اتخـاذ الأمير عبد القادر لقرارات مصيرية فيما بعد، نجد احتلال الجيش الفرنسي للمديـة وشرشال سنة1255هـ/ 1840م، وبعدهـا بسنة تمكنـه من السيطرة على كل من تاكدامت، معسكـر، تـازا، بوغار، وسعيـدة، ليحتل تلمسان فـي20 ذو الحجة 1257هـ/ أول فيفـري 1842م، تبعها تخريب لسبدو في اليوم التاسع من نفس الشهـر والتي كانت تسهل على الأميـر مهمة التموين من المغرب الأقصى، ناهيك عـن الظلم الذي لحق بالسكان العزل من تهجم عليهم وتعدي على أملاكهم[2].

علـى اثر كل هـذه المعاناة التـي عاناهـا الأمير عبد القـادر قـرر السير بجيوشـه نحو جبـال الونشريس، مع الحرص على عدم وقف جهاده ضـد الفرنسيين، وهنا كـون عاصمة خاصة به متألفـة من الزمالة وهي الحي الخاص به، والدائرة التي يتمركز فيها جنوده،

[1]. سليمان عشراتي، مرجع سابق، ص 291.

[2]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص 90.

وأخيرا المحلة وهي التي يتم فيها صنع ما يحتاجه الجيش، وتوكل فيها المهام كما يتم فيها اجتماع مجلس الشورى[1].

إن تمكن الأمير من الفرار الدائم من يد المستعمر بفضل إتقانه لأسلوب حرب العصابات، إضافة إلى تنامي نفوذه في العديد من مناطق الجزائر، دفع بالقائد بيجو(Bugeaud) إلى تعزيز قواته التي بلغت حوالي 78000 رجل سنة1256هـ/ 1841م، مركزا على مضاعفة أعمال القمع تجاه الثوار، مع إقراره بأن خضوع القبائل يجب أن يتم بواسطة رجال الدين الذين يعتبر كل واحد منهم مسؤول عن جل ما يصدر من أبناء قبيلته[2]، وقد ساعده في هذه العملية ليون روش الذي كان جاسوس عند الأمير، واستمر بعدها في العمل ضده من خلال تحريض أتباع الطريقتين التجانية والطيبية المعروفتين بعدائهما له منذ القديم، واستطاع أن يصبح المترجم الرئيسي الأعلى للجيش الإفريقي ويحتل مكانة مرموقة لدى الحكومة الفرنسية بعد مجهوداته الملحوظة خلال سنتي 1257-1258هـ /1842- 1843م[3].

وحتى يتمكن بيجو(Bugeaud) من القضاء على المقاومة الشعبية حرص على السيطرة على المدن والحصون التي تشكل مراكز حساسة مثل: تلمسان التي استطاع احتلالها اثر وصول الإمدادات إليه بتاريخ12 ذو الحجة 1257هـ/ 24 جانفي 1842م، كما عمد جيش الاحتلال في يوم 28 ذو الحجة/ 9 فيفري من نفس السنة إلى تدمير حصن سبدو الواقع على بعد 35 كلم جنوب تلمسان، وعين العقيد بيدو (Budeau) مسؤول عسكري على هذه المقاطعة الذي دعم هجوم ابن التوهامي في26 محرم 1258هـ/ 8 مارس 1842م على ندرومة والقبائل المجاورة لها، ليتبعها إخضاع

[1]. يحيى بوعزيز، ثورات...، مرجع سابق، ص 48.

[2]. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 114

[3]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1842-1843م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م، ص 42.

قبائل باب تـازة وقبائل مسيـردة من طرف العقيـد بيـدو(Budeau) الـذي أقام فيها مركزا عسكريا وشـق بعض الطرق لتسهيل الولـوج إليهـا[1].

فسلسلة هـذه الهجمات المتزايـدة التي أصبح يشنها جيش الاحتـلال من حين لآخـر يمكن تفسير سببها اتخاذ الأمير الزمالـة ودائرتها عاصمة متنقلة يضم إليها كل من يحتاجه، فجعل الفرنسيـون هدفهم الأول هو القضاء على هذه العاصمة التي بدأت تسبب لهم الإزعاج منتظرين اللحظة المناسبة لذلك[2].

ومع أول فرصة سنحت لبيجو (Bugeaud) أرسل في صباح 14 صفر 1259هـ/ 15 مارس 1843م فرقة خاصة يقـودها ولي العهـد الـدوق أورليـان (Orliane)، والقائـد لامورسيير(Lamorcier) بعدمـا أصبح تحت كنفـه الكثيـر من الخونـة الجزائرييـن المستعديـن لمساعدته فـي إيجـاد الزمالة، وحتى تكتمل الخطـة تم إلباسهم زي يشبـه لباس مناضلي الأميـر بهدف المراوغـة، وفي عمليـة البحث هـذه سلكوا طريقا صحراويا[3].

تم افتتاح حملـة ربيع1259هـ/ 1843م بغـزو تاكدامت، تحت مراقبـة أعين الأميـر عبد القادر الذي كـان متمركزا في منطقة حراج السرسو المجاورة رفقـة 1500 فارس، بعدما وصلته معلومات حول هدف القائـد الفرنسي المتمثل في الزمالة، لذا فضل الاعتكاف في منطقة كمين مـدة لا تقل عن 20 يوما وعدم مبارحة المكان، مع الحرص على عدم الدخول أو الخـروج من عاصمتـه المتنقلـة رغـم الظروف المزريـة التـي

[1]. عبد القادر زاير، مرجع سابق، ص 51.

[2]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 279.

[3]. مجاهد مسعود الجزائري، مرجع سابق، ص 337.

عاشوها بعد نفاذ المؤونة، وبفضل هذه الاحتياطات الدالة على شدة وعي الأمير وبراعته في القيادة فشل لاموسيير (Lamorciere) مرتين في إيجاد الزمالة[1].

إن إعلان زعماء القبائل الخونة ولاءهم لفرنسا بعد الإغراءات المقدمة لهم من طرفها تحت شعار« **فرق تسد**» كان أهم عامل في أضعاف المقاومة الوطنية، لكنه لم يضر أي أحد منهم الأمير بقدر ما ضره مصطفى بن إسماعيل الذي بدأ نشاطه ضده في جهة الغرب منذ سنة 1835م حتى وفاته في عام 1843م، إضافة إلى المزاري بسعيهم إلى تفرقة الملتفين حول الأمير وتجنيدهم في الجيش الفرنسي[2]، وأهم خائن ساعدهم كذلك في البحث عن مقر الزمالة بالتحديد نجد الشيخ عمر فراح العيادي[3].

وما إن وصل خبر البحث عن العاصمة إلى الأمير قرر مغادرة الونشريس حالا وقصد جبال عمور بالأطلس الصحراوي، لكن الوقت كان قد تأخر عن الهرب فقد باغتته جيوش العدو التي يقودها ابن الملك الدوق دومال (Daumale)عندما كان متوجها إلى جبال عمور، وذلك في قرية تسمى عين طاقين القريبة من مدينة بوغار أين جرت معركة الزمالة في ربيع الثاني 1259هـ/ ماي 1843م[4]، وحسب محمد بن عبد القادر فقد كان الجيش الفرنسي مدعم ب2000 من المشاة، و500 فارس فرنسي، إضافة إلى 500 من القبائل المتنصرة الجزائرية[5]، بينما يذكر تشرشل أن دومال غادر مركز على راسي جيش مكون من 1300 راجل، 600 فارس، ومدفع ميدان، كما اختلف تشرشل مع ماذكره محمد بن عبد القادر الجزائري في تاريخ

---

[1]. شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م، ص ص 211-212.

[2]. عبد القادر زاير، مرجع سابق، ص 50.

[3]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 212.

[4]. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص48.

[5]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 279.

الهجوم إذ يذكـر أنــه يوم 16 ماي وليس 15 ماي، وفي خضم هذه الأرقام المتضاربة يصعب الوصول إلى عدد محدد وكل ما نحصل عليه هو أعداد تقريبية[1]، وبعد هذه الواقعة أخذ الفرنسيون يعيثون فسادا في ممتلكات سكان الزمالة، ويقتلون أهلها ويتصرفون فيها حسب أهواءهم، أما الأشياء الثمينـة الـتي كان يملكها الأميـر عبد القادر من أموال ومجوهرات وآلات حربية دون أن ننسى مكتبته القيمة التي تقدر قيمتها 5000 ليـرة كلها استولوا عليها، ناهيك عن أسر مالا يقل عن 3000 شخص من بينهم خليفته محمد بن علال، و كاتبيه محمد الخروبي وقدور بن الرويلة[2].

وقــد انشغل الرأي العام الجزائري والفرنسي بأخبار هذه المعركـة نظرا لأهميتها عند كلى الجانبين، إذ كانت صدمة كبيرة لدى الجزائريين، في حين اعتبرها الفرنسيين الآمال الكبيرة التي كانوا ينتظرونها[3].

أما عبد القادر الذي كان في حراج سرسو بعيدا عن مكان الحادثـة فقد استقبـل خبر هذه الواقعــة الأليمـة بقهـر وحـزن شديــد، لكنــه حــاول الظهور بشخصيـة القائد الثابت الذي لا يهزه ريح والابتسامة على وجهـه قائــلا:« **الحمد لله ان كل تلك الأشيــاء التـي كنت اقــدرها حق قــدرها و التي كانت عزيــزة على قلبي والتي شغلت عقلي كثيرا، لم تزد على أن عاقت حركاتي وحولتني عن الطريق الصحيح، أمـا في المستقبل فسأكون حرا في محاربه الكفار**"، وبهذا فهو يحاول البحث عن الأمر الايجابي من كل هذا الموضوع[4]، عملا بقول الله تعالى:« **كتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا**

[1]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 213.

[2]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 280.

[3]. مجاهد مسعود الجزائري، مرجع سابق، ص 337.

[4]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 214.

شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ»[1]، ويهدف إلـى رفـع معنويــات جنـوده المدمـرة[2].

بسبب النصر الذي حققه بيجو(Bugeaud) في الزمالة استحق أن ينال عصا الماريشال من طرف دولته بتاريخ04 جمادى الآخرة 1259هـ/ 01 جويليـة 1843م، وبهـذه المناسبـة حـاول أن يطمئن الحاضرين هناك بأن مقاومـة الأميـر عبد القادر شارفت على نهايتها، وعملياته الباقية رفقة القليل من الرجال ما هي إلا مجرد مناوشات بسيطة مع قبائل الحدود التي خرجت عن طاعته، سرعان ماتتوقف نهائيا في أقرب وقت[3].

لكن الواقـع يثبت العكس فالجنــرال بيجو (Bugeaud) الذي أظهر استخفافا بقـدرات الأمير عبد القادر بعـد سقوط عاصمته الزمالة قام بملاحقته لما لجأ إلى حدود المغرب لوضع حد لتعاملـه مع سلطانهـا وكذا وقف عملياتـه الجهادية المستمـرة[4]، لما ضاقت عليه السبل واستمر العـدو في مطاردتـه لمـدة سبعة أشهـر دون كلل أو ملل سعيا إلى إخضاعه وإجباره على الاستسلام، ومع الخسائر المادية والبشرية التي لحقت به لم يعــد يستطيـع مواجهـة الجيش الفرنسـي الرافض لأي صلح والـذي حاول إغرائـه أكثر من مــرة بمنحـه كـل ما يحتاجــه من المال وترحيله إلـى تركيا[5]، لكنه رفض الانصياع لرغبة فرنسا هذه وفضل الانسحاب إلى المغرب كما سبق وذكرنا بتاريخ 28 شعبان 1259هـ/ 22 سبتمبر 1843م[6].

---

[1]. سورة البقرة، الآية 216.

[2]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 214.

[3]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 340.

[4]. عبد الرحمان ابن زيدان العلوي، العلائق السياسية للدولة العلوية، تق وتح: عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1999م، ص 96.

[5]. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 48.

[6]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 284.

في الحقيقة تتعدد أسباب لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب وتتشابك فيما بينها ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:

1. رغبته في إعادة تنظيم قواته بالحدود الجزائرية المغربية لمواجهة الاحتلال الفرنسي من جديد[1]، بعد الوضع المزري الذي أصبحت عليه- قواته - هذا من جهة، ومن جهة أخرى النقص الفادح في الأسلحة والذخائر نظرا لصعوبة التموين سواء داخليا بسبب التضييق الاستعماري على الثوار وممارساته القمعية تجاه الجزائريين من حرب إبادة وسياسة أرض محروقة وغيرها أو خارجيا[2]، فللحصول على الوسائل الحربية والمدربين العسكريين من الخارج رأى أنه من الضروري توطيد علاقاته الدبلوماسية مع دولتي المغرب وانجلترا[3]، ولتحقيق ذلك فكر أن تواجده في بلد عربي إسلامي مجاور سيمكنه من كسب مساندتهم له ماديا بمختلف التجهيزات العسكرية وتقديمهم له التسهيلات الدبلوماسية التي يحتاجها، وكذا معنويا بتقبلهم له هو ومن معه كواحد منهم وعدم اعتراض سبيله أينما حل[4]، وكان هذا الاعتقاد نابعا مما كان يسمعه عنهم من حرصهم على المحافظة على تعاليم القرآن والسنة النبوية الشريفة إضافة إلى كرههم للمحتل الفرنسي، لذا توقع أن المغرب أكثر مكان يستطيع أن يطمئن فيه على أهله ورعاياه[5].

2. إن الهزائم التي لحقت بالأمير عبد القادر في السنوات الأخيرة بداية من سقوط عاصمته تاكدامت إلى غاية سقوط عاصمته في معسكر دفعت بالكثير من القبائل

---

[1]. عبد القادر سلاماني، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832-1847م)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 315.

[2]. الزهرة بقبق، الأمير عبد القادر في الأسر(1849-1852م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، معهد التاريخ، جامعة السانية، وهران، 2010م، ص44.

[3]. محمد العربي الزبيري، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 171.

[4]. إبراهيم مياسي، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837-1954م)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 174.

[5]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 285.

الموالية له إلى الخروج عن طاعته وإعلان ولائها لفرنسا، هذه الأخيرة التي لم تكتف باستسلام القبائل الجزائرية بل أخذت تحاول بكل ما تستطيع أن تؤثر على نواب الأمير وتبعدهم عنه بعد الأزمات التي مر بها، ولما فشلت في ذلك بدأت تطاردهم من مكان لآخر، محكمة قبضتها على منطقة الجنوب[1].

3. استسلام الكثير من القبائل التي كانت تحت جناحه للفرنسيين خوفا من بطشهم وإعلانهم الحرب على الأمير الذي أصبح قائدهم السابق، وحتى الذين لم يرفعوا السلاح في وجهه التزموا الحياد ناحيته ورفضوا تقديم أي مساعدة له ولدائرته التي أصبحت تنوب الزمالة[2]، ورغم كل محاولاته في كسب ودهم من جديد إلا أنه فشل فالوضع أصبح خارج عن سيطرته والسلطات الفرنسية عرفت كيف تتحايل على زعمائها باستخدام أسلوب الحرب النفسية الخطير الذي يجعلهم عبارة عن آلات تنفذ كل تعليمات ملاحقة الأمير عبد القادر في كل مكان يذهب إليه دون أن يشعروا أو يكونوا على وعي[3]، وكل يوم تنضم قبيلة جزائرية كبيرة وذات نفوذ إلى إدارة الاحتلال وتجهر بعدائها لأميرها السابق[4].

4. سبب آخر صعب من بقائه داخل تراب الوطن هو قيام الجنرال جيرارد الفرنسي بقتل خليفته بن علال، وحاول تعويضه بابن أخيه قدور بن علال[5]، رغم أنه يعلم أن خليفته الذي استشهد يصعب تعويضه بأي شخص باعتباره أكثر الخلفاء كفاءة وفي هذه الفترة الحرجة بالذات كان في أمس الحاجة إلى وجوده بجانبه لكنها الأقدار تفعل ما

---

[1]. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982م، ص 33.

[2]. محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 170.

[3]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص 43.

[4]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 216.

[5]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص 44.

تشـاء[1]، فكثر الضغط علـى جميع خلفائـه وأراد الفرنسيون القيـام بتصفيتهم جميعا كما فعلوا مع بن علال، وحتـى يصرف الأمير الأنظار على خلفائه في الجزائـر فكر في أن يلتجأ إلى المغرب فيصبح الانشغال به وبملاحقته خارج الوطن[2].

وهكذا أصدر الأمير عبد القادر قرار نهائي يقضي بالذهاب إلى المغرب الأقصى، وفي طريقـه إليها اعترض الجنرال لامورسيير(Lamorciere) سبيله لثنيه عن عزيمته لكنه أبى الاستسلام ودخل معه في قتال شديد انتهـى بهزيمـة القائـد الفرنسي على يد الأمير الذي ينجوا مرة أخـرى بفضل العنايـة الإلهية وإصراره على التمسك بقضيتـه العادلـة رغم التناقص الشديـد في أتباعـه من 200 ألف نسمة إلـى 100 ألف نسمة، وواصل طريقه حتى حط الرحال بالقرب من وجـدة، ثم الـى عين رورة قرب جبل بني يزناسن[3]،

وكـان الأميـر قـد قصد بالذات منطقة الريف في المغرب للروابط الوثيقة التي تجمعـه مع سكانها المتمسكين بتعاليم الشريعـة الإسلاميـة[4]، وكان الترحيب حـارا من أهالي الريف الذين أكرموا مثواه، بل وأكثر من ذلك طلبوا مبايعتـه ليكـون أميرا عليهم لما عرف عنـه من أخلاق عالية وشجاعة وحب للوطن، إلا أنـه رفض قبول البيعـة معللا موقفـه بأنـه لا يرغب في جـاه وسلطـة وإنما هدفه هو طرد المحتل الذي اغتصب الأراضي واعتدى على الحرمات والأمـوال وكل ما يريـده منهم دعمهم له في عملية الجهاد[5].

بتاريخ 21 رمضان 1259هـ / 14 أكتوبر 1843م وقع قتـال فـي وادي مالاب جمع الأمير عبد القادر والجيش الفرنسي انتهى بهزيمـة الأمير على أيدي العـدو، وكانت هذه الضربـة لا تقل وجعـا على هزيمـة الزمالـة في ربيع الثاني 1259هـ/ مـاي

---

[1]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 216.

[2]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 175.

[3]. إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث(1830- 1962م)، ج2، دار الغرب،(دس)، ص 194.

[4]. العربي منور، مرجع سابق، ص 198.

[5]. يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري : سيرته الذاتية وجهاده، ط 3، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م، ص 64.

1843م، فقد خسر هذه المرة بقايا المشاة وملازمه الأول سيدي أمبارك فتأكد أكثر من قراره في البقاء بعيدا عن الجزائر[1].

بعد أن استقر الأمير عبد القادر في عين زورة قرر أن يراسل السلطان المغربي ليعلمه بقدومه ويطلب منه تقديم المساعدة، لكن جواب السلطان في الخامس عشر ربيع الأول 1260هـ/03 أفريل 1844م حسب ما يذكر ابنه محمد بن عبد القادر كان عكس موقف أهل الريف مخيب للآمال التي وضعها فيه حيث قال له:« **وأنا نتمنى الحضور بأنفسنا في غمار المسلمين ومباشرة القتال بأيدينا بين صفوف المجاهدين، ولكن ما نحن فيه من قمع العتاة وكف البغاة جهاد، بل أفضل من جهاد النصارى حسبما نص على ذلك أمامنا ملك رحمه الله**»، فقد ادعى أنه مشغول بالقضاء على التمردات الداخلية في المغرب ولا يمكن تقديم أي دعم للأمير بأي شكل من الأشكال[2].

وحتى يضع الأمير حد لكل تلك الذرائع الغير مقنعة من طرف السلطان شن العديد من الحملات العسكرية على القبائل الثائرة عليه واستطاع إخضاعها لسلطة الدولة المغربية، وبهذا لم يعد هناك من مفر لدعم الأمير عبد القادر هذا الأخير الذي بعث برسالة مرة ثانية يبلغه بما حققه وإنهائه التمردات التي كانت قائمة، لكن السلطان بقي ملتزم موقف محايد تجاه مقاومة الأمير وفضل عدم الرد بأي شيء وهو موقف كافي لأن يستنتج الأمير استحالة وصول أي مساعدة من طرف المولى عبد الرحمان الذي لديه أسبابه الخاصة التي دفعته لذلك فهناك احتمال كبير أنه امتنع عن إجابة عبد القادر لأنه يعرف نتيجة دعمه لن تأتي عليه بأي فائدة وفي الأخير ستعود الأرض إلى أهلها إضافة إلى خشيته من قوة الجيش الفرنسي النظامي والمزود بأحدث أسلحة ذلك الوقت[3].

---

[1] .M .Le maréchale gouveneur –général ,Relation de la batille d'islly ,Imprimerie du governement , Alger,1845,p3 .

[2]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 285.

[3]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 178.

فـي البدايـة رفضت السلطات الفرنسية اللحاق بالأمير عبد القادر الأراضي المغربية أولا لتجنب المعارضـة الداخليـة من الأحزاب السياسية والصحف المحلية بسبب النفقـات الحربيـة، ثانيا لتفادي التدخل البريطاني في الموضوع الأمر الذي قد ينجر عنه سحب جميع قواتها من الجزائر نهائيا وليس من المغرب فقط[1]، لكنها سرعـان ماغيرت رأيها وأخـذت تطارد الأميـر عبد القادر حيثما يحل فـي المغرب الأقصـى واستمـر هـو كعادتـه يواصل طريقـه الذي بـدأ فيـه رغم يأسـه من تقديم السلطان عبد الرحمن الدعم له، ناجيـا فـي الكثير من المـرات من مكائـد الاستعمـار بفضل يقضتـه الدائمة وتفانيه في الجهاد، إلى أن جاء اليوم الذي استشهد فيه خليفته على الجنوب ابن عبد الباقي[2].

ويستمـر صراعـه مع الجيوش الفرنسيـة التي داهمتـه بقيـادة الجنـرال لامورسير(Lamorciere) على غفلـة منه بتاريخ28 شعبان 1259هـ/ 22 سبتمبر 1843م فـي معسكـره قرب زاويـة المرابط سيـدي يـوسف وكـان معه قرابة 500 فارس غير نظامي من المشـاة، بعدما وشى بـه أحـد الجواسيس، كـان نتيجة القتال انسحاب الأميـر هو وقواتـه بعيـدا، ثم قام بنقل مكان دائرتـه إلـى بوك شيكـة الموجـودة علـى حدود المغرب الأقصى[3]، كان الأمير عبد القادر يتشابك مع الفرنسيين متعمـدا إلهائهم عن انتقال باقي أتباعـه إلى المغرب[4]، الـذي اتخذها قاعـدة لغزواتـه ضد الفرنسيين مـدة من الزمن،[5]مكلفا أمر حمايتهم لخليفتـه محمد بن علال الـذي يثـق فيـه كثيرا وفـي قدراتـه، وبالفعـل كـان عنـد حسن الثقـة حيث قاتـل باستماتة الجيش الفرنسي ودافع عن من معه حتى آخـر نفس لـه[6]، و بوفـاة بن علال يكون الأميـر قد

---

[1]. أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808- 1847م) ج2، ط3، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص 457.

[2]. محفوظ قداش، الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مدريد، 1974م، ص 85.

[3]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص ص 217-218.

[4]. محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 80.

[5]. مصطفى نويصر، الأمير عبد القادر في ذكراه المئوية(1883- 1983م): لمحة تاريخية وبيبلوغرافية، الدراسة التاريخية وإحياء التراث، الجزائر، 1983م، ص 37.

[6]. محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 85.

فقد ساعده الأيمن والكثير من رجاله الشجعان في معركة 19 شوال 1259هـ /11 نوفمبر 1843م[1].

وبهذه المناسبة يقول الجنرال بيجو (Bugeaud) فرحا بما تم تحقيقه وواثقا بانتهاء أمر الأمير وتوقفه عن الجهاد أصبح قضية وقت فقط، قائلا: « **بعد حملة الربيع كان يمكنني أن أعلن بأن احتلال الجزائر وإخضاعها قد انتهى، غير أنني فضلت أن اذكر ما هو أدنى من الحقيقة، ولكنني الآن وبعد معركة الحادي عشر من هذا الشهر... حقا، إن عبد القادر قد يقوم بحفنة الفرسان الذين ما يزالون معه ببعض الحركات المباغتة المعزولة على الحدود، ولكنه لن يحاول أبدا أية حركة هامه من جديد**»[2]، وبالفعل أحدثت مطاردة الأمير وخلفاءه تمزق كبير داخل وحداته النظامية، نظرا لسهولة تنقلهم عن طريق البر عبر حدود البلدين وعدم قدرة السلطان عبد الرحمان على اعتراض طريقهم ، وهذا ما يفسر انهزام الأمير في كثير من المرات أمام بيجو(Bugeaud)[3].

لقد كانت منطقة الحدود مع المغرب أكثر مكان مناسب يعيد فيه الأمير تنظيم جيوشه للانطلاق مرة أخرى في عملية الجهاد، دون أن ننسى المساندة المادية والمعنوية التي لقيها من قبائل الريف خاصة وحتى المدن الساحلية كتطوان[4]، حيث تمكن من إقناع شيوخها بالوقوف إلى جانبه في عملياته العسكرية ضد الاحتلال الفرنسي، المشكل الوحيد هو إصرار السلطان عبد الرحمان على موقفه، لكن محاولات الأمير لم تتوقف لأن دعم السلطان لمقاومته واعترافه بأحقيتها سيضفي الطابع الرسمي والديني عليها، فكانت آخر محاولة في بدايات شهر فيفري 22 محرم 1260هـ/

[1]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص 91.

[2]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 220.

[3]. محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 86.

[4]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص 113.

1844م بعدما أرسل إليه وفد استقباله بحفاوة من طرف ولي العهد محمد بن عبد الرحمن ثم اتفق معه على القبول بحمايته داخل فقط مع عدم تقديم أي دعم له في مقاومته، ثم أصدر مجموعه من التعليمات بمقتضاها بم بعث تعزيزات عسكرية على الحدود الجزائرية المغربية، كذلك قام بعزل قائد هذه المنطقة بوزيان وتعيين محله سيدي العربي الكبير فالقناوي، بالإضافة إلى قيامه بإجراءات للدفاع عن بلاده من التدخلات الأجنبية[1].

وكل ما يسعنا قوله هو رغم أن السلطان عبد الرحمان لم يرض بتقديم أي مساعدات للأمير عبد القادر، وسمح له بالبقاء فقط داخل أراضيه دون التعرض له، إلا أن الاحتلال الفرنسي أزعجه تواجد عبد القادر في المغرب وعلاقاته الطيبة معها المبنية على التشاور والاحترام المتبادل، ومن هنا تبدأ المشاكل السياسية بين السلطات الفرنسية والمغربية وهو ما سنوضحه في المبحث التالي[2].

المبحث الثالث: الصراع الفرنسي المراكشي قبيل معركة ايسلي

لم تتوقف السلطات المغربية عن احتضانها للأمير، رغم المحاولات الفرنسية التي اتبعتها في سبيل وقف ذلك، ففرنسا كانت تعي جيدا أن العلاقة بين الأمير والسلطان تشكل خطرا كبيرا عليها قد ينهي وجودها في الجزائر[3].

وما زاد من توتر الجنرال بيجو (Bugeaud) هو مهاجمة الأمير عبد القادر للقبائل المتمردة على السلطان المغربي، فأمر جنوده بمراقبة تحركات الأمير خاصة وأنه استطاع كسب تعاطف المراكشيين الذين قرروا الجهاد معه ضد الفرنسيين كما سبق وذكرنا[4]، وهو ما لم يعجب فرنسا فما كان إلا أن وجهت للسلطان

---

[1]. أديب حرب، مرجع سابق، ج1،ص 456.

[2]. سليمان عشراتي، مرجع سابق، ص 291.

[3]. جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر(1830 – 1960م)، دار المعرفة، القاهرة، (دس)، ص 153 .

[4]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص283.

خطابا شديد اللهجة تطالبه من خلاله إخراج عبد القادر من أراضيها[1]، لكن المولى عبد الرحمان تماطل في جوابه بحجة أن مناطق الريف أصبحت تطيع الأمير طاعة عمياء، وأنه غير قادر على إخراجه حيث يقول محمد بن عبد القادر في كتابه تحفه الزائر« **إن بلاد الريف قد خرجت من يدي ودخلت في طاعة الأمير عبد القادر فلا يمكنني إجراء شيء من مطالبكم** »[2].

وتوالت هجومات الأمير على الفرنسيين في الجزائر متخذا من أراضي المغرب قاعدة خلفية يعود إليها في هجوماته، فالأمير أراد وضع السلطان عبد الرحمان أمام الأمر الواقع وذلك من خلال استدراج القوات الفرنسية إلى الحدود المغربية وبالتالي يجبر السلطان محاربة الفرنسيين الذين كانوا ضد فكرة وقوع حرب مع المغرب الأقصى لعدة أسباب أهمها فراغ الخزينة المالية بسبب الحرب في الجزائر[3].

مع العلم أن فرنسا تدرك جيدا أن المولى عبد الرحمان متخوف من أن التأييد الكبير والمتواصل للأمير قد يؤدي إلى زيادة نفوذه في المغرب الأقصى، وبالتالي يصبح منافس له في السلطة[4]، وبذلك بادرت السلطات الفرنسية بالضغط على المغرب حتى يقوم بحبس الأمير عبد القادر عنده وتمنعه من دخول الجزائر، لكن نظرا لمكانة الأمير عبد القادر وسمعته الجيدة عند الشعب المغربي فان السلطان لم يتعرض له[5].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موقف الحاكم المغربي راجع إلى ضغط المغربيين عليه والمؤيدين للأمير عبد القادر خاصة القبائل الشرقية المغربية، وقد كاتب

---

[1]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص49

[2]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص 289

[3]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير...، مرجع سابق، ص 53.

[4]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 49 .

[5]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص 91.

السلطان عبد الرحمان ابنه سيدي محمد[1] بتاريخ 16 ربيع الثاني 1259هـ/ 15 ماي 1842م يخبره بما آلت إليه الأوضاع ويطلب منه أن يهيئ نفسه للجهاد برا و بحرا، لأنه يدرك جيدا أن فرنسا لن تتركه وشأنه بعدما بدر منه من تحدي لها ورفض طلبها المتعلق بمطاردة الأمير عبد القادر[2].

وبالفعل لم تبق فرنسا مكتوفة الأيدي وبدأت بأول مبادرة للتحكم في المغرب حيث قدمت للسلطان المغربي عرض لرسم الحدود في شهر جمادى الآخرة 1258هـ/ جويلية 1842م لكن هذا الطلب قوبل بالرفض من طرفه بحجة أن الحدود بين الجزائر والمغرب مرسومة ولا داعي لإعادة رسمها حيث قال في6 جمادى الآخرة 1258هـ/ 14 جويلية 1842م :«**الحدود بين المغرب والجزائر معروفة وواضحة...**»[3].

وكان الجنرال بيجو (Bugeaud) مصمما على إيجاد الأمير عبد القادر فبدأ يبحث عن السبل التي توصله إليه، واهتدى أخيرا إلى جعل المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب هي الهدف الذي يجب التركيز عليه في عملياته[4]، واتفق مع وزير الحربية ووزير الخارجية أن يتم مضاعفة المراكز العسكرية في هذه المنطقة حيث قرروا إضافة مراكز أخرى جديدة اثنين جنوب تلمسان في منطقتي

[1]. سيدي محمد: هو محمد الرابع ابن عبد الرحمان تولى الحكم سنة 1859م، كان أول ما واجهه في ملكه إعلان اسبانيا الحرب على المغرب واحتلالها لتطوان ثم انسحابها منها بعدما حصلت من المغرب على غرامة مالية وتنازلات ترابية، وبعد النكبات المتتالية بدأ مولاي محمد بن عبد الرحمن يقوم بتجديد الإدارة وإعادة تنظيم الجيش وفسح المجال أمام الشبان المغاربة ليتعلموا من العلوم والفنون، ثم أسس مطبعة حجرية، توفي سنة 1873م. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب،ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1968م، ص223.

[2]. نور الدين بلعربي، معركة ايسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج3، (دع) 2017م، ص 100.

[3]. المرجع نفسه، ص 101.

[4].عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 65.

سبدوا وسعيدة، والآخر غرب تلمسان في منطقة تسمى لالة مغنية[1] عند مدخل سهول وجدة على مسافة كيلومتر هذه المدينة وهي منطقة حدودية بين الجزائر والمغرب[2]، وكان ذلك في ربيع الأول 1260هـ/ أفريل 1844[3]، وهو ما يتفق معه شارل أندري جوليان حيث قال:« **أقام في شهر أبريل 1844 مركزا عسكريا بلالة مغنية 25كلم شرق وجدة**»[4].

وقد أعجب الجنرال بيجو (Bugeaud) هذا الموقع كثيرا لأنه سيجعله في موضع يمكنه من مراقبة أعدائه على الجانبين الجزائري والمغربي، خاصة وأن الأمير عبد القادر كان ينتقل بين الدولتين عبر الحدود، رغم أن المكان لا يتوفر على ظروف ملائمة للاستقرار فيها، فهو غير صحي لكثرة الأوبئة به، ومياهه غير عذبة، كما أنه منطقة جرداء كثيرة الغبار خالية من المنشآت العمرانية،

---

[1]. لالة مغنية: هي إحدى المدن العريقة الواقعة في الجهة الغربية للجزائر، وهي واحدة من أهم المدن الحدودية، وبحكم موقعها الاستراتيجي تعد نقطه التقاء وتقاطع بين الجزائر والعديد من المدن الشرقية من المغرب كمدينة وجدة وندرومة، تحولت مدينة مغنية خلال القرن 17م إلى مدينة إسلامية، وأصبحت همزة وصل بين مدن الساحل مثل الغزوات وندرومة، وتلمسان، كما ظلت نقطة اتصال بين فاس وتلمسان في مختلف عهودها، وتحولت في عهد الأمير عبد القادر إلى حصن اتخذه بعض الوقت كقاعدة لغزواته في الجزائر، وينسحب منه إلى الأرض المغربية دون مضايقة منذ سنة 1844م إلى غاية سنة 1845م، كما عسكر فيها كل من لامورسير وبيدو، حفرت بها الخنادق، واتخذتها فرنسا في مطلع القرن 20م قاعدة انطلاق لغزو فاس واحتلال المغرب سنة 1911م. ينظر: عبد الله مزيان، الأبعاد التربوية في عادات وتقاليد أهالي مغنية ونواحيها، رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا، كليه الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2004م، ص ص 4 – 5.

[2]. فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية(1912 – 1937م)، المجلة الجامعة، مج 1،(دع)، (دم)، 2014، ص39.

[3]. إسماعيل العربي، معركة سيدي إبراهيم ومصير أسراها، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986م، ص 9.

[4]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 342.

لكن وجود ميناء الغزوات[1] بالقرب منها جعل منها قاعدة عسكرية ممتازة[2]، كما جعلها قادرة على التحكم في الجبهتين البحرية البرية، يقول ابن زيدان في كتابه " إتحاف أعلام الناس":« ... **ووقفت جنودها وراء نهر تافنا وجعلت تبني قصبة في الغزوات على شاطئ البحر لتقرب منها مراكبها وتنزل إليها عساكرها، وقصبة أخرى على وادي الحاجة مغنية**»[3].

وبطبيعة الحال فالسلطان المغربي لم يرضه هذا العمل واعتبر دخول الفرنسيين منطقة لالة مغنية بمثابة انتهاك لسيادته[4]، وإعلان عن بداية احتلال لدولة المغرب[5] لأنه يعتبر هذه المنطقة الواقعة شمال تلمسان تابعة لأراضيه،[6] حيث أورد المؤرخ جلال يحيى في هذا الصدد:«... **يعتبر زحف القوات الفرنسية حتى لآلة مغنية تحرش سافرا بالمغرب، ولا يقصد من ورائه إلا البحث عن الإدعاءات والمشاكل التي لم تتأخر عن الوقوع**»[7].

وحيال ذلك قام السلطان المغربي بتحذير السلطات الفرنسية من خلال بعث إنذار مع عامله بوجدة سي الطيب القناوي حيث طلب منهم سحب قواتهم من أراضيه[8]، ولما

---

[1]. ميناء الغزوات: كان ينطلق منه القراصنة للغزو والسلب البحري، والذي أطلق عليه في عهد الاحتلال اسم نمور فهذه المدينة تقع على مرفأ مفتوح للرياح، ومناخ المدينة صحي ومنعش، وقد كانت لها بساتين وتحيط بها أشجار كثيرة في ذلك الوقت، وهذه الاعتبارات هي التي جعلت منها مدينة محبوبة لدى جميع من يعرفها، رجال الجيش بالإضافة إلى موقعها البحري. ينظر: إسماعيل العربي، معركة سيدي إبراهيم...، مرجع سابق، ص ص 10 – 11.

[2]. المرجع نفسه، ص 9.

[3].عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 65.

[4]. المكي جلول، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب وأثرها على العلاقات بين البلدين من (631- 1263هـ/ 1234-1847م)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993 م، ص 142.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 458.

[6]. بسام العسلي، الماريشال بيجو (1784 – 1849م)، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م، ص 86.

[7]. جلال يحيى، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص 154.

[8]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير...، مرجع سابق، ص 54.

وصل خبر الإنذار لرئيس الوزراء الفرنسي جيزو طلب من الجنرال بيجو (Bugeaud) أن يتفاهم مع المغرب الأقصى بالطرق السلمية والدبلوماسية، كما قام بمحادثة المسؤولين البريطانيين لتبرير التدخل الفرنسي في المغرب الأقصى موضحا أن حكومته لا تنوي الحرب على المغرب بل القبض على الأمير عبد القادر ونفيه إلى إحدى المدن على شاطئ المحيط الأطلسي، وبذلك تكون فرنسا قد ضمنت عدم تدخلات الجانب البريطاني[1].

وإزاء ذلك بادر بيجو (Bugeaud) بتجهيز معداته والاستعداد للسيطرة على المنطقة، وأمر الجنرال لامورسيير(Lamoriciere) [2] والجنرال بيدو (Budeau)[3] بتنفيذ هذه المهمة، فتوجهوا بقواتهم إلى منطقة لآلة مغنية نسبة لامرأة مقدسة لدى السكان هناك وعسكروا بها، كما يذكر محمد بن عبد القادر في كتابه تحفة الزائر:« **هذه السيدة كانت من العابدات دفنت هناك، وكان مقامها معظما عند أهل تلك النواحي**»[4]. وفور وصولهم قام الجيش الفرنسي بهدم ضريح هذه المرأة المقدسة[5].

---

[1]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2،ص ص 458 – 459.

[2]. لامورسير: هو جنرال فرنسي، ورجل دوله من مواليد نانت (1800 – 1865م)، برز اسمه أثناء حرب الجزائر، وقد صدر الأمر بإبعاده ونفيه عندما قام نابليون الثالث بانقلابه المعروف باسم انقلاب 2 ديسمبر، ثم أصبح قائد للقوات الفرنسية في الإمارة البابوية. ينظر: بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص 72.

[3]. الجنرال بيدو: هو جنرال فرنسي من مواليد (فرتو –اللوار السفلي) (1803 – 1863م)، برز اسمه في حرب الجزائر، اعتقل في انقلاب نابليون الثالث. ينظر: المرجع نفسه، ص 78.

[4]. محمد ابن عبد القادر، مصدر سابق، ص 289.

[5]. المرأة المقدسة: ونقصد بها السيدة مغنية التي سميت عليها المدينة، وهي امرأة طاهرة وعفيفة وشديدة الورع، فقد كانت تحج باستمرار تقريبا سنويا، وفي إحدى المرات أثناء طريق ذهابها للحج توقفت القافلة في هذه المنطقة، فأعجبت بها الحاجة مغنية إعجابا كبيرا، وعندما عادت قررت البقاء في هذا المكان والإقامة فيه، وفعلا بقيت حتى ماتت وتركت سلالة من بعدها فتكونت القرية من حول بيتها، بذلك حملت اسمها ثم حول قبرها إلى مكان مقدس يزوره الناس. ينظر: عبد الله مزيان، مرجع سابق، ص9.

وقد أثار هذا التصرف حفيظة المغربيين واعتبروه انتهاك لحرمة مقدساتهم[1]، فوجد السلطان نفسه مضطرا للدخول في حرب لم يكن هو يريدها[2].

وقد عملت القوات الفرنسية كل ما في وسعها لتتكيف مع الظروف المناخية الحارة التي تتميز بها المنطقة خلافا للمناخ البارد الذي عهدوه في الوطن الأوربي، فرسم الكولونيل بيرال (Pirale)[3] خطة تمثلت في ترك حامية صغيرة هناك، في حين يتمركز هو وبقية جيشه في موضع يقع على بعد 10كلم من ندرومة المنطقة الواقعة بين الغزوات ومغنية[4].

وما زاد من تدهور الوضع هو إعدام دارمون(Darmmone) بسبب قتله لأحد السكان بمدينة مزغان وعلى إثر ذلك احتجت الدول الأوروبية بحكم أن النظر في مثل هذه الأمور يعود للمجلس القنصلي لكن المسؤولين المغاربة هم من حاكموه بأنفسهم واعتبروا أن كل من يقيم على الأراضي التابعة للسلطان يخضع للقوانين المحلية[5]، أمام هذه التطورات أرسل السلطان عبد الرحمان قوات عسكرية بقيادة أبي اليمن المأمون ابن سليمان عم السلطان إلى قائد وجدة سي على الطيب القناوي[6] التي وصلت في05 جمادى الأولى1260هـ/ 22 ماي 1844م فأصبح

---

[1]، boualem bessaim,De louis philipp à napoléon : L'eamir Abdlkader vaincu mais troimphant, Impression, Anep,Algérie, 2010, p124.

[2]. Ibid ,p124

[3]. الكولونيل بيرال: هذا الضابط كانت حياته العسكرية محاطة ببعض المشاكل، فقد بقي مدة أربع سنوات خارج الجيش بعدما حصل على رتبه ملازم بسبب تغيبه عن الجيش، لكنه قبل من جديد في الخدمة سنه 1836م، والتحق بما يسمى بجيش إفريقيا طلبا للمغامرات المثيرة، وقد نال رتبة مقدم في شهر مارس 1844م، وكانت القوات الموضوعة تحت أوامره تشمل كتيبة من قناصة إفريقيا، وعناصر من قناصة أوليان، والكتيبة 15 الخفيفة، وقسما من المدفعية الجبلية. ينظر: إسماعيل العربي، معركة سيدي إبراهيم...، مرجع سابق، ص 10.

[4]. المرجع نفسه، ص 10.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 458.

[6]. المكي جلول، مرجع سابق،ص 143.

الجيش المغربي حسب ابن زيدان يبلغ نحو ثلاثة ألاف بين خيالة رماة، كما تلقى القناوي أمر من السلطان بأن لا يباشر القتال مع الفرنسيين إلا إذا بادروا هم بذلك[1].

وإزاء ذلك كتب القناوي في13 جمادى الأولى 1260هـ/ 30 ماي 1844م للجنرال لامورسيير(Lamoricier) خطاب صارم في شكل إنذار يطلب منه إجلاء قواته من مقام لالة مغنية والانسحاب إلى ما وراء الضفة الشرقية لنهر التافنا[2]، لكن الفرنسيين لم يستجيبوا لطلب المغربيين وأصروا على البقاء هناك، وهو ما زاد من غيضهم وتحمسوا للنهوض إلى الجهاد حتى يطهروا ما قام الفرنسيين بتدنيسه[3] فحدثت اشتباكات بينهم، إذ أنه في نفس اليوم الذي وجه فيه القناوي إنذارا للجنرال لامورسير (Lamoricier) تقدمت سرية من جنوده إلى ضريح سيدي عزيز وقامت بالهجوم على القافلة الفرنسية التي ردت على ذلك الهجوم بهجوم آخر أقوى، فتراجعت الوحدة المغربية إلى وجدة[4].

وهو ماينقله لنا ابن زيدان حيث قال: « **... ثم لما وصل الكاتب لوجدة فتح باب المخابرة مهارات الحملة الفرنسية، ولم يشعر حتى ابتدأ المسلمون بقتال جيش الحملة ولما رأى رئيسها ذالك أمر عسكره بالكمون للمسلمين بعريش الوادي، ثم أحدق بهم وقتلوا منهم نحو الثمانين فرجع الجيش السلطاني لوجدة**»[5].

وهكذا كانت أول مواجهة مسلحة بين الفرنسيين والمغربيين، والتي لم يشارك فيها الجنرال بيجو(Bugeaud)لأنه في نفس الوقت خاض حروب دامية ضد المسلمين في

[1]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 65.

[2]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2،ص 460.

[3]. نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص 103.

[4]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 460.

[5]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 66.

جبال زواوة أين التقى مع الخليفة بن سالم بأرض فليسة، انتهت بانتصار القوات الفرنسية بسبب الإمدادات التي وصلته من دولته بعد نفاذ معداته، وقد كبدّت هذه المعارك خسائر فادحة للمسلمين حيث تم حرق أربعين قرية كما دخل أحد رؤساء القبائل يدعى ابن زامون تحت ولاء فرنسا، وبعد إنهاء هذه المعارك عاد بيجو (Bugeaud) إلى الجزائر، ومن ثم إلى وهران التي وصلها في19 جمادى الأولى 1260هـ/ 5 جوان 1844م وهناك تلقى خبر المواجهة التي حصلت بين القوات الفرنسية والقوات المغربية، على إثر ذلك انتقل بيجو(Bugeaud) إلى لالة مغنية في25 جمادى الأولى 1260هـ/ 11 جوان 1844م[1].

ولحسن حظ المولى عبد الرحمان أن فرنسا لم تكن لها رغبة في دخول الحرب مع المغرب الأقصى ولهذا فإن بيجو (Bugeaud) طرح فكرة التفاوض من أجل الوصول لحلول المشاكل التي حدثت بطرق سلمية، ولم يعترض القناوي على هذا الأمر، فاجتمع الطرفان[2] في29 جمادى الأولى 1260هـ/ 15 جوان 1844م على ضفاف نهر ملوية[3].

وقد مثل البعثة المغربية سي القناوي مدعما بثلاثة آلاف جندي وبعض القوات الغير النظامية، أما فرنسا فقد مثلها الجنرال بيدو (Budeau) رفقة أربعة كتائب، وقد تم الاجتماع في ظروف لا تبشر بالخير بسبب الإنذارات والتهديدات الفرنسية المتواصلة[4]، قدم فيها المبعوث الفرنسي جملة من المطالب:

1 – عدم تدخل المغرب في شؤون الجزائر.

---

[1]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير...، مرجع سابق، ص 54.

[2]. مسعود مجاهد الجزائري، تاريخ الجزائر،ج1، مدونه سيدي بن عزوز، الجزائر، 1971م، ص 351.

[3]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 317.

[4]. المرجع نفسه، ص317.

2 – طــرد الأمير عبد القادر من المغرب الأقصــى.

3 – رسم الحــدود بين البلديــن.

وعــرض المغــرب بــدوره مطلبــان الأول: وادي تافنــا الحـد بيـن البلديـن، والثانـــي: انسحــاب الجيــش الفرنســـي من مغنيــة[1]، وفــي الوقت الذي كانــا يتفاوضــان قامت سريــة من فرسـان المغـرب بإطـلاق النــار علـى الفرنسيين انتقاما منهم راح ضحيتهــا بعضــا من جنودهم كمـا لقـــي النقيب دوماس حتفه[2].

وقـــد ألقـــى القنــاوي اللــوم علــى المهاجريــن الجزائرييــن وتعهد للفرنسيين بأنــه سيقـوم بتأديب المتورطين فـــي هـــذا الهجـــوم، ونتيجــة لمــا حدث كـــان مصير المفاوضات هـــو الفشـــل ولـم يستطع الطرفـان الوصـــول إلـــى أي نتيجة[3]، وأمـام هـذا الوضــع صمم بيجـــو(Bugeaud) علـى احتـلال مدينــة وجدة وطلب من القنــاوي أن يعطيــه تفسيــرا واضحــا لمــا حـدث، مع إجابتــه بوضـوح عــن رأيــه في الشروط الفرنسيــة السابقــة للصلح، لكـن السلطات المغربيــة أخـذت تتلكأ في الإجابـة علــى تلك الشروط وهــو مادفع القـوات الفرنسيــة إلـى التقدم نحو مدينة وجــدة[4]، وقامت باحتلالها فـي03 جمادى الآخرة 1260هـ/ 19جوان 1844م من دون أي مقاومـة تذكـر، لأن المغاربة تركـوا وجدة بعد فشل مفاوضات 15 جوان 1844م السابقة ولجئوا إلى مدينـــة تــازة[5].

---

[1]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 143.

[2]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص464.

[3]. جلال يحيى، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص 154.

[4]. وجدة: هي مدينة مغربية تقع في سهل الأنجاد على بعد 12 كلم من الحدود الجزائرية أسسها زيري بن عطية 995م، كانت محل نزاع بين المغاربة والعثمانيين في القرن 18م، ثم أسس فيها السلطان عبد الرحمان حامية سنة 1828م، ودخلها الفرنسيون في العديد من المرات بداية من 1844م ثم1859م، ليتم احتلالها سنة 1907م. ينظر: عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص460.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 460.

وكانت فرنسا تقصد من وراء ذلك الغزو الضغط على السلطان المغربي حتى تجبره على قبول شروطها ومطاردة الأمير عبد القادر داخل أراضيه، وكذا وقف التفاف القبائل المغربية حوله خاصة في إقليم الريف[1]، وقد نزلت الحملة في المدينة وبقيت بها ليلة واحدة استولت خلالها على كل ما فيها من بارود ورصاص ومن ثم غادرتها وعادت إلى مغنية[2].

وتوالت الاتصالات بين الجنرال بيجو (Bugeaud) و القناوي حيث جرت بينهما مراسلات عديدة وقد ورد في إحداها التي بعث بها بيجو (Bugeaud) إلى القناوي«**إن جل المقصود الأهم هو أمر الأمير عبد القادر وتحديد الحدود التي كانت بينكم وبين حكومة الأتراك الجزائرية، وليس مقصودنا ما يخص بلادكم، وإن لا تساعدوه علينا فإن قبولكم لإقامته في أرضكم نعده حربا لنا وعداوة لا صداقة** »[3] وقد قدم بيجو (Bugeaud) في هذه الرسالة عدة مطالب منها:

1. توقف السلطان على تقديم أي مساعدة إلى الأمير عبد القادر.
2. أن يحبس دائرته في غربي المغرب.
3. عدم قبول القبائل الجزائرية اللاجئة إلى المغرب، وإعادة القبائل الجزائرية المهاجرة إلى المغرب.
4. تسريح السلطان لجيشه.
5. تحديد الحدود بين البلدين[4]، فالمسؤول الفرنسي كان واضحا في شروطه عكس القناوي الذي كان جوابه كله عبارات مجاملة متجاهلا بذلك لب الموضوع، وعليه فإن بيجو (Bugeaud) لم يتردد في بعث إنذار آخر مما جاء فيه:«...

---

[1]. عبد الحق المريني، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط5، دار نشر المعرفة، الرباط، 1997م، ص 125.

[2]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 66.

[3]. محمد بن عبد القادر الجزائري، مصدر سابق، ص291.

[4]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 144.

نحن نريد الاحتفاظ بالحدود بين البلدين كما كانت مرسومة عهد الأتراك وبعدهم في عهد عبد القادر،... ونحن نريد منكم أن تعتقلوا عبد القادر، والدائرة،... وأن لا تستقبلوا القبائل التي تهاجر من أراضينا إليكم،... ولكنكم إذا أردتم غير ذلك فنحن أعدائكم، أجبني فورا ومن غير لف أو دوران ...».[1]

وفي الوقت الذي قاد فيه بيجو (Bugeaud) الحملة البرية التي سيطر فيها على وجدة فإن الأمير جوانفيل(Joinville)[2]، قاد حملة بحرية للهجوم على طنجة[3].

وأمام تفاقم الوضع قلق القناوي كثيرا وبادر إلى بعث اعتذار إلى الجنرال بيجو (Bugeaud) يعترف فيه بأخطاء فرسانه حين قاموا بمهاجمة حاشية الجنرال بيدو(Budeau) والتي أسفرت على رد فعل فرنسي عنيف نتج عنه إبادة القبائل والقرى وإحراق البيوت[4].

وفي10 جمادى الآخرة 1260هـ/ 26 جوان 1844م استولت فرنسا على منطقة الغزوات وأقاموا بها مراكز عسكرية لتتمكن من مراقبة الحدود رغم أن هذه المنطقة كانت بعيدة عن الأراضي الجزائرية إلا أن فرنسا لم تتأخر لإدخالها تحت طاعتها[5].

وتجدر الإشارة إلى أن استيلاء فرنسا على بعض المدن المغربية كان وفق إستراتيجية خاصة اتبعتها للتضييق على المغرب وإجباره على تسليم الأمير عبد القادر بأي ثمن، حيث قام بيجو (Bugeaud) ببعث إنذار آخر للسلطان المغربي يوم12

---

[1]. بسام العسلي، المارشال بيجو...، مرجع سابق، ص 87.

[2]. الأمير جوانفيل : (Joinville,François De Bourbon Orleans) هو الابن الثالث للملك لويس فيليب وأميرال البحر، من مواليد نوويي (1818 – 1900م). ينظر: بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص 89.

[3]. مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 41.

[4]. مسعود مجاهد الجزائري، مرجع سابق، ص 351.

[5]. سلاماني عبد القادر، مرجع سابق، ص 318.

جمادى الآخرة 1260هـ/ 28 جـوان 1844م[1]، قـدم من خلالـه مجموعة شـــروط تمثلت فـي:

1. إعـلان براءتـه لمهاجمتـه القوات الفرنسيـة.
2. تسريح القوة العسكرية المرابطة بجوار لالة مغنية.
3. طرد الأمير عبد القادر من أرض المغرب[2].

إلا أن السلطان المغربي لم يأبـه لتلك الإنذارات الفرنسيـة[3]، ويرجـع المـؤرخ أبـو القاسم سعد الله سبب تمسك المولـى عبد الرحمان بموقفـه هـــو ضغط الرأي العـام المغربـي الـذي كـان يريـد الجهـاد بجانب الأميـر عبـد القـادر حيث كـان الشعب المغربـي يـرى فـي الأميـر قائـد حركـة جهـاد فـي الجزائـر والمغرب معـا[4].

كما أن شـارل أنـــدري جوليـان يرجـع سبب ذلك إلى أن السلطان المغربـي كـان يتطلع إلـى مساعـدة البحريـــة الانجليزية، وحتـى أهالي المغرب كـانت لديهم آمال كبيرة فـــي بريطانيـا، وإزاء ذلك فقـد حـاول قنصل انجلتـرا في طنجـــة جون درامـوند هاي (John Drummond-Hay) إقناع السلطان قبـول شروط فرنســا لكـي يتفـادى الدخول فـي حرب معها، كما حـاول حاكم جبل طـارق الجنـرال روبيرت ويلسون (Robert Wilson)[5] تحريض السلطان لمحاربـة النفـوذ الفرنسي فـــي أراضيـه[6].

---

[1]. نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص 103.

[2].جلال يحي، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص155.

[3]. المرجع نفسه، ص ص 154 - 155.

[4]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 168.

[5]. روبرت ويلسون: هو ضابط أبدى مميزات هائلة كجندي ودبلوماسي أثناء الحملات ضد نابليون، لكنه أبعد عن الشؤون السياسية للبلاد منذ سنة 1832 إلى 1840م بسبب انتمائه إلى حزب المحافظين متحمسا للعمل، وكان يتميز بشخصية قوية، وهو ما جعله يتدخل في السياسة المغربية، ليصير صديقا للسلطان عبد الرحمن ويحارب النفوذ الفرنسي بنفس القوة التي حارب بها القنصل البريطاني ريد (Read) في تونس الذي كان ابنه يعمل بالتشاور مع ويلسن في المغرب. ينظر: شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 343.

[6]. المرجع نفسه، ص 343.

ورغم ذلك فإن السلطان المغربي التزم الصمت ولم يغير موقفه، لكن بعد تأزم الأوضاع اعترف قائد الأعراش بوسلهام في13 رجب 1260هـ/ جويلية 1844م للقنصل الفرنسي بطنجة بالأخطاء التي اقترفها جنود القناوي ضد الفرنسيين، واعترض على تدخل القوات الفرنسية للحدود المغربية[1].

ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع خاصة بعد الضغوطات التي مارستها السلطات الفرنسية والأجنبية على السلطان المغربي بسبب دعمه للأمير عبد القادر، فقد اجتمعا في07 رجب 1260هـ/ 22 جويلية 1844م وتكلما بشأن مصير الأمير عبد القادر حول إمكانية تسليمه للفرنسيين أو الانصراف إلى مكة، لكن الأمير أقرّ باستحالة تركه للبلاد، وعلى إثر ذلك أعطى السلطان أمرا لرعاياه بالتعبئة والدعوة إلى الجهاد في المساجد، غير أنه لم يثبت في رأيه حول إبعاد الأمير عبد القادر من الأراضي المغربية[2].

وفي الأخير يمكننا القول أن اهتمام السلطان المغربي عبد الرحمان بأمر الجزائر قد كلفه الكثير، فرغم تصريحه بموقفه المحايد للاحتلال الفرنسي للجزائر اتقاءا لشرهم إلا أنه لم يستطع البقاء على رأيه هذا مدة طويلة، فسرعان ما تدخل في تلمسان عسكريا بعد إلحاح من أعيانها عملا بما يمليه عليه الواجب الديني، دون أن ننكر أنه كانت له أحلاما توسعية في تلك المنطقة قبل الغزو الفرنسي للجزائر ورأى في ذلك فرصة سانحة لتحقيق تطلعاته، لكنه حتى بعدما فشلت حملته العسكرية على تلمسان استمر في مساعدة الجزائريين بكل ما يقدر عليه، وزود الأمير عبد القادر بمختلف أشكال الدعم المادي والمعنوي حتى أنه استقبله داخل أراضيه عندما ضاقت عليه السبل في الجزائر، ورفض كل المساعي الفرنسية الداعية لإخراجه من المغرب، فاتحا بذلك باب الاصطدام معها إثر قيام جيوش الفرنسيين بإنشاء معسكر في منطقة لآلة مغنية المقدسة لدى السكان، حتى يخرجوا بأنفسهم الأمير عبد القادر من الأراضي المغربية بأنفسهم، وهو مااعتبر فيه

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 318.

[2]. نور الدين بلعربي ، مرجع سابق، ص 103.

السلطان مسا بسيادته وتدنيسا للمكان الطاهر فتقرر الدخول في حرب مع العدو بضغط من الشعب المغربي.

الفصل الثاني: اندلاع معركة ايسلي وشروط الصلح

المبحث الأول: استعدادات المعركة

المبحث الثاني: حيثيات المعركة

المبحث الثالث: معاهدة طنجة

كان قرار الدخول في مواجهة عسكرية بين الطرفين المغربي والفرنسي أمر حتمي نتيجة لسلسلة الأحداث السابقة على مدار عدة سنوات ولم ينشأ بين عشية وضحاها، وحتى آخر لحظة بقي السلطان عبد الرحمان يأمل أن يصل إلى اتفاق سلمي مع الطرف الآخر ليتجنب إراقة الدماء لكن دون جدوى نظرا لتعنت الجانب الفرنسي في رأيه حيث أبى إلا أن يكون السلم بالشروط التي يحددها هو حتى وإن كان لا يوجد فيها ما يرضي السلطان، فحدثت معركة إيسلي الشهيرة والحاسمة التي سبقتها العديد من التحضيرات لخوض غمارها، وعرفت الكثير من الحوادث والوقائع كان لها نتائج مختلفة فيما بعد على وضع المغرب وكذا على وضع الأمير عبد القادر.

المبحث الأول: استعدادات المعركة

كان معسكر الجنرال الفرنسي لامورسيير(Lamoricie) في منطقة لالة مغنية رفقة ألف رجل من جنوده وثمانية مدافع أول شرارة لقيام الصراع بين المغرب وفرنسا، ليتعمق بعدها أكثر باستقدام الفرنسيين قطع من أسطولهم البحري لاستخدامها في عمليات عسكرية لاحقة[1]، ولما سيطر بيجو(Bugeaud) على مدينة وجدة لم يجد المولى عبد الرحمن مفر من المواجهة للدفاع عن سيادة دولته[2]، وقد أثرت هذه الواقعة أي احتلال وجدة وهروب الكناوي على الشعب المغربي كما أثرت على المولى عبد الرحمن، لذا نجدهم تجندوا في الجيش المغربي لصد الاعتداءات الأجنبية[3].

وقد عمد قيادة الجيش إلى ولي عهده محمد بن عبد الرحمان وأوصاه بالتريث في استعمال القوة وتركها كآخر حل محبذا الاتفاق بالطرق السلمية أحسن، فكانت أول منطقة

---

[1]. عبد الحق المريني، مرجع السابق، ص 123.

[2]. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر – تونس– المغرب الاقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،(دم)، 1993م، ص 206.

[3]. محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 187.

قصدها المولى محمد هي وجدة بهدف تأديب مسؤولها السابق علي بن الطيب، ثم بعث برسالة إلى والده يطمئنه فيها بالسير الحسن للأمور، ومما جاء فيها: « **يكون في علم مولانا أيده الله، أنا حللنا بعيون سيدي ملوك حلول عز... وتلقتنا بها قبائل أتكاد بعطاطيشهم، وأظهرت من الفرح والسرور... كما تلقانا بتازة اخوال سيدنا الكرارمة في أحسن زي وقد اجتمع من القبائل الصحراوية أيضا خلق كثير...**»[1]، فقد كان سكان المغرب متحمسون للجهاد ضد المسيحيين[2].

وبعد أن التأم شمل الجيش المغربي وأصبح يضم العدد الكافي من الجنود قرر السلطان البدء في عملية الغزو، وقد قيل الكثير من عبارات الحماس والتشجيع على الجهاد في هذه المعركة في سبيل الوطن، ومن بينها ما قال الوزير ابن إدريس رحمه الله: « **يا أهل مغربنا حق النفير لكم إلى الجهاد فما في الحق من غلط...**»[3].

وقد تحدثت الصحف الفرنسية والألمانية عن تجهز الجيش المغربي للجهاد ضد فرنسا، وأشاعت خبر أن ولي العهد محمد بن عبد الرحمان بصدد إنشاء إتحاد عسكري مع الأمير عبد القادر لتشكيل جيش قوي، وهو ما جعل القنصل العام بطنجة دي نيون (De Nion) يصدر تصريح بتاريخ 06 جمادى الأولى1260هـ/ 23 ماي 1844م جاء فيه تأكيد على ما ورد في الجرائد بأن الجهاد قد بدأ فعلا ضد فرنسا، وقد انضم إليه السكان من كل أنحاء المغرب وليس من قبائل الحدود فقط كلهم غاضبون ويريدون الثأر، واثقين من دعم إنجلترا لهم[4].

---

[1]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 67.

[2].أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، (دم)، (دس)، ص 53.

[3]. محمد بن مصطفى المشرفي، مصدر سابق، ص ص 79-80.

[4]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 340.

وتتفق أغلب المصادر منها الناصري، المشرفي، وابن زيدان على أن عدد الجيش المغربي كان 30000 محارب[1].

كانت مكونة من عبيد البخاري[2] وفرق الكيش[3] باستثناء فرقة الاوداية المغضوب عليها إثر تمرد 1246هـ/1831م على السلطان، إضافة إلى قبائل أخرى من بني مطير وأولاد الحاج ناحية فاس[4].

[1]. أبو العباس أحمد ابن خالد الناصري، مصدر سابق، ص 51. محمد بن مصطفى المشرفي، مصدر سابق، ص 80. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 67.

[2]. عبيد البخاري: برزت هذه الفرقة في العهد العلوي بالمغرب مع المولى إسماعيل(1056هـ/1656م) كقوة نظامية يستعين بها لحفظ النظام والأمن، كما أن اختصاصاتها تعدت الجانب العسكري لتشمل الجانب الاقتصادي أيضا فهو يستعين بهم حتى في النشاطات الصناعية والزراعية، ضم في البداية فقط العبيد من الزنوج الوافدين إلى المغرب ليكونوا غير مرتبطين بأي قبيلة وإنما ولاؤهم الوحيد للدولة فقط، ليتسع نطاقها فيما بعد إلى العبيد الذين كانوا ملك للأشخاص واشترتهم الدولة، وكذلك العبيد الذين تم تحريرهم وجندوا رغما عنهم في الجيش، وحتى يصور المولى إسماعيل العبودية في صورة محسنة حاول ربطها بالدين بإتيانه بنسخة من صحيح البخاري وصرح أن الجميع عبيد لكتاب الله وسنة نبيه بما فيهم هو ومنذ ذلك الوقت أصبح يطلق عليهم تسمية عبيد البخاري أو جيش البخاري، الذين كان يتم تكوينهم في مدرسة عسكرية خاصة منظمة بدقة أنشأت سنة 1100هـ/ 1688م، تقدم لهم دروس عملية في القتال وركوب الخيل إضافة إلى الحرف كالنجارة والبناء، وحتى بنات الجنود السود تم جلبهم إليها لتعليمهم كيفية إدارة شؤون البيت وبعد تخرجهن يتم تزويجهن من عبيد البخاري. ينظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تنظيم جيش البخاري في عهد مولاي إسماعيل، مجلة دعوة الحق، ع203، الرباط، (دس)، على الرابط:
http://www.habous.gov.ma/daouat-alhak/item/5279

[3]. فرق الكيش: هي من بين الفرق الدائمة للجيش المغربي التي أغلب عناصرها من الخيالة، كما كانت لها مدفعية جبلية، تتكون من مجموعة قبائل هي كالآتي: قبائل الأوداية(الودايا) قدموا من المشرق العربي ، الشراكة، الشراردة، كانت تتمتع بامتيازات مادية ومعنوية بصفة متباينة فلكل قبيلة منهم إمتيازاتها الخاصة وليس بالضرورة مايعطى لواحدة منهم نفسه يمنح للأخرى، وكلما كانت الفرق قريبة من السلطان أكثر كلما كان لها حظ أكبر من الامتيازات، مثل:الإعفاء من دفع الضرائب الشرعية، واستغلال الأراضي المخزنية، لأن فيها فرق الكيش التي لا تغادر المدينة أو القبيلة، وهناك فرق الكيش المسخرة لخدمة السلطان، وقد نالت قبائل الشراردة التي هي من بين فروعها أرقى المناصب في الجهاز المخزني ينظر: بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص ص123-127.

[4]. مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 283.

وقد شكل بني يزناسن لوحدهم ثلث الجيش تقريبا[1]. ولمواجهة زحف المولى محمد على الحدود الشرقية بدأ بيجو (Bugeau)يقوم بالإحتياطات اللازمة، حيث طلب من حكومته أن تزوده بفرق دعم[2]، فأجابت سلطات بلده الطلب وبعثت له بأسطول يقوده الأمير الفرنسي دي جوافيل (De Joinville) في شهر جوان انطلق من ميناء طولون ووصل إلى مياه المغرب في شهر رجب 1260هـ/ جويلية 1844م[3]، وكان ذلك في نفس الشهر الذي بعث فيه الأمير محمد على رأس الجيش، وقد بدا واضح للجميع وحتى لولي العهد المغربي التباين في إمكانيات جيوش البلدين، لكنه أصر على المضي قدما إذ لا يوجد حل آخر غير المواجهة لإنقاذ بلده من المعتدين[4].

إضافة إلى توكله على الله وعمله بالآية الكريمة:« **كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ واللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ** »[5]، فالجيش الفرنسي كان متفوقا من جميع النواحي سواء من حيث العدة أو العدد أو تكوين الجنود، كما تم تدعيم الأسطول البحري الفرنسي بالسفن السويدية والدنماركية التي رست أمام موانئ مهمة مثل طنجة والصويرة، مهددة الأمير بقصف هذه المناطق في حالة لم يستجب لشروطها المتمثلة في طرد الأمير عبد القادر من المغرب والاعتراف بالحدود كما كانت قبل سنة1260هـ/ 1830م[6].

وفي08 رجب 1260هـ/ 23 جويلية 1844م وصلت رسالة إلى الأمير محمد من طرف القنصل دي نيون (De Nion) المتواجد في طنجة يذكره فيها بشروط الفرنسيين حتى ينسحبوا من المغرب محددا ثمانية أيام كأقصى حد للرد، فما كان من العاهل إلا أن

---

[1]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 201.

[2]. المرجع نفسه، ص 200.

[3]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 54.

[4]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص ص 123.

[5]. سورة البقرة، الآية 249.

[6]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص ص 123-124.

فوض باشا العرائش بوسلهام بن علي ليقنع الطرف الفرنسي بهدفه من إرسال القوات إلى الحدود، لكنه لم يتفهم ذلك واعتبر السكوت على بقاء الأمير عبد القادر الذي كان متواجدا آنذاك بنواحي فاس مؤقتا بمثابة تحدي[1]، ولما رفض اعتقاله هنا سارعت فرنسا إلى قنبلة طنجة[2].

بعد هذا الحدث ألغيت فكرة المفاوضات السلمية مع الجيوش الفرنسية من بال السلطان المغربي، ولم يبق غير السلاح لإيقاف العدو عند حده واسترجاع هيبته، وبناءا على أوامره أخذت جيوشه تستعد للدخول في معركة مع الفرنسيين، وأقامت في سبيل ذلك معسكر في واد ايسلي[3]، ثم قام بتقسيم محاربيه المحترفين إلى مجموعة معسكرات في سهل أنجاد كي يحدث التوازن، يضاف إليهم الفرق المتطوعة الذين يرأسهم زعماء القبائل[4]، ومن بين هذه القبائل نذكر قبائل سفيان، بني مالك، أولاد الحاج جهة فاس، هوارة جهة تازة، كروان، زمور، شقيرن، بني مطير، آيت يوسي، ومجاط جهة مكناس، وقد وصل العدد الإجمالي لمحاربيه 2030 مقاتل من ضمنهم 1548 فارس[5].

وبتاريخ 14 رجب 1260هـ/29 جويلية 1844م وصلت أخبار لبيجو (Bugeaud) أن الأمير محمد عازم على الحرب بمواصلة تقدمه رفقة جنوده إلى غاية منطقه العيون، سيدي ملوك، ثم تأكد من ذلك الخبر بعد رسالة بني حميدة في أربعة أوت وفيها حرص المغربيين على شرط خروج الفرنسيين من منطقة لالة مغنية المقدسة لوقف العمليات الحربية ، وبدوره أبدى بيجو رفضه لشرط السلطان وتمسك بنفس الشروط التي

[1]. ابراهيم حركات، مرجع السابق، ص 201.

[2]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص ص 123- 124.

[3]. محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 187.

[4]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص 124.

[5]. مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 283.

كان قد اقترحها بتاريخ 29جمادى الآخرة 1260هـ/15 جويلية 1844م على القائد القناوي على رأسها إخراج الأمير عبد القادر من المملكة المغربية، فلم يجد أي إجابة على مطالبه التعسفية بل و أكثر من ذلك سمع أن عبد القادر لم يغادر مكانه وبقي يجول في المنطقة[1]، وبتاريخ21 رجب 1260هـ/ 5 أوت 1844م التحق بالأمير محمد 291 فارس وبذلك أصبح مجموع مقاتلي الجانب المغربي 7335 رجل[2].

بعد كل هذه الأحداث لم يبق هناك أي مفر من المواجهة بين الطرفين اللذين وصلا إلى طريق مسدود في المفاوضات، وبادر القائد لامورسيير(Lamoriciere) رفقة أكثر من11 ألف مقاتل إلى التوجه من هضاب وادي التافنة نحو واد ايسلي وواد ملوية، متخذا من ساحل الغزوات بوهران كمركز استقبال لفرق الدعم المستقدمة عبر البحر ومن لآلة مغنية مركز للتموين[3]، التي وصلها يوم 12 من نفس الشهر في إطار إتمام سلسلة العمليات التأديبية التي شنتها فرنسا على المغرب، ولوقف زحف الجيش المغربي الذي كان يتابع جميع تحركاته، وقد وصف العربي الزبيري هذا الجيش كأنه خارج لنزهة صيد لافتقاده فنون القتال في الحرب[4].

بعدما انتهى الجيش المغربي من جميع الترتيبات، أخذ بأسباب الحرب وجمع أكبر عدد من رجال القبائل إضافة إلى جيشه النظامي ، كما جهز الرايات والبنود، وقد أعد زي خاص لجيشه[5]، وعسكر عند واد ايسلي الذي يبعد كيلومتر واحد على وجدة[6]، وتجدر

---

[1]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 185.

[2]. مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 283.

[3]. ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص 201 .

[4]. محمد العربي الزبيري، مرجع السابق، ص 187.

[5]. أبو العباس أحمد ابن خالد الناصري، مصدر سابق، ص ص 50-51.

[6]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 54 .

الإشارة إلى أنه قبل المعركة بأيام كان يحصل بين الفرنسيين والمغربيين اشتباكات أخطرها الذي وقع في26 رجب 1260هـ/ 10 أوت 1844م[1].

أما بخصوص توزيع القوات المغربية يذكر المؤرخ جلال يحيى أنها احتوت على 6آلاف فارس نظامي، 1200 من المشاة، إضافة إلى مجموعة كبيرة من رجال القبائل المتطوعين الذين تراوح عددهم ما بين 40000 أو 50000 رجل[2]، بينما يذكر أديب حرب أن الجيش المغربي تألف من 10000 مقاتل من المشاة وليس 1200 كما ذكر جلال يحيى، مرفقة ب 11 مدفع ميدان[3].

في حين قوات العدو الفرنسي التي كانت تتميز بالتنظيم المحكم والأسلحة المتطورة نلاحظ أن أعدادها أكثر بكثير من الجيش المغربي حيث احتوت على 18 كتيبة مشاة، 19,000 فرسان، و 16 مدفع[4]، وفي إطار التكتيك الحربي ترك بيجو فرقة جيوش في حاميات التل الجنوبي، كذلك على شاطئ البحر المتوسط[5].

ويعطينا مصطفى الشابي تقرير عن الجيش المغربي نقلا عن وثيقة مخزنية حررت قبل ثلاثة أسابيع من معركة إيسلي، حيث يذكر أن الجيش المغربي برئاسة ولي العهد محمد بن عبد الرحمن كان مكون من فرق الكيش وعبيد البخاري ومسخريهم ما عدا فرقة الأوداية المعاقبة إثر تمرد 1831م، وبلغ العدد الكلي لهؤلاء 4583 رجل، من بينهم 2426 خيالة، إضافة إلى قوادهم البالغين 431 قائد[6]، إلى جانب فيالق لامورسير(Lamoricier) استدعى الماريشال بيجو(Bugeaud) القائد إينار(Eynard)،

[1]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 186.

[2]. جلال يحيى، السياسة...، مرجع سابق، ص 155.

[3]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 473.

[4]. جلال يحيى، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص 106.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 465.

[6]. مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 282.

والقائد بيدو(Budeau) كي يقود كل منهما طابور خاص به[1]، وقد جاء الجنرال بيدو (Budeau) من ضواحي سبدو ونزل في لالة مغنية بتاريخ 12 أوت رفقة أربع كتائب وأربع سرايا مشاة، علاوة على مدفعين جبليين، وسريتان من الفرقة الثانية من تلمسان[2].

وكان بيجو(Bugeaud) قد تلقى قبل موعد المعركة بيوم واحد أي في29 رجب 1260هـ/ 13 أوت 1844م تعليمات مفادها عدم تجاوز الحدود الجزائرية المغربية، لكن حماسه الزائد وشغفه الكبير في خوضها جعله يأبى الالتزام بأوامر دولته[3]، وفي تلك الليلة أقام الفرسان الفرنسيين مأدبة عشاء على شرف الضباط الذين التحقوا بهم مؤخرا، وصرح فيها بيجو أنه سيحارب بجيش ليس بكبير مكون من 6500 مشاة، 1500 فارس، و60 ألف مغربي، موضحا أن كثرة عدد محاربي السلطان المغربي لن تشكل مصدر قلق بالنسبة إليه، بالعكس فهي ستعيق حركاتهم وتكون سبب في بعث الفوضى داخلهم، وسنرى لاحقا من نتائج المعركة إذا كان كلام بيجو (Bugeaud) هذا صحيح أم لا؟[4].

صحيح أن بيجو(Bugeaud) في البداية إستهان كثيرا بالمواجهة مع الجيش المغربي وقرر أخذ قلة من الجنود معه للمعركة، لكنه سرعان ما غير رأيه بعدما أحس بخطورة الوضع، بداية بمضاعفة إحتياطاته داخل الجزائر تحسبا لأي طارئ، كما قام بتقسيم جيوشه إلى أربع مجموعات استعدادا للمواجهة[5].

---

[1]. ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص 202.

[2]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 465.

[3]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 55.

[4]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص466 .

[5]. ينظر الملحق رقم 03، ص197.

معسكر	سيدي بلعباس	وهران	سبدو	مقاطعة الجزائر	مقاطعة قسنطينة	منطقة الصحراء
200 جنود 0 المشاة 600 فارس	كتيبة واحدة	كتيبة من الفرقة 44	كتيبتين	3 كتائب اضافية	لم تعزز حامياتها لأن الوضع هادئ	لم تعد تشكل خطر بعد أن احتل الجنرال ماره الأغواط في أواخر شهر ماي

جدول يبين التعزيزات العسكرية التي أقامتها فرنسا في الجزائر قبيل معركة ايسلي (بتصرف)[1].

وخطط لتشكيل سراياه بشكل معين حاد مقفل حتى يسهل توغلها داخل الجيوش المغربية أثناء المعركة، ويحتوي هذا المعين على مجموعة مربعات تكون موازية لعدد كتائب المشاة، وكل مربع مكون من أربع سرايا، إضافة إلى سرية خامسة مقرها في الوسط، أما الانطلاق فكان بعد ظهر29 رجب 1260هـ/ 13 أوت 1844م[2]، وعند الساعة 19 أوقف بيجو (Bugeaud) قواته للاستراحة عند إحدى روافد واد أورفادو، على بعد 8كلم شمال شرقي وجدة، ليواصلوا سيرهم في منتصف الليل[3]، ووصلوا في فجر اليوم التالي إلى ضفاف واد ايسلي[4].

[1]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2 ، ص 468.

[2]. جلال يحي، السياسة الفرنسية....، مرجع سابق، ص 156.

[3]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 466.

[4]. جلال يحيى، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص 106.

لقد كان الجنرال بيجو (Bugeaud) يتصدر مقدمة الجيش المتجه للمغرب باعتباره القائد، وكان يسبقه فقط الكتيبة الثامنة من رماة أورليان(Orleans) ، وخلفه 53 المعززتين من الخط 58[1]. أما فيما يخص قياده الأركان فقد كانت كما يلي:

- الجنرال لامورسير(Lamoricie) مساعد قائد الجبهة، مكانه في المقدمة أمام الكتيبة الثامنة المذكورة.
- العميد إينار(Eynard) يرافق المارشال قائد الجبهة.
- العميد داكرامي(DAKRAMI) قائد وجدة الفرسان ومرافق لبيجو(Bugeaud).
- العميد دي فوي(De foy) قيم[2].

وكان الأمير المغربي عازم على تنفيذ ما جاء لأجله والمتمثل في صد الجيش الفرنسي[3] عن التقدم أكثر داخل بلده والحد من المس بسيادته، ومن ثم إجبارهم على التراجع إلى ما وراء حدود واد التافنة[4].

وبينما الجيش المغربي منغمس في تحضيراته للقتال حضر الأمير عبد القادر لينصح المولى محمد بإخفاء جميع الأثاث والأشياء التي جلبوها معهم عن العدو حتى لا يقاتلهم باستماتة لأجل الحصول عليها، حيث قال :« **إن هذه الفرش والأثاث التي جئتم بها حتى وضعتموها بباب جيش العدو وليس من الرأي في شيء، ومهما نسيتم فلا تنسوا أن لا تلاقوا العدو إلا وأنتم متحملون منكمشون بحيث لا يبقى لكم خباء مضروب في الأرض، وإلا فإن العدو متى رأى الأخبية مضروبة لم ينته دون الوصول إليها، ولو أفنى عساكره**»، وهو كلام معقول، لكنه لم يعمل بنصيحته وهناك احتمال أن يكون رد عليه بعض الحاشية بما لم يعجبه واستصغره لجرأته على التفصح أمام الأمير، فرجع من

[1]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 469.

[2]. المرجع نفسه، ص 468.

[3]. ينظر الملحق رقم 04، ص198.

[4]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 473.

حيث أتى وعلامات اليأس بادية على وجهه[1]، فكان هذا مبرر مقنع لأن يرفض دعوة رجال الأمير محمد حتى يشاركهم في القتال صبيحة الغد، وتذرع لهم الحاجب بأن الأمير نائم في ذلك الوقت ولا يمكن أن يوقظه[2].

وقبل الخوض في المعركة جمع بيجو (Bugeaud) قادته ليعطيهم التعليمات الأخيرة بداية بتأكيده استمراره العمل بوضعية المعين حتى أثناء المعركة ولم تتوقف بمجرد انتهاء السير من لالة مغنية إلى مرتفعات الجرف الأخضر، ثم تطرق إلى الحديث عن جعل كتيبة أورليان (Orleans) الثانية المتجهة مباشرة نحو راية الأمير المغربي هي الاتجاه الأساسي للسير، كما أمرهم باتخاذ السرعة عند المرور على ضفتي واد إيسلي الثلاث، وعدم ترك فرسان المولى محمد يمرون فيها، وأخيرا أكد على ضرورة العمل المشترك أثناء عملية العبور هذه، وحماية المجوعات بعضهم بعض من قصف مدفعي[3].

وقد تم تنبيه المغربيين بوصول العدو إلى واد إيسلي مرتين كانت الثانية بعد طلوع الفجر، عندها أخذ الخليفة يقوم بجميع الإجراءات اللازمة للمواجهة، يقول المشرفي: «**واصطفت الجيش على ترتيب عجيب والخليفة وسطهم**»، وهذا تعبير يدل على سوء التنظيم[4].

وبالفعل كان ينقصهم النظام المحكم إضافة إلى قلة الإمكانيات المادية من أسلحة متطورة وقذائف، وكما ورد في كتاب أحمد توفيق المدني وصف بيجو(Bugeaud) للجيش المغربي بأنه لم يكن جندا بل كان مجرد جلبة وضوضاء[5]، وكانت هذه المعركة

---

[1]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص 51.

[2]. المصدر نفسه، ص 51.

[3]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 486.

[4]. محمد بن محمد مصطفى المشرفي، مصدر سابق، ص 81.

[5]. أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص 53.

في غاية الأهمية وتشكل مرحلة فاصلة لكلا الطرفين، فبالنسبة لبيجو (Bugeaud) اعتبر أنه بخسرانه فيها سوف لن يضطر للخروج من المغرب فحسب بل سيخرج من الجزائر ككل، إذا تدخلت إنجلترا التي بالتأكيد ستقف إلى جانب السلطان المغربي في موقفه المساند للأمير عبد القادر، وليس بعيد أن تضغط على حكومة باريس لتنهي تواجدها في الجزائر[1].

المبحث الثاني: حيثيات معركة ايسلي

بمجرد انتهاء بيجو(Bugeaud) من اجتماعه مع محاربيه أمر كل واحد منهم بالبقاء في وحدته في انتظار تعليمات الحاكم العام[2]، وبعد انتهاء الجيوش الفرنسية والجيوش المغربية من تنظيم أنفسهم، نزلت القوات المغربية بقيادة الخليفة سيدي محمد بن عبد الرحمان في وادي ايسلي[3] الذي يقع على بعد ثمانية كيلومترات جنوب غربي وجدة، ولما وصل خبر ذلك إلى الماريشال بيجو(Bugeaud) أمر جنوده بالتوجه إلى الوادي مخالفا بذلك أوامر الأمير جوانفيل(Joinville)، حيث بعث له هذا الأخير في 27 رجب 1260هـ/11 اوت1844م يلزمه بعدم اجتياز الحدود وهو ما أوصى به أيضا الدوق دومال(Daumal)[4].

مع العلم أن معدات المغربيين كانت مميزة وقد وصفهم المؤرخ الطيب العلوي عندما كانوا متوجهين إلى الحرب كأنهم خارجين في نزهة، بخيمهم الضخمة الملونة

[1]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 498.

[2]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص486.

[3]. وادي إيسلي: بالنسبة لكلمة إيسلي فهي تعني في لهجة برابرة شرق المغرب الحجرة الكبيرة المصفحة والملساء الموجودة في الوادي والتي يغسل عليها الأهالي ملابسهم، أما عن واد ايسلي فهو ينطلق من شرقي عين كنفودة ثم يشق جبال الزكارة وسهل أنجاد، فهو رافد من روافد وادي مويلح الذي يصب في وادي التافنة، الذي يتجه بدوره نحو البحر الأبيض المتوسط. ينظر: عبد الحميد العلوي إسماعيلي، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، مطبعة النجل الجديدة، الدار البيضاء، 1985م، ص 130.

[4]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص348.

المصنوعة من الحرير[1]، عكس خصمهم الجنرال بيجو(Bugeaud)الذي كان متيقنا أن الحرب ليست قضية حظ، بل هي مجموع الأساليب التي يمكن أن يستخدمها للفوز على خصمه، فكان عتاده عبارة عن خويمة قصيرة حتى إذا أراد الدخول إليها ينحني كالراكع، حاملا معه خطته التي حضرها يوم27 شعبان 1260هـ/ 11 أوت 1844م على أن يطبقها بعد ثلاثة أيام أي يوم الحرب[2].

وسارع بيجو(Bugeaud) إلى تنفيذ مهمته حيث خرجت وحدة من الجنود الفرنسيين إلى مزارع سهل أنجاد وتوقفت على بعد 16 كلم من لالة مغنية تنتظر وصوله حيث سيصل ليلا مع بقية جيشه، وعند حضوره في ليلة الثلاثاء29 شعبان 1260هـ/ 13 أوت 1844م تقدم الجيش الفرنسي نحو معسكر القوات المغربية المرابطة بين وجدة ووادي اسلي، وبعد شروق الشمس بحوالي ساعة ونصف عسكر على الجرف الأخضر[3] على بعد ثمانية كيلو متر شمال غرب وجدة[4]، وتجدر الإشارة هنا أنه في الوقت الذي كان فيه الفرنسيون يقتربون من المعسكر المغربي تقدم بعض الأعراب إلى وزير السلطان الحاجب الطيب بوعشرين وأخبروه بتحركات العدو فكان رده« **إن سيدي نائم ولا يمكن أن أوقظه**»، فقام قائد الجيش بالتصرف بنفسه وبعث فرقة مكونة من ألف فارس للاستطلاع حول الجيش الفرنسي إن كان قد ترك لالة مغنية أو مازال بها،

---

[1]. الطيب العلوي، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي: من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي، زاوية الفن والثقافة، الرباط، 2009م، ص12.

[2]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 186.

[3]. الجرف الأخضر: يطل على وادي ايسلي من ارتفاع قدره 585م بجانب الينابيع المائية المتواجدة أسفل الضفة اليمنى للوادي لذلك له أهمية كبيرة، ويطلق الأهالي على جزئه الشمالي اسم وادي بونعايم، لتمييزه عن جزئه الأوسط الذي يغلب عليه الجفاف، ومن جهة أخرى فإن هذا المكان قريب من القوات المغربية ولا يبعدها إلا بحوالي كيلومترين، وعن خيمة الأمير محمد إلا بخمسة كلم ونصف، ما سهل على بيجو الترتيبات الأخيرة التي أمر بها ضباطه. ينظر: عبد الحميد العلوي إسماعيلي، مصدر سابق، ص ص 130 – 131.

[4]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص 92.

وعندما علم ببقائه صمم على مجابهة العدو[1] وكان ذلك يوم 14 أوت 1844م، وهو ما اتفق عليه جل المؤرخين أمثال لوتسكي[2] وجلال يحيى[3] وغيرهم، لكن هذا لا ينفي وجود تباين بين المؤرخين في اليوم والشهر الهجري الذي وقعت فيه كما حدث بين الناصري وابن عودة المزاري حيث يذكر هذا الأخير أنها وقعت يوم 22 أو24 رمضان 1260هـ/1844م[4]، بينما يذكر الناصري إنها وقعت في منتصف شعبان 1260هـ/1844م[5].

وتتوالى الوقائع في وادي ايسلي حيث أنه في الوقت الذي كانت فيه القوات المغربية مرابطة في وادي إيسلي قام بيجو (Bugeaud) بتدويخ قبائل مسيردا والسواحل على حد تعبير عودة المزاري، حيث كان المغاربة على علم بذلك[6]، بعدها تقدم بيجو(Bugeaud) إلى الوادي فظهرت له ساحة المعركة ولما رأى عتاد قائد الجيش المغربي سيدي محمد شعر بالاستهزاء من ذلك المشهد بقوله للمغربيين: « **قولوا لملككم قلل من الحرير وأكثر من الحديد إن أردتم بقاء دولتكم**»[7]، وبدأ بيجو (Bugeaud) يتفقد المكان حتى يطبق عليه خطته المرسومة، فقام بتعيين مسالك على وادي ايسلي لتمر عليها القوات الفرنسية، إلا أن المغربيين تصدوا لتلك القوات كمحاولة لعرقلتهم عن المضي قدما، لكنهم فشلوا في ذلك[8]، وهذا راجع إلى الإستراتيجية المحكمة التي رسمها

---

[1]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ج3، ص203.

[2]. لوتيسكي، مرجع سابق، ص194.

[3]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص186.

[4]. المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى اواخر القرن التاسع عشر، تح: يحيى بوعزيز، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1990م، ص221.

[5]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص51.

[6]. المزاري بن عودة، مصدر سابق، ص220.

[7]. الطيب العلوي، مرجع سابق، ص12.

[8]. عبد الحميد اسماعيلي، مصدر سابق، ص89.

بيجو(Bugeaud)[1]، والتي بادر بتنفيذها على الرغم من أن هذه المواقع كانت ضيقة لأن ضفتي الوادي الممتدة من كدية عبد الرحمن جنوبا، إلى الجرف الأخضر شمالا مرتفعة ولها منحدرات شاهقة ووعرة[2].

وقد كان الفرنسيون حوالي 11000 جندي أما عدد الفرسان المغربيين مابين 2500 و3000 جندي[3]، وبعدما نجح الجيش الفرنسي في عبور وادي ايسلي أمر الجنرال الجنرال كافينياك (Cavignac) الذي كان في مقدمة الجيش بالاستعداد لقصف القوات المغربية في كل الجهات لتفريقهم[4]، لكن القوات المغربية ما إن ظهرت لها القوات الفرنسية الفرنسية حتى بدأت مباشرة بالهجوم معتمدين على أسلوب الكر والفر السريع، فقاموا بتوجيه ضربات على مقدمة الجيش الفرنسي ومؤخرته اليمنى واليسرى في وقت واحد[5]، وهو ما يحسب على المغربيين فبدل أن يكونوا في موضع الدفاع بادروا هم بالهجوم[6].

بينما طبق الفرنسيون جميع التوجيهات المطلوبة حيث كانت الأوامر بأن لا يبرحوا أماكنهم إلا في حالة الهجوم بشرط أن تكون مدفعيتهم دائما متأهبة لصد الضربات، وبذلك لم يتركوا مواقعهم حتى اشتدت عليهم هجومات الخصم، عندئذ بدؤوا يقومون بإطلاق النار بأمر من قائدهم المتمركز وسط المعين مؤيدين بقوات المشاة، فأغاروا من الميسرة على المعسكر المغربي ومن الميمنة على الفرسان المغربيين حتى تمكنوا من إبعادهم عن معسكرهم، وما زاد من قوة المشاة هو كمية النيران المتدفقة بقوة من المدافع الفرنسية[7]،

---

[1]. أديب حرب ، مرجع سابق، ج2، ص491.

[2]. عبد الحميد إسماعيلي، مصدر سابق، ص132.

[3]. بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص89.

[4]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص486.

[5]. جلال يحيى، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965م، ص189.

[6]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص ص 491-492.

[7]. جلال يحيى، المدخل الى تاريخ...، مرجع سابق، ص199.

ورغم ذلك لم يستسلم الجيش المغربي بل استعاد قوته وعاود الهجوم على عناصر الكتيبة الثانية من الفرقة 48 و كتيبة دوورليان (Dorleans)العاشرة[1].

وفي نفس الوقت توجهت جميع الكتائب الفرنسية التي كانت ملازمة في الجهة اليسرى إلى محلة سيدي محمد، أما الجهة اليمنى فلم تكن هي الأخرى في هدوء حيث قامت فيها معركة لكنها كانت أقل شدة عن الأولى، كما حاولت القوات المغربية تفكيك كتيبة الفرقة 48 التي اتخذت من قبل تشكيلة المعين لكن دون جدوى فتراجعت إلى الوراء، وإزاء ذلك تفطن بيجو(Bugeaud) إلى أن التراجع المغربي هو فرصة للاستيلاء على محلة الخليفة فأمر العميد ترتاس(Tartas) بالهجوم على المعسكر المغربي[2]

وفي نفس الوقت أمر الماريشال بيجو(Bugeaud) الكولونيل يوسف[3] الذي كان يقود ست فرق من الصبايحية مدعمة بثلاث فرق من القناصة بالإغارة على محلة ابن السلطان حيث قامت بإطلاق نيران كثيفة بمدفعيتها[4]، وقد ساعدهم الكولونيل موريس(Maurice) الذي كان يقود ست سرايا من كتيبه الفرسان الإفريقيين الثانية[5]، وقد

---

[1]. الدوق دورليان: هو أول أبناء الملك الفرنسي لويس فيليب الأول من مجموع خمسة أبناء وثلاث بنات، وقد عاش في الفترة ما بين1810–1842م، وتزوج من الأميرة هيلين دوملكنبرغ التي أنجبت له ولدين هما: كونت باريس(1838–1894م)، ودوق شارتر(1840–1910م). ينظر: بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص62.

[2]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص490.

[3]. الكولونيل يوسف: ولد سنة 1808م بجزيرة إلبا الايطالية من جنسية إيطالية، تم الإمساك به كرهينة لدى القراصنة العثمانيين هو ورفقائه وأخذ إلى باي تونس الذي أعجب به لجماله، لكنه في إحدى المرات قام بقتل عقيد عسكري تونسي فأصبح مطلوب للعدالة، وتمكن من الفرار والركوب في باخرة فرنسية تسمى أدونيس سنة 1830م، ومنذ ذلك الوقت أصبح يسخر كل جهوده لخدمة فرنسا واثبات ولائه لها التي استخدمته كسلاح ضد العرب لأنه يعرف تقاليدهم و طريقة عيشهم، عمل مترجم في عهد بورمون وكذا كلوزيل في 2 ديسمبر 1830م، وكان شجاعا و قويا، شارك في عدة عمليات في القصبة و عنابة، ولهذا في 25 مارس من نفس السنة قبل بصفة استثنائية في الجيش، ليقوم بعدها في 17 ماي بالمشاركة في الحرب على تلمسان ضد البوحميدي، وفي سنة 1845م إرتد عن الإسلام، وبعدما أفنى عمره في خدمة فرنسا وأثبت استحقاقه ليتقلد المناصب كأي عسكري أوربي مسيحي عين برتبة جنرال يوم 28مارس1856م، توفي في16 مارس 1866م. ينظر: الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص26.

[4]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 202.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 491.

استهدفت المدفعية سيدي محمد بن عبد الرحمن الذي عرف بسبب زيه المميز وهو ما يذكره الناصري« **رصد العدو الخليفة وقصده بالرمي مرات عديدة حتى سقطت بنيه أمام حامل المظلة وجمع فرسه به وكاد يسقط** » فاضطر إلى تغيير زيه مثل جنوده حتى لا يتم معرفته، وقد نجحت القوات المغربية في الدفاع عن نفسها مدة ساعة من الزمن رغم ارتباك خيالهم من صوت المدافع حيث كانوا يجبرونها على الثبات[1]، لكن الوضع تغير وعمت الفوضى في الجيش المغربي بعدما أشيع خبر هلاك قائد الجيش الأمير محمد وعلى إثر ذلك سارع الكثير من جنوده إلى محلة ولي العهد وقاموا بنهب الأشياء الخفيفة التي بها أي التي يستطيعون حملها بسهولة[2].

ولكن سرعان ما توقف النهب بسبب الهجوم المكثف الذي شنته مدافع الفرنسيين على محلة الأمير محمد[3]، ويذكر ابن التهامي في هذا الصدد«... **فشرع الجند الفرنسيس في الضرب فبهت المغاربة ولم يدروا ما يصنعون، البعض جعل يضرب والبعض فار والبعض يطلق دوابه من اصطبلها والرمي زايد بجيوشه مع الضرب تاركا تلك المحال قاصدا افراق العقون حتى أحاط بجميع خزائنه وقبابه، و انفرقوا جميعا بغير زاد ولا متاع ولا ضياع، جميع المحالي مبنية ما هي على كثرتها... وجمع الناس من حليها وأوانيها ودراهمها...**»[4]بينما الناصري يذكر عكس ذلك حيث يقول أن الجنود المغربيين لم يرجعوا خاوين الأيدي بقوله « **فماج الناس بعضهم في بعض، وتسابق الشراردة إلى المحلة فعمدوا الى الخباء الذي فيه المال فانتهبوه وتقاتلوا عليه وتبعهم غيرهم ممن كان قد ملك قلبهم**»[5].

---

[1]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص52.

[2]. ابراهيم حركات، مرجع سابق، ص 203.

[3]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 204.

[4]. مصطفى ابن التهامي، مصدر سابق، ص 160.

[5]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص 52.

ويمكن أن نستنتج من خلال ما ورد عن المصدرين أنه احتمال أن يكون كلاهما على صواب أي أن الفرسان المغاربة انقسموا إلى فريقين، فريق شعروا بالرعب لمجرد سماعهم خبر هلاك قائدهم فسارعوا إلى التراجع ونهبوا كل ما يمكنهم نهبه من الأشياء الخفيفة[1]، أما باقي الجنود القلة الذين واصلوا القتال إلى غاية هزيمتهم فإنهم وجدوا الفرنسيين استحوذوا على كل ما تبقى من ممتلكات الأمير[2].

وقد توجه بعض أتباع الخليفة سيدي محمد إليه عقب ما حدث قائلين له:« **يا مولانا إن الناس قد انهزموا وهم الآن بالمحلة يقتل بعضهم بعضا، ويسلب بعضهم بعضا**»[3]، أما من جهة الفرنسيين فقد تمكنوا في غضون نصف ساعة من القتال من السيطرة على كل الجبهات (واد زكار، مرتفعات عبد الرحمن، مرابط سيدي أحمد بن موسى) وقد ساعدهم في ذلك مدفعيتهم التي كانت مثبتة خلف الضفة اليسرى حيث فتحت الطريق أمام الحاكم العام الذي كان يقود كتيبة من الفرقة 13 الخفيفة لعبور وادي ايسلي إلى ضفته اليمنى (الشرقية)[4]، وتوجه مباشرة نحو مخيم ولي العهد المغربي[5]، والمهم في الأمر أن هذه المعركة الدامية انتهت بانكسار المغاربة وانهزامهم أمام الجيش الفرنسي[6]، بعد نصف يوم فقط[7].

وكان مصير من بقي حيا من المغاربة هو أن بعضهم فتك به العطش والجوع والتعب بالناس، أما عن سيدي محمد فقد ذهب جهة تازة التي أقام بها أربعة أيام حتى

---

[1]. بو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص52.

[2]. مصطفى ابن التهامي، مصدر سابق، ص 160.

[3]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص52.

[4]. ينظر الملحق رقم 05، ص199.

[5]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2،ص 493.

[6]. مصطفى الشابي، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830 – 1912م)،ج2، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008م، ص 283.

[7]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 203.

التحق به البعض الآخر ممن مازال على قيد الحياة وهم مجموعة من الرماة وضعاف الجيش[1].

وحتى بعد تمكنه من الفرار وقع في مشكلة أخرى تمثلت في قطع قبائل الغيتة والجبايتية طريقه هو وجنوده الذين بقوا معه، مغتنمين فرصة ضعفهم وإرهاقهم بعد الهزيمة الكاسحة التي لحقت بهم أمام الفرنسيين، وفرضوا عليهم وجوب دفع أتوات ومبلغ من المال لهم لكي يسمحوا لهم بالانصراف[2]، وبعد ذلك توجه الأمير محمد إلى فاس مذلولا مطأطأ الرأس من دون لباس أثار منظره هذا فزع كل من رآه على تلك الحالة[3]، وعموما يمكن أن نجمل أسباب هزيمة المغاربة في هذه المعركة إلى ما يلي:

1 – وقوف الجيش المغربي في حيرة من أمره بعد وصول خبر هلاك أميرهم[4] الذي كان كان فوق فرس أبيض، فحدث اضطراب كبير في صفوف الجيش المغربي[5]، لكن هذا لا لا ينفي شجاعة جيش البخاري واستماتته في القتال، حيث تحملت عناصره وحدها الاصطدام بالجيش الفرنسي[6]، وهو ما يجعلنا نسلم بأن هذا لم يكن السبب الوحيد والأساسي في هزيمة الجيش وأن هناك أسباب أخرى كانت وراء ذلك نذكر منها:

2– الجيش المغربي لم يكن يتخيل بأن المعركة ستكون صعبة إلى هذه الدرجة، ورغم كثرته إلا أنه كان يفتقد إلى التنظيم والكفاءة العالية التي تؤهله لقيادة عسكرية وأكثر دليل على ذلك هو توكيل المولى عبد الرحمن قيادة الجيش لابنه سيدي محمد[7]، الذي كان قليل خبرة بتكتيكات الحرب وقيادة المعارك، كما يضيف المؤرخ عبد القادر سلاماني قائلا

---

[1]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص53.

[2]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 186.

[3]. مصطفى ابن التهامي، مصدر سابق، ص 160.

[4]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص84.

[5]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص124.

[6]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص ص 84 – 85.

[7]. نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص 105.

أنه أقل وعيا بالمشروع الاستعماري على الرغم من امتلاك المملكة المغربية لحكومة وجيش ، وذخيرة حربية وعتاد مجهز، إلا أن الإيمان بالحرية والإحساس بالمسؤولية الدينية والوطني لم يكن موجودا، أي أنه أرجع السبب إلى قلة الوعي بدرجة الخطورة التي تشكلها فرنسا على المغرب العربي بصفة عامة[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجيش المغربي يتكون من جنود محترفين وجنود متطوعين ولكن كان لكل واحد منهم طريقته الخاصة في القتال وهو ما أوجد صعوبة تنسيق القيادة العسكرية بين عناصر الجيش المغربي ، والذين بلغ عددهم 30 ألف رجل، فكثرة الفرسان المغاربة أعاق حركتهم التي تسير على طريقة الكر والفر وهي خطة عسكرية تقليدية، وما زاد من صعوبة الوضع هي الحواجز الطبيعية المتمثلة في الأشجار، بينما اعتمد الجيش الفرنسي خطة حديثة اكتسبها من سنوات طويلة في الحروب الاستعمارية تساعد في تكيفه مع العوائق الطبيعية[2]، وهو ما يؤكده شارل أندري جوليان بقوله:« **ولكن المؤكد أن الخيالة المغربية كانت عبارة عن حشد غفير يفتقد للخبرة أكثر منها جيشا متدربا على الحرب وأن الخطة العسكرية التي انتهجها الماريشال أتت أكلها كاملا** »[3].

3- جهل المغاربة بالتفوق في العدة والعتاد لخصمهم، واعتمادهم على الجيش التقليدي بكثرة مقارنة بعدد الجنود النظاميين في مواجهة الجيش الفرنسي العصري[4]، حيث أظهر سلاح المدفعية عدم توازن القوى بين المتصارعين وأوضحت نقص الانسجام بين وحدات الجيش المغربي عكس الجيش الفرنسي الذي تميز بحسن تنظيمه وتنسيقه[5].

4- تهاون القيادة الملكية وعدم عملها بنصيحة الأمير عبد القادر الذي يمتلك خبرة أكثر منه في المعارك وكان يعرف جيدا مدى قوة الجيوش الفرنسية نظرا لحروبه السابقة

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 321.

[2]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص 124.

[3]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 348.

[4]. نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص 105.

[5]. بهيجه سيمو، مرجع سابق، ص 85.

معهم، فالأمير محمد قام بركوب فرسه أثناء الحرب كل هذا بسبب العناد والاستعلاء، ولم يخف أي شيء من الأمتعة الثقيلة والثمينة[1]، وبالفعل فإن سيدي عبد القادر كان على صواب إذ أن وجود الخيمات الناصعة البياض بسهل أنجاد أثار رغبة العدو في الحصول على الغنائم والأمتعة المغربية فكان من بين أسباب تفاني الفرنسيين في القتال[2].

ونشير هنا إلى أن الدراسات المغربية حملت مسؤولية الهزيمة في هذه المعركة إلى الأمير عبد القادر على اعتبار أن الإعانات التي تلقاها من المغرب الأقصى سواء كانت مادية أو معنوية ممثلة في سلطانه وقبائله الشرقية مستندين في ذلك إلى المبادئ الدينية والإسلامية، كانت سبب توجيه فرنسا أنظارها نحو المغرب وقيامها بالعمليات العدوانية ضده[3].

ومن خلال ما تم ذكره نستنتج ثلاث أسباب رئيسية أدت إلى هزيمة الجيش المغربي:

1- السبب الأول متعلق بنقص التكوين العسكري للقادة والجنود المغربيين.

2- السبب الثاني مرتبط بقلة العدة والعتاد مقارنة مع الجيش الفرنسي.

3- أما السبب الثالث فتمثل في اختفاء القائد من المعركة.

وبعد نهاية المواجهة استحوذ الجنود الفرنسيين على جميع المؤن و الذخيرة التي كانت بحوزة الجيش المغربي، كما قاموا بجر الجنود المغربيين المتبقين إلى المعتقلات كأسرى وانتزعوا منهم أسلحتهم[4].

---

[1]. نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص 105.

[2]. عبد الحق المريني، مرجع سابق، ص 124.

[6]. ودان بوغوفالة، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان و المكان ، مكتبة الرشاد الطباعة والنشر، الجزائر، (د س)، ص279.

[4]. مسعود مجاهد الجزائري، مرجع سابق، ص 351.

وأهم ما غنمه الماريشال بيجو (Bugeaud) حسب ما ذكره شارل أندري جوليان هو محلة[1] قائد الجيش المغربي التي احتوت على أعلام كان المغربيين قد استولوا عليها من العدو وعددها 18 علم، إضافة إلى 11 مدفع، ومظلة الأمير محمد ومجموعة من غنائم أخرى[2]، وقال بن عوده المزاري في كتابه طلوع سعد السعود واصفا حالة محلة القائد محمد بن عبد الرحمان :« **وسبيت محلة المغاربة سبيا جسيما وأخذت أخذا عظيما**»[3]، أما بالنسبة للخسائر البشرية فتتفق المراجع التي تتمكنا من الوصول بأن عدد القتلى المغربيين بلغ 800 قتيل، أما الجرحى فقدر ما بين 1500و 2000 جريح، من بينهم بسام العسلي وعبد القادر سلاماني، وكذلك شارل أندري جوليان[4]، وفي الجانب الفرنسي قتل من الضباط أربعة وجرح منهم عشرة آخرين[5].

لكن الاختلاف كان في عدد الجنود الفرنسيين المقتولين والمجروحين، فنجد في كتابات كل من عبد القادر سلاماني وعز الدين بن سيفي أن عدد القتلى الفرنسيين لم يتجاوز 27 جندي فرنسي وعدد الجرحى كان متقارب بينهما حيث يقول عبد القادر سلاماني أنهم كانوا 86جريح، أما بن سيفي فقد أضاف رقما عليه وذكر أنهم كانوا 87 جريح فرنسي[6]، لكن الباقي كل منهم يعطينا رقم مغاير فبينما يذكر بسام العسلي أن عدد

---

[1]. المحلة: لفظة يرجع استعمالها إلى العهد المرابطي والموحدي، وهي تطلق على تنقلات السلطة المركزية أو جزء من جيشها لأهداف عسكرية مثلا خوض معارك، أو لأغراض أخرى منها: جباية الضرائب. ينظر: عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر ميلادي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1995م ، ص307.

[2]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 348.

[3]. المزاري بن عودة، مصدر سابق، ص 220.

[4].عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص 124. بسام العسلي، الماريشال، مرجع سابق، ص90. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 319. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 348.

[5]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص 124. بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص 90. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 348.

[6]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 319. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص 124.

القتلى بلغ 33 جندي و 36 جندي جريح[1]، نجد أن شارل أندري جوليان يفيد بأن عدد القتلى الفرنسيين كان 32 جندي، والجرحى 72 جندي فرنسي، وفي إطار تضارب الأرقام يصعب الجزم برقم معين ومضبوط خصوصا لما عرف عن الجنرال بيجو(Bugeaud) أنه كان يميل للمبالغة في بياناته لغرض الدعاية، كما كان يعظم من شأن نصره حتى يبرز تفوقه على الأمير جوانفيل الذي كان ينافسه في صنع الأمجاد[2]، إذا يمكن القول بأن هذه الأرقام تعتبر أرقام تقريبية[3].

وبمجرد وصول أنباء الهزيمة إلى المولى عبد الرحمان ذهب إلى قصر بوجلود و استقر هناك، حيث كان في منتهى الغضب، خاصة وأنه أحس بأن هذه الهزيمة تمس هيبته الشخصية، وبقي مدة خمسة عشر يوما يرفض مقابلة ابنه، أما قادته الذين لم يخلصوا له فإنه عاقبهم وأمر بحلق لحاهم وألقى بهم في السجن[4].

وعليه يمكن أن نستنتج بأن هزيمة إيسلي قد شكلت بصمة عار بالنسبة للمغرب الأقصى، بينما مثلت ورقة رابحة للقوات الفرنسية بصفة عامة وللماريشال بيجو(Bugeaud) بصفة خاصة حيث لقب على إثرها بدوق ايسلي، ولا ننسى بأن هزيمة القوات المغربية أمام الفرنسيين كانت بمثابة الضربة الموجعة للأمير عبد القادر ،لأن المغرب توقف عن مساعدته وحمايته[5].

وفي ذات السياق فإن معركة ايسلي قد تزامنت معها أحداث قصف في المغرب الأقصى فبالتنسيق مع الجيش البري بقيادة بيجو المتجه إلى إيسلي لمواجهة الأمير محمد، كان الأسطول الفرنسي بقيادة الأمير الفرنسي جوانفيل(De Joinville) ينظم عمليات قصف على المغرب وهذا لإجبار السلطان عبد الرحمان على الخضوع لكل

[1]. بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص 90.

[2]. شارل أندري حوليان، مرجع سابق، ص 348

[3]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص 124.

[4]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص ص186-187.

[5]. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص168.

مطالبهم، فكانت البداية بقصف طنجة يوم22 شعبان1260هـ/ 6 أوت 1844م وموغادير بعدها في 1 رمضان 1260هـ/15 أوت 1844م، والتي كانت فيها تقريبا جميع ممتلكات السلطان من الأراضي[1]، و لم تتوقف أطماع الفرنسيين عند هذا الحد فحسب بل وضعوا أعينهم على فاس العاصمة حيث قاموا بالزحف عليها[2]، فوجد المغاربة أنفسهم بذلك محاصرين، من جهة الشرق الجيش الفرنسي البري يهاجم الجيش المغربي في وادي اسلي، ومن جهة أخرى الأسطول الفرنسي يضرب الموانئ المغربية وينزل بها خسائر جسيمة[3]، وذلك ليطارد السلطان الأمير عبد القادر الذي غادر إلى جوف الصحراء بعيدا[4].

وتبدأ حيثيات هذه الواقعة الأليمة عندما انطلق الأمير جوانفيل (Joinville) من مدينة طولون الفرنسية في شهر جويلية 1844م وتوجه إلى الشواطئ المغربية، مرورا بوهران التي انطلق منها في 7 جويلية1844م ليصل إلى جبل طارق 8جويلية1844 م ومنه إلى طنجة في 9 جويلية[5]، وفور وصول الأمير جوانفيل (Joinville) إلى المغرب أعطى انذرا لباشا طنجة[6] يقضي بوجوب رد السلطان عليه خلال ثمانية أيام[7]، لكن المهلة المهلة انتهت دون أن يصل جواب من هذا الأخير، ورغم ذلك فأن فرنسا لم يصدر منها أي تصرف عدواني، لأنها كانت تريد معرفه نتيجة المفاوضات القائمة بين بوسلهام بن

---

[1]. الزهرة بقبـق، مرجع سابق، ص 48.

[2]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 50.

[3]. الطيب العلوي، مرجع سابق، ص 12.

[4]. محمد مورو، مرجع سابق، ص 55

[5]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 183.

[6]. أوجست موليبراس، المغرب المجهول: إكتشاف جبالة، تر: عز الدين الخطابي، ج2، منشورات سفراز، وهران، 1899م، ص 618.

[7]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 347.

علي باشا العرائش والطرف الفرنسي[1]، وفي ذلك الوقت وصلت أخبار مهمة للأمير جوانفيل (Joinville) في 5 أوت 1844م تعلم بلقاء سيدي محمد الذي كان مرابطا عند الحدود يتأهب للمعركة، والأمير عبد القادر الذي كان متواجدا بالمغرب، على خلاف ما ذكره سيدي بوسلهام، ومن ناحية أخرى فقد بلغته توجيهات من باريس تمنحه حرية التصرف إذا لم يعجبه رد المغاربة على الإنذار الفرنسي[2]، وإزاء ذلك اتخذ الأمير جوانفيل (Joinville) قراره المتمثل في قصف مدينة طنجة من خمسة إلى ستة قذائف[3].

وفي هذا الموضوع يقول إبراهيم حركات أن أسطول الجيش الفرنسي بلغ 28 قطعة[4]، بينما يذكر جلال يحيى أن عدد القطع الفرنسية لم يتجاوز 12 قطعة حربية[5]، في في حين يقول أوجست موليبراس الذي ذكر الأحداث بالتفصيل، أن القوة البحرية الفرنسية تتضمن ما يلي: 3 بوارج، 3 فرقاطة شراعية، 4 فرقاطات بخارية، 5 مراكب بخارية11، سفينة قوة متوسطية، 3 سفن للنقل، أي ما يعادل مجموع 27 سفينة[6].

وفي يوم 22 شعبان 1246هـ/6 أوت 1844م تجمعت هذه السفن أمام السفن الإنجليزية والدانماركية والسويدية والإسبانية التي كانت راسية أمام الميناء، وبدأت في الساعة الثامنة ونصف صباحا في قصف الاستحكامات وأسوار المدينة طبقا لتعليمات جوانفيل (JOINVILLE)[7]، حيث تقدمت السفن الثلاثة الأولى وهي:le Suffren، التي تحمل الأميرال و le jemmapes، وl'argus، ثم تلتها بعد ساعة le triton, la belle poule، وأرسلت le Rubis صواريخ أشعلت النيران في بعض المخيمات داخل المدينة

[1]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 201.
[4]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 183.
[5]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 322.
[6]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 201.
[7]. جلال يحي، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص 157.
[8]. أوجست موليبراس، مرجع سابق، ص 618.
[1]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 183.

وخارجها، مع تفادي إصابة الحي الفرنسي، ورغم ارتفاع أمواج البحر والدخان الكثيف المتصاعد فإن طلقات المدافع كانت تصيب أهدافها، مما ألحق أضرار جسيمة من القصبة، ومنذ البداية تم إيقاف المدافع الموجودة بالميناء وتفرقت الجموع من ذلك المكان[1].

لكن بعد ساعة من ذلك رد المغاربة بقصف أشد مما كان يظنه المهاجمون، إلا أن مدافعهم لم تصمد طويلا بسبب دقة تصويب المدفعية الفرنسية التي أرغمتهم على وقف إطلاق النار بسرعة، ولم تبق سوى بطارية القصبة وقلعة البحر التي ناضلت لوقت أطول من غيرها، وقد توقف إطلاق النار تماما عند الساعة العاشرة، تكبد خلالها المغاربة خسائر فادحة في العتاد والأرواح، فمن جهة الخسائر البشرية بلغت ما يقارب مائة وخمسين قتيلا، و أربعمائة جريح، في حين لم تتعد خسائر الفرنسيين ثلاث قتلى وستة عشر من الجرحى[2]، رغم أن نيران المدفعيات الكثيفة لم تتعد سوى الأسوار والتحصينات المحيطة بها، ويؤكد بعض المؤرخين أن هذا الانتصار أظهر قوة فرنسا لإسبانيا وبريطانيا اللتين شهدتا المعركة[3].

ولم يكتف الفرنسيين بهذا القصف، فتوجهوا من ميناء طنجة مساء يوم22 شعبان 1246هـ/ 6 أوت 1844م نحو المحيط قاصدين بقية الموانئ المغربية[4]، وفي 11 أوت رست بشاطئ الصويرة[5]، هذه المدينة التي تمثل مصدر إيراد للسلطان المغربي وملكا خالصا له، فكان تدميرها يعني توجيه صفعة قوية له خاصة وأنه كان معروف بالبخل،

[1]. أوجست موليبراس، مرجع سابق، ص 618.
[2]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 184.
[3]. أوجست موليبراس، مرجع سابق، ص 618.
[4]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 185.
[5]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 201.

لكن سوء أحوال البحر استمر الهجوم إلى ما بعد ظهر1 رمضان 1246هـ/ 15 أوت 1844م[1].

ودون تردد قام الأسطول الفرنسي الذي يقوده الأمير جوانفيل(Joinville)بقصف مدينة الصويرة، الذي كانت عاجزة عن مقاومة المدافع الفرنسية بسبب مدافعها القديمة، شبه العاطلة، حيث كانت سيئة التركيب والصنع، تتكون من قطع حديدية أو برونزية بعيار يتراوح ما بين ثمانية وأربعة وعشرين، لذلك فهي لم تستطيع الصمود أمام قوه المدافع الفرنسية، خاصة وأن المغرب لم يستخدم بعد مدفع الحصان القذافobusier، ورغم عجز الحصون الشاطئية عن حماية المكان إلا أنها كانت أكثر صمودا من المدافع[2]، وهكذا خلال أسبوع واحد تمكن الفرنسيون من إلحاق الضرر وتعطيل النشاط التجاري لمراسي مهمة، ومن توجيه ضربة قوية إلى مداخيل السلطان الجمركية[3].

ويصف جيل لوكليرك أسوار الصويرة قائلا:« **لا يمكنني بشكل جيد مقارنه الأسوار المسننة المحيطة بموكادور سي وادي تلك التي كانت تحيط بمدن القرون الوسطى والتي ما تزال في أفيلا**[4] **(avila) و كركاسون (carcassone)**»، كما يضيف في ذات السياق بأن المغاربة لم يطوروا أسوارهم وحصونهم منذ القديم، ولم يكلفوا حتى أنفسهم برفع أو استبدال كرات المدافع والقنابل اليدوية الفاسدة من الرمل، كانت قديما أكثر فعالية، وقد دمرت هذه المدينة من طرف الفرنسيين، واستحوذوا على جزيرتها، كما قاموا بتخريب

[1]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 185.

[2]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 86.

[3]. محمد بن عبد الله الصفار الأندلسي التطواني، رحلة الصفار إلى فرنسا (1845-1846م)، تح وتع: سوزان جيلزن ميلر، تع: خالد بن الصغير، دار السويدي للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبو ضبي، بيروت، 2007م، ص32.

[4]. أفيلا: مدينة إسبانية تعود إلى القرون الوسطى. ينظر: جيل لوكليرك، من مكادور إلى بسكرة: رحلات داخل المغرب والجزائر، تر: بوشعيب الساوري، مر: الطاهر لكنيزي، منشورات الجمل، بيروت، 2016م، ص 80.

بطاريات المدينة، واستولوا على 120 مدفعا نصفها إسباني والنصف الآخر إنجليزي، ورموا ماتبقى في البحر[1].

ويذكر الفرنسيون بأن القبائل المجاورة للصويرة وهي قبائل الشياظمة وقبائل الحاحا هي التي أشعلت فيها النيران وسلبتها[2]، ويذكر شارل أندري جوليان في هذا الصدد« ... **واستغلت عشيرة مجاورة الإضطرابات لتنهب المدينة**»[3]، ولم يتأخر الفرنسيون عن تخريب ما تبقى من المدينة حيث هبطت يوم2 رمضان 1246هـ/ 16 أوت 1844م وحدة فرنسية تتكون من 600 جندي إحتلتها حيث كان قد هجرها أهلها[4]، ولم يسلم من نيران القذائف حتى الجنود المعتقلين في سجن الدولة الذين مات منهم الكثير وتعرض الأوروبيون الذين كان أغلبهم من الإنجليز للتعنيف، ومن جراء هول المنظر وشدة صوت المدافع المدوي لم يعرف المواطنين العزل هل يجب عليهم الفرار نحو الداخل، أو اللجوء إلى جبل طارق[5].

وهكذا تمكنت فرنسا من إلحاق أضرار بالغة بالمنطقة –الصويرة– في مدة تسعة أيام من 6 إلى 15 أوت 1844م ، رغم أنه لم يكن من مصلحتها استمرار الحرب في المغرب، وبعد ذلك غادر الأسطول الفرنسي إلى قادس يوم9 رمضان 1246هـ/ 23 أوت 1844م[6]، تاركا وراءه حامية تضم 5000 جندي على الجزيرة الصغيرة الواقعة في مدخل

[1]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 201.
[2]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 185
[3]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 347.
[4]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 185.
[5]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 86.
[6]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 185.

مدخل ميناء الصويرة (موغادير)[1]، فوقع بذلك المغاربة تحت رحمة الفرنسيين بعد كل تلك الهزائم المتلاحقة في البر والبحر[2].

وبخصوص موقف بريطانيا من تصرف فرنسا على سواحل المغرب فقد انزعجت كثيرا خاصة بعدما علمت بفكرة بيجو (Bugeaud) التي عرضها على الأمير جوانفيل (Joinville)، والمتمثلة في الهجوم على فاس ب 20000 جندي، وثلاث آليات فرسان، و20 مدفعا، ووسائل نقل كافية، وتمويل لمدة شهر، لكن هذه الفكرة التي اقترحها الأمير جوانفيل(Joinville) لم تطبق لأنها تدرك جيدا أن إنجلترا لن تسكت لها هذه المرة ولن تقبل بالتوسع الفرنسي في ذلك الوقت، وبذلك أجبرت فرنسا على إلغاء هذه العملية لتبقى بينهما علاقة الصداقة مستمرة، غير أن انجلترا لم تأمن فرنسا فقامت بإجبارها على عدم طلب أي تعويضات حرب أو امتيازات إقليمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أعلن اللورد أبريدين أن احتلال أي نقطة من الأراضي المغربية سيكون بمثابة إعلان للحرب معها[3].

وتجدر الإشارة إلى أن إنجلترا رغم تهديداتها لفرنسا إلا أنها لم تحرك ساكنا أثناء قصف الفرنسيين لطنجة والصويرة، وهذا ما جعل المولى عبد الرحمن يدرك قوه فرنسا وخاصة بعض الهزائم التي تلقتها بلاده، وأصبح يشعر بالعجز، وهو ما اضطره للخضوع وتوقيع معاهدة سلم مع فرنسا عرفت بمعاهدة طنجة والتي سنتطرق إلى الحديث عنها بالتفصيل في المبحث التالي[4].

المبحث الثالث: معاهدة طنجة

---

[1]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 348.

[2]. ب. ج. روجرز، تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900م، تر وتع: يونان لبيب رزق، الشركة الجديدة لدار الثقافة، الدار البيضاء، 1981م، ص 201.

[3]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص50.

[4]. جلال يحي، السياسة الفرنسية...، مرجع سابق، ص 157.

بمجرد رجوع الأمير جوانفيل (Joinville) من المغرب إلى قادس بتاريخ13 رمضان 1246هـ/ 28 أوت1844م، قرر أن يعقد إجتماع مستعجل رفقة كل من القنصل دي نيون (De Nyon)، والدبلوماسي الكونت ديكاز (Decazes) يتم من خلاله دراسة موضوع اتفاقية الصلح مع السلطان عبد الرحمان، فقد كان لكلتا الشخصيتين كان لكل منهما رأي خاص يختلف عن الآخر بخصوص هذا الموضوع، ففي الوقت الذي كان الأول يرى فيه بضرورة البدء بإجراءات المعاهدة في أقرب وقت دون أي تعطيل، الثاني طالب بالاستمرار في الموقف العدائي إلى أن يطلب الحاكم المغربي الصلح لأنه يعتبر أن المبادرة بالاقتراح السلمي مع السلطان تعد ضرب من الجنون وفيها إنقاص من قيمة فرنسا وتحطيم للهيبة التي كسبتها بعد الفوز في معركة إيسلي[1].

لكن في نهاية المطاف استقر الوضع على قرار التوقف عن العمليات الحربية وعدم التوسع داخل الأراضي المغربية حسب ما أكده الوزير الفرنسي، وبذلك انتهت أحلام بيجو في السيطرة على تلك الأراضي، وقد اختارت الحكومة الفرنسية لإجراء المفاوضات مع المغربيين سفيرها بمدريد الدوق غلوساق (Glossag) ابن الدوق ديكاز (Decazes) ومعه القنصل نيون (De Nyon) [2]، في حين فوض الطرف المغربي لهذا الغرض عامله أبا سلهام بن علي أزطوط العرائشي[3]، مستغلة بذلك الضعف الذي آلت إليه المغرب بعد

---

[1]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص ص 189-190.

[2]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص349.

[3]. بوسلهام أزطوط: هو رجل دولة مغربي كان يقطن بالعرائش امتاز بالفطنة والذكاء، في فترة حكم السلطان عبد الرحمان بن هشام شغل منصب باشا العرائش وطنجة، إضافة إلى تكليفه بالقيام بالمفاوضات مع بالعديد من الدول لبراعته في هذا الجانب، ولعل من أبرز هذه المفاوضات نجد التي كانت مع فرنسا بعد معركة ايسلي، وبذلك يكون اخر من جمع بين وظيفتي الباشوية والتفاوض مع الأجانب، توفي في فيفري 1851م. ينظر إلى: علال الخديمي، جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر، أعمال الملتقى العلمي الأول بطنجة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط،1991م، ص ص 54-56.

الضربات التي تعرضت لها، بداية بهزيمتها شر هزيمة في المعركة إنتهاءا بقصف أهم موانئها فكان لزاما عليها القبول بالتفاوض لوقف العدوان عليها[1].

سار كل من القنصل دي نيون (De Nyon) إلى طنجة للتفاوض باسم بلدهم مع المغرب في حال موافقة السلطان، وذلك بناءا على الأوامر الصادرة الجزائر الشؤون الخارجية الفرنسية[2]، وقد قبل السلطان عبد الرحمان بالتفاوض السلمي معهم نتيجة تخوفه من تكرار الهجومات السابقة على بلده، فاختار من جهته عامله أبا سلهام بن علي أزطوط العرائشي لهذه المهمة[3].

حبذت فرنسا الدخول في هذه المفاوضات كونها لم توطد أركانها بعد في الجزائر فخشيت من خوض مغامرة أخرى في المغرب لا تعرف ما ستؤول إليه نتائجها، فاكتفت بالدخول إلى طنجة والصويرة اللتين تعرضتا للقصف[4]، وبعد الأخذ والعطاء بين الجانبين تم الإمضاء على معاهدة طنجة في25 شعبان 1260هـ/ 10 سبتمبر 1844م بتشجيع من السفير الإنجليزي دروموند هاي (Drummond-Hay) ويأس المغربيين من الدعم الأوروبي لهم[5].

وبطبيعة الحال لم تتدخل بريطانيا في هذا الاتفاق لتعمل على نشر نزعة الاعتدال حبا في المغرب ولا في فرنسا، ولكن المصلحة الشخصية هي المتحكمة في سير العلاقات

[1]. مسعود مجاهد الجزائري، مرجع سابق، ص 352.
[2]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص191.
[3]. عبد الرحمان إبن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 191.
[4]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص204.
[5]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص 48.

الدولية، ذلك أنها خشيت أن يمتد النفوذ الفرنسي ويتوطد في كامل إفريقيا الشمالية[1]، إنطلاقا من الجزائر وهذه المرة أراضي من المغرب[2].

صحيح أن القنصل العام البريطاني دراموند هاي (Drummond-Hay) كان له دور فعال في قبول الطرفين على توقيع المعاهدة، لكنه لم يستطع أن يشارك في المداولات الأخيرة التي سبقت عملية الإمضاء بسبب مرض أصابه، لكنه تم تعيين ابنه جون (Johne) كبديل عنه في التوسط بين الدولتين وبذلك مثل الدور الإنجليزي في هذه المعاهدة، ساعده في ذلك سفير بريطانيا بمدريد هنري بولوير[3].

لم يكن بيد السلطان حل آخر سوى الرضوخ والقبول بشروط فرنسا التعسفية الواردة في المعاهدة[4]، لقد كان مجبرا على القيام بهذا لحماية بلده وهذا أحسن حل بدا له وقتها[5].

وتم فيها مناقشة موضوع رسم الحدود الجزائرية المغربية، حيث ظهر تضارب في الآراء بين موقف يطالب برسمها في أقرب وقت ممكن، وموقف آخر يدعوا إلى التأني في رسمها، لكن في الأخير لم يحدد أي تفصيل جديد في الحدود بينهما[6].

---

[1]. ب. ج. روجرز، مرجع سابق، ص 201.

[2]. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص145.

[3]. ب. ج. روجرز، مرجع سابق، ص 202.

[4]. نزار إباضة، الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، دار الفكر، دمشق، 1994م ، ص 12.

[5]. أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير(1830-1962م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م، ص 36.

[6]. Abou-El-Kacim Dellal, Tableau geographique de la frontiere de l'algérie, Revue académique des études humaines et sociales -A/sciences économiques et droit, N°15,(N. P), janvier 2016,p17.

وقد بدأ العمل بهذه المعاهدة التي تحتوي على ثمانية مواد في14 شوال 1260هـ/ 26 أكتوبر 1844م أي بعد شهر من التوقيع عليها، أكدت على كيفية التعامل مع الأمير عبد القادر بصفة خاصة، والمقاومة الشعبية الجزائرية عامة[1].

وقد احتوت على ثمانية بنود[2] بمقتضى البند الأول تم الإقرار بتراجع الجيوش المغربية عن وجدة[3]، مع الإبقاء على حامية صغيرة لا يتجاوز عددها ألفي رجل يقودهم قائد وجدة نفسه، مهمة هذه الفرقة تقتصر على عدم السماح بالتجمعات الغير قانونية في تلك المنطقة[4]، لكن في بعض الحالات الخاصة عندما تقتضي الضرورة في ظروف غير عادية بعد موافقة الحكومتين يمكن تعزيز هذه المجموعة العسكرية بمقاتلين إضافيين لحساب المصلحة المشتركة[5].

كما تم الإشارة في هذه المعاهدة إلى الهجومات التي تعرض لها الجيش الفرنسي على يد بعض الجنود المغربيين[6]، والمقصود هنا حادثتي 20 ماي و15 جوان1844م[7] مع ضرورة القيام بالإجراءات اللازمة لمعاقبتهم[8]، وحتى تضمن فرنسا الاقتصاص ممن هاجموا جيوشها فرضت على السلطان ضرورة إطلاعها على جميع الإجراءات التي سيتخذها لتحقيق هذا الغرض[9].

---

[1]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص 49.

[2]. ينظر الملحق رقم 06، ص200.

[3]. محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 188.

[4]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 204.

[5]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 204.

[6]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 323.

[7]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 192.

[8]. مسعود مجاهد الجزائري، مرجع سابق، ص 352.

[9]. إبراهيم حركات، مرجع السابق، ص 205.

أما أهم ما أكدت عليه فقد كان في البند الثالث والرابع اللذان ينصان على التعهد بعدم مساندة أعداء فرنسا بمن فيهم عبد القادر[1]، وعدم استقبال المولى عبد الرحمن داخل داخل أراضيه أعداء فرنسا من الجزائريين الثائرين، كما لا يمنحهم أي دعم عسكري أو مالي[2]، وجاءت في البند الرابع العبارة التالية:« **الحاج عبد القادر محظور في جميع أنحاء مملكه المغرب، وكذلك في الجزائر**»[3]، وبذلك تكون قد نفذت إرادة فرنسا التي بقيت طيلة عام مصرة على تحقيقها دون كلل أو ملل وهي دفع السلطان إلى عدم القبول ببقاء الأمير عبد القادر داخل أراضي المغرب[4].

واعتبر بمقتضى هذه المعاهدة شخص خارج عن القانون، وهكذا أصبح غير مرحب به[5]، وبما أنها تدرك أن طلبها من المغرب تسليم الأمير عبد القادر إليها كمجرم أمر صعب قد يعيق سير المفاوضات على اعتبار أنه رجل مسلم لا يجوز لهم معاملته بما لا يليق به، ارتأت إلى استعمال أسلوب آخر للإتيان به[6]، فاشترطت عليه –الأمير عبد القادر– خيارين لا ثالث لهما وكلاهما مر، فإما أن يرحل من المغرب دون إحداث مشاكل، أو يتم ملاحقته من طرف جيوشها و يصبح عدوا لسلطانها[7]، وتقوم فرنسا من جهتها بمطاردته إذا ارتحل إلى الجزائر مواصلا نشاطه ضدها[8]، وفي هذه الحالة تكون معاملته باحترام وعدم التسبب له بأي أذية[9]، يقول ابن زيدان: « **فإذا كان من تحت يدي**

---

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 322.

[2]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 205.

[3]. Abou-El-Kacim Dellel,op.cit,p17.

[4]. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص145.

[5]. مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 46.

[6]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 192.

[7]. عبد الله العروي، مرجع سابق،ص 145.

[8]. أليكس بيرمار، الأمير عبد القادر حياته السياسية والعسكرية، تر: بشير علية، تح: محرز أمين، دار ألف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 210.

[9]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص 49.

الفرنسيس سيتضمن سلطان أفرانصا بأنه يتكرم عليه ولا يضره، وإذا كان تحت يدي جيش سلطان المغرب فيأمر بإرساله إلى مدينة من مدائن السواحل من نواحي المغرب...لئلا يتجدد من جهة الحرب مرة أخرى معنا... »[1].

وكان أهم ما أكد عليه بيجو(Bugeaud) في هذا البند هو التزام الدولة المغربية بعدم تقديم المغرب أي دعم أو تسهيلات لعبد القادر، مع ضرورة إخراجه منها أو نفيه في جنوب المملكة[2].

أما القضية الأخرى التي أشارت إليها في هذه المعاهدة هي وضع اتفاق رسمي في أقرب وقت ممكن من خلاله تنجز حدود فاصلة بين المغرب والجزائر[3]، يتم النقاش فيه بالتفصيل حول هذا الموضوع بين مفوضي الملك الفرنسي ومفوضي السلطان المغربي[4].

وأكدت على أنه في الوقت الراهن الحدود بين هاتين الدولتين ستبقى كما كان متفق عليها في الفترة العثمانية بالجزائر[5]، بالرجوع إلى الأرشيف التركي الموجود والتقليد الشفوي[6]، ويقول ابن زيدان في هذا الصدد:« **أما الحدود التي بين المغرب وايالة الجزائر فيبقوا ولابد مثلما كانوا معلومين ومعروفين من المغرب في عهد تولية الترك على أرض الجزائر، وعلى أن يجرى الأمر في هذا الشرط فيسموا أمر الجانبين نوابا، ويأمرونهم بالمسير الى هذه الحدود... ويجعلوا شرطا مخصوصا على هذه الحدود، ولازم سلطان**

---

[1]. عبد الرحمان إبن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 193.

[2]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش في المغرب ومحاولته الايقاع بين السلطان مولاي عبد الرحمن والأمير عبد القادر (1845- 1847م)،ع خاص، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1983م، ص 25.

[3]. مسعود مجاهد الجزائري، مرجع سابق، ص 352.

[4]. Abou-El_Kacim Dellal,op.cit,p 17

[5]. Abou-El-Kacim Dellal, op. cit, p17

[6]. Henry Marchat,La frontiére saharienne du maroc, politique étrangére,n°6,1957, p 638

المغرب أن يرضى في هذا... »[1]، وقد أبدى السلطان عبد الرحمن موافقته على الحدود التي أكدت عليها فرنسا والسائدة منذ أيام الحكم العثماني، والتي سيتم دراستها بمعاهدة أخرى لفرض التواجد الفرنسي حول المناطق المتنازع عنها[2].

ثم تطرقوا إلى الحديث الهجومات التي يشنها كلا الطرفين أنها ستنهى بمجرد المصادقة على معاهدة طنجة، كما سيتم الشروع في تنفيذ باقي شروط الاتفاقية، وفي المقابل تعلن القوات الفرنسية عن خروجها من الصويرة و طنجة، مع تبادل الأسرى[3].

وقد كان للعلاقات التجارية نصيب من هذه المحادثات في آخر فصل الذي جاء ليؤكد على ما تم ذكره في المواد المذكورة آنفا، وليعززها باتفاقيات سياسية وتجارية بين البلدين[4]، البلدين[4]، حتى تعم المنفعة المشتركة بينهما في التجارة[5]، والى غاية تطبيق ذلك لابد من من احترام ما تم ذكره سابقا والاتفاق بخصوصه، واعتبار فرنسا في مجال المعاملات الخارجية الأكبر تفضيلا[6].

وبعد الانتهاء من كل الشروط تم التأكيد على ضرورة تراضي الجانبين والتزامهم ببنود الاتفاقية، ويحتفظ كل حاكم من البلدين بنسخة منها عليها ختم ملك الدولة الأخرى[7]، ولابد ولابد من تبادل المصادقة على المعاهدة في مدة لا تتجاوز الشهرين[8].

[1].عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف، مصدر سابق، ص 193.
[2]. عبد القادر سلامانى، مرجع سابق، ص 323.
[3]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 205.
[4]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 192.
[5]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مرجع سابق، ص 194.
[6]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 206.
[7]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 194.
[8]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 206.

وعلى هذا الأساس بعد الانتهاء من كتابة نص المعاهدة انطلق الأمير جوانفيل(Joinville) رفقة المفوضين الفرنسيين يوم24 شعبان 1260هـ/ 9 سبتمبر1844 من قادس على ظهر السفينة الحربية الفرنسية سوفران Suffren باتجاه طنجة، ليستقبلهم في اليوم الموالي أعيان المدينة المتمثلين في قبودان الميناء والقايد محمد بن عبو، وانتهت في الأخير هذه الزيارة بتوقيع المفوضين على نسختي المعاهدة[1]، يوم 25 شعبان 1260هـ/ 10 سبتمبر 1844م، هؤلاء المفوضين هم دوق دونيون (De Nyon) دوقاز(Decazes) ودوق جلوكسبرج(Duc Glucksbrg) إضافة إلى المندوب المغربي بوسلهام بن علي أزطوط[2].

كان من المفروض عرضها بعد ذلك على حكام البلدين للحصول على موافقتهما، وقد شعر بيجو (Bugeaud) بغضب جديد فور سماعه بخبر هذه المعاهدة لأن المفوضون الفرنسيون لم يقوموا باستشارته في إبرامها، مستهينا بقدرات مفوضي بلدة نيون وغلوكسبرغ، لكن المرجح أن السبب الحقيقي لانفعاله الزائد هو البند الخاص بالأمير عبد القادر بحيث لم يكفيه اعتباره مجرد خارج عن القانون[3].

لقد كانت للسلطان المغربي أسبابه الخاصة التي دفعته إلى بعث مفوضيه للتوقيع، ولا يمكن لومه في ذلك لأن هدفه حماية بلده من تكرار العدوان الفرنسي عليه[4]، والذي اتخذ من ملاحقة الأمير وسيتخذ في حالة مواصلة سماحه ببقاء الأمير في بلاده ذريعة لدخول المغرب ومن ثم السيطرة على أراضيه[5].

---

[1]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص ص 193- 194.

[2]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 206.

[3]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 350.

[4]. بديعة الحسني الجزائري، فكر الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف، دار المعرفة، الجزائر، 2008م، ص 55.

[5]. مسعود مجاهد، مرجع سابق، ص 352.

فرأى أنه من الأحسن له الرضوخ لمطالب فرنسا وعدم التدخل في أمور الجزائر، والتخلي عن رغبته في التوسع فيها[1].

معاهدة طنجة كأي معاهدة سلام لها هدف مزدوج: الأول هو القبض على الأمير عبد القادر والثاني تمثل في استقرار الطريق الحدودي بين البلدين[2]، وكل ما يسعنا قوله هو أن هذه الاتفاقية يمكن اعتبارها النكبة الثانية لمقاومة الأمير عبد القادر بعد تدمير عاصمته الزمالة[3].

وفي الأخير نستنتج أن الهزيمة النكراء للجنود المغربيين في معركة إيسلي بعد نصف يوم فقط كان نتيجة تجمع عدة أسباب متداخلة مع بعضها، ولعل أهمها سوء استعدادات الجيش للمعركة حيث أنهم أحضروا معهم لساحة المعركة أفخم الخيم والعديد من الأشياء الفخمة الثقيلة التي كانت سبب في إعاقة حركتهم وإثارة حماس العدو للحصول عليها، إضافة إلى معداتهم الحربية العتيقة التي لا تواكب حداثة الأسلحة الفرنسية، دون أن ننسى خطتهم الفاشلة حيث ظهر الفرق شاسعا بين طريقة اصطفاف الجيش المغربي العشوائية المبعثرة والجيش الفرنسي المنظم بطريقة المعين المحترفة، فكانت هذه الهزيمة كفيلة بأن يعيد السلطان عبد الرحمان حساباته حول مصير الأمير عبد القادر واضطر لإعلان تخليه عنه، بل ومحاربته بمقتضى معاهدة الاستسلام في طنجة بتاريخ 10 سبتمبر 1844م خصوصا وأن تلك الهزيمة قد صاحبتها هزيمة أخرى في الموانئ المغربية بموغادير وطنجة أعطت الضربة القاضية للمغرب.

---

[1]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 51.

[2].Abou-El-Kacim Dellel, op.cit,p 17

[3]. أبو القاسم سعد الله، خلاصة تارخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الثالث: النتائـــج والانعكاســات العامـــة للمعركـــــة

المبحث الأول: صراع الأمير عبد القـادر مع السلطان عبد الرحمان

المبحث الثاني: انـهيار السمعة العسكرية وبروز التنـافس الأوربي(1845-1900م)

المبحث الثالث: ظهـور الإصلاحـات فـي المغـرب

بعد معاهدة السلم بطنجة1260هـ/ 1844م الموقعة على إثر هزيمة إيسلي ظهرت العديد من الانعكاسات على وضع المغرب الداخلي وكذا الخارجي، كما كان لها تأثير على وضعية الأمير عبد القادر داخله.

المبحث الأول: صراع الأمير عبد القادر مع السلطان عبد الرحمان

منذ الهزيمة التي تعرض لها الجيش المغربي سنة 1260هـ/1844م وما تبعها من قصف لمدينتي طنجة والصويرة أدرك المولى عبد الرحمان أنه لا مناص من قبول مطالب فرنسا التعسفية، خصوصا أن إنجلترا لم تحرك ساكنا أمام كل هذه التطورات واكتفت بدور المتفرج، فكانت خيبة أمل للمخزن لأنه وضع ثقة كبيرة فيها[1]، فأصبح السلطان المغربي يسخر كل قواته لملاحقة الأمير عبد القادر طبقا لما جاء في معاهدة طنجة، وحسب ماورد عن خليفته ابن التهامي أنه لما انتقلوا رفقة ذويهم إلى الحدود المغربية قرب وادي ملوية وبالضبط في منطقة تسمى صبرة التابعة لمراكش أحسن سكان تلك المنطقة استقبالهم وأغدقوا عليهم بالهدايا خاصة العرب، وأولاد ستوت، وأهل قارت، وماجاورهم من الشلح، ولما بلغ هذا الخبر للسلطان راسل قائد الأحلاف حمدون يوصيه بالتضييق على عبد القادر وأتباعه قبل أن يحصل منهم شيء، ثم أوصى رعيته بنفس الشيء لكن أغلبهم لم يتبعوا أمره لأنهم يؤمنون بشريعية القضية التي جاء بها الأمير، إلا البعض من ضعاف الإيمان هم من أعلنوا عداءهم له[2].

في ديسمبر 1260هـ/1844م بعث السلطان عبد الرحمان آخر إنذار لعبد القادر الجزائري كي يوقف القتال ويستسلم، مقابل وعده بعدم إهانته حيث يضعه هو وعائلته في فاس معززين مكرمين، طبعا هذا الأمر لم يرق للأمير لكنه لم يسارع إلى الرفض مباشرة وإنما جمع مجلس الشورى التابع له والمكون من البوحميدي، بن التهامي، البركاني،

[1]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش ومحاولاته ...، مرجع سابق، ص53.

[2]. مصطفى ابن التهامي، مصدر سابق، ص161.

الميلود بن عراش، كي يسمع رأيهم في الموضوع لكن جميعهم أشاروا عليه بمواصلة الجهاد مهما كانت العقبات حتى آخر رمق، بناءا على هذا استقروا في قبيلة بني سناسن الثابتة على عهدها معه والتي لم تتخل عنه أبدا[1].

لكنه مع حلول سنة 1845م قرر الرجوع إلى الجزائر ومنها أخذ يشن هجوماته على العدو، وخلال هذه الفترة دارت معركة شهيرة في منطقة سيدي ابراهيم قرب الغزوات بين الأمير عبد القادر والاستعمار الفرنسي بقيادة كافينياك (Cavaignak) انتهت بانهزام هذا الأخير[2] في 22 رمضان 1261هـ/23 سبتمبر 1845م[3]، لقي فيها قرابة 400 محارب فرنسي مصرعهم، في حين أسر 200 آخرين بعد المعركة بيومين قرب عين تيموشنت[4]، وهو ماكان كفيلا باشتعال لهيب الحقد أكثر على عبد القادر من طرف الفرنسيين الذين راحوا يضاعفون من قواتهم في معاركهم ضده والتي كانت تتسم بالشدة والقسوة[5].

لكنها لم تثن الأمير عن عزمه أبدا بل راح هو الآخر يجدد في جيشه ويطور فيه سنة 1846م، وبفضله تمكن من توسيع مجال نفوذه داخل البلاد حتى وصل إلى غاية جبال جرجرة، وساعده في ذلك خفته وسرعة تنقله بين القبائل التي دوخت العدو لمدة شهرين خاصة في منطقة وهران وصعبت الوصول إليه باعتباره دائم الترحال بين منطقة القبائل الكبرى وأراضي متيجة والأغواط، وهو ما جعل من الفرنسيين يضاعفون من قواتهم التي أجبرت الأمير في الأخير إلى التراجع نحو جنوب وهران ومنه إلى مراكش مرة

[1]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص50.
[2]. يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر... ، مرجع سابق، ص62.
[3]. مصطفى نويصر، مرجع سابق، ص41.
[4]. بشير بلاح، مرجع سابق،، ص93.
[5]. مصطفى نويصر، مرجع سابق، ص41.

أخرى[1]. بعد رجوع الأمير عبد القادر إلى التراب المغربي في2 رمضان 1262هـ/ صيف 1846م تزايد الحصار عليه من طرف السلطان عبد الرحمان الذي بقي مصرا على موقفه الرافض لتواجده داخل أراضيه منذ أواخر أكتوبر1261هـ/ 1845م نظرا لإلحاح فرنسا على هذا الشرط ، وقام بتوصية القبائل التي توقفت عن دعم الأمير بعدم إمداده بأي شيء بعدما طلب منه مغادرة المغرب أو تسليم نفسه ورفض[2].

وهو ما دفع بهذا الأخير إلى مراسلة العديد من علماء الدين طالبا منهم إفادته بحكم الشرع حول تصرفات السلطان معه وإذا كان يجوز محاربته، ومنها رسالته لعلماء مصر سنة 1262هـ/1846م التي وضح فيها تعسفات جنود الحاكم المغربي تجاه المسلمين وتعاونهم مع الأعداء الفرنسيين ضدهم، ومن بين التجاوزات المرتكبة من طرف المولى عبد الرحمان أنه استحوذ على قرابة 1500 بندقية انجليزية من عامل مسلم، ومن آخر 400 كسوة، كما أنه رضي لنفسه بأن يأخذ إعانات كانت موجهة لمجموعة من المسلمين المحتاجين معتبرا أنه أولى بها منهم، ومما يحز في النفس كذلك أنه تدخل لمد العدو بالكثير من البقر بعدما تمت محاصرته من طرف جيوش الأمير مدة ثلاث سنوات ومنع التموين عنه طيلة كل هذه الفترة، وبذلك فهو أنقذ فرنسيي الجزائر من هلاك محقق كاد يلحق بهم[3].

وكان رد أحد الفقهاء المدعو بالشيخ عليش الذي هو مفتي المالكية في مصر على ذلك هو الاستنكار من تصرفات السلطان قائلا أنها غير مقبولة شرعا وهو أمر مفروغ منه، مستغربا كيف يصدر سلوك كهذا منه وهو الذي يرعى المسلمين في المغرب،

---

[1]. يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص62.

[2]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص132.

[3]. محمد السنوسي، الرحلة الحجازية، تح: علي الشنوفي، ج3، الشركة التونسية للتوزيع، (دم)، 1978م، ص ص194-195.

خصوصا وأن الأمير عبد القادر حامل لرسالة شريفة وهي تحرير البلاد والعباد من الاسترقاق الفرنسي وليس مستبد[1].

لقد كان للحاكم المغربي أسبابه الخاصة التي دفعته للخوض في هذا العداء ولاشك أن أولها وأهمها حرصه على حماية بلده من تكرر الهزيمة أمام فرنسا مرة أخرى كما حصل في إيسلي وعمليات القصف التي تبعتها على المدن، ومشاهدته لعبد القادر وهو يفقد سلطته وعزه في الجزائر شيئا فشيئا لذا فمساعدته له لن تفيده بشئ كما يعتقد رغم أن عبد القادر في الحقيقة مازال متمكنا عسكريا ويحسب له العدو ألف حساب، كما لا ننكر أن السلطان نفسه بدأ يتخوف من سلطة الأمير على القبائل الشرقية المغربية ومكانته الكبيرة عندهم، وبذلك فهو أصبح يرى فيه منافس له على العرش[2].

لقد كان التفاف قبائل بني يزناسن في شرق المغرب أمر مقلق للسلطان فعلا، لذا عمل كل ما في وسعه لإبعادهم عنه وسخر كل جهوده في سبيل ذلك، ويبدوا أن سياسة اللين والإغراء التي اتبعها قد آتت أكلها في الأخير، حيث تمكن من استمالة الشيخ ميمون بن البشير أو مسعود وجعله في صفه، وقد وضع آمالا كبيرة عليه في مساعدته على قطع الصلة بين عبد القادر وباقي قبائل بني يزناسن وهذا نظرا لمكانته المرموقة عند هذه القبائل، وبالفعل سنة1263هـ/1844م من إقناعهم بالتوقف على المحاربة إلى جانب عبد القادر ضد الفرنسيين[3].

ونتيجة للتحديات المتزايدة أمام الأمير والأخطار المحدقة به وبدائرته كان دائما يغير مكانها حتى لا يكتشف أمرها، ويركز في هذه العملية على المناطق الصعبة ليكون في مأمن عن الهجمات الخاطفة والمفاجأة من طرف الأعداء، ورغم احتياطاته إلا أنه لم

---

[1]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص508.

[2]. إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر، مرجع سابق، ص123.

[3]. عكاشة برحاب، أولاد البشير بن مسعود بين الزعامة القبلية والخدمة المخزنية(1845- 1912)، (د د)، الرباط، 2006م، ص3.

يسلم من المباغتة في عين زهرة التي نجى منها بأعجوبة وكان آنذاك عائدا من عملية عسكرية في منطقة الحميان[1].

تمركز الأمير بعدها في واد قارت ومعه جميع أتباعه نظرا لما تتمتع به المنطقة من وفرة المياه وكثافة الغطاء النباتي، ولم يظهر مايعكر صفوهم فيها مؤقتا[2]، لكن سرعان ما عاد السلطان للبحث عنه، فمنذ جوان 1847م/1263هـ وهو مستمر في ملاحقته أينما ذهب دون كلل أو ملل بهدف دفعه على مغادرة المغرب نهائيا أو الإمساك به وسجنه، وفي هذا الصدد أرسل الملك عبد الرحمان القائد بن سالم الأحمر المالكي العروي على رأس جيش[3] قوامه تسعة آلاف رجل ليباغت به عبد القادر، وفي طريقه مر على منطقة بالريف تسمى تفريست، بعدها التحق بالبيان وفيها شاع أنه ينوي الاستحواذ على الدائرة والإمساك بأميرها، فوصل الخبر إلى شخصان من الغرابة الأول اسمه الحاج محمد بن أبي خالفة المنحدر من دوار أهل العيد، أما الثاني يدعى سي الأخضر ومن فورهما سارعا إلى إيصال هذا الخبر المهم إلى عبد القادر الجزائري[4]، قائلين له:«**أن قبائل الريف الشلحية من بني يزناسن إلى صنهاجة الأخماس، قد اتفقوا مع سلطانهم مولاي عبد الرحمان ابن هشام على قتلك ونهبك ... وأنه سيجهز جيشا عظيما لنظر ولده مولاي محمد**»[5].

وما إن علم بذلك حتى قرر الاستعداد للمواجهة، وفي نفس الوقت بعث برسالة إلى القائد المغربي يبلغه فيها عن رغبته في السلم وعدم إراقة دماء المسلمين وكل طلبه منه أن يتركه هو ومن معه يمكثون في المغرب بلا متابعة، لكن ابن الأحمر بقي مصرا على

---

[1]. إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر...، مرجع سابق، ص123.

[2]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص239.

[3]. محمد السعيد القاصري، سفارة محمد البوحميدي خليفة الأمير عبد القادر إلى السلطان المغربي سنة1847م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع5، (دس)، ص108.

[4]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص239.

[5]. المصدر نفسه، ص ص 242-243.

موقفه العدائي لذا أصبح الدخول في معركة ضد جيوش السلطان أمرا حتميا على الأمير رغم أنه لا يرغب في ذلك، فالتقى الجيشان في تافريست[1].

وما يثبت لنا حسن نية الأمير وتمسكه بالصلح حتى آخر لحظة هو مسارعة خليفته البوحميدي إلى رمي سلاحه فوق الأرض عندما اجتمع بابن الأحمر، لكن مالم يتم توقعه هو محاولة هذا الأخير الغدر به حيث باغته بإطلاق رصاصة على حين غفلة منه لحسن حظه أنها لم تصبه، عندها قام البوحميدي بالدفاع عن نفسه فصوب هو الآخر رصاصة تجاه القائد الأحمر أردته قتيلا[2]، كما تم تصفية 800 رجل ممن كانوا معه وغنموا محلته كلها[3]، أما عن أسرة القائد المقتول فتم أخذها إلى الأمير عبد القادر الذي ارتأى إلى أن يرسلهم لسلطانهم على اعتبار أنه لا ذنب لهم وهذا فيه دلالة على عدل عبد القادر ورحمته بالضعفاء من النساء والأطفال والشيوخ في الحروب كما أوصى نبينا الكريم[4].

وقد كانت ردة فعل السلطان بعد سماعه بخبر وفاة رجل من خيرة جنوده ابن الأحمر_يوم 24 جمادى الآخرة 1263هـ/8 جوان 1847م هو الحزن الشديد والتحسر على فقدانه، معبرا على ذلك الألم في رسالة وجهها إلى ولي عهده الأمير محمد بتاريخ 1805 رجب 1263هـ/جوان 1847م بأن الذي وقع هو خسارة كبيرة للمخزن، معتبرا إياه أخطر مما وقع في إيسلي سابقا على اعتبار أن الفرنسيين أحدثوا فيها هزائم للجيش المغربي ورجعوا من حيث أتوا لكن عبد القادر لايزال في المغرب[5].

وكمحاولة جديدة من المولى عبد الرحمان لحمل عبد القادر على تطبيق أوامره المتمثلة في مغادرة المغرب قرر هذه المرة أن يحرض عليه قبيلة قلعية التي استغل رجالها

---

[1]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص508.

[2]. إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر...، مرجع سابق، ص128.

[3]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص241.

[4]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص508.

[5]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص141.

فترة غياب الأمير عبد القادر بمكناسة وراحوا ينهبون كل ما تقع عليه أعينهم بالدائرة الجزائرية، لكنهم لم يسلموا من انتقام الأمير الذي ما إن عاد من سفره حتى قرر شن هجوم على هذه القبيلة لعقابها ورد الاعتبار له ولجنوده، فقتل عدد كبير من محاربيها[1]، ويمكن تقسيم هذه المعركة على مرحلتين: الأولى تمت في شهر جويلية من سنة شعبان 1263هـ/ 1847م ، أما الثانية فوقعت تقريبا في نفس الوقت الذي جرت فيه حوادث القبيلتان الجزائريتان بنو عامر والحشم مع المخزن والتي سنأتي إلى ذكرها بالتفصيل لاحقا[2].

وأما الخطوة الموالية التي قام بها بعدما زودته السلطات الفرنسية بالكثير من الأسلحة فهي بعثه لجيش يقوده ابنيه أحمد ومحمد يوم 15 سبتمبر ليهاجموا قوات الأمير مستغلا بذلك قلة عدد رجال هذا الأخير الذين لايتجاوزون 320 مقاتل فقط، ورغم ذلك صمد في القتال في العديد من المعارك ضدهم إلى أن اضطر إلى التقهقر للجزائر بعدما أتعبته كثرتهم ولم يستطع الصمود أكثر، راسما وجهته إلى جهة الجنوب[3].

وبطبيعة الحال لم تبق فرنسا مكتوفة اليدين حيال هذا الأمر بل أخذت تسعى لإلقاء القبض عليه حيا أو ميتا، فحصل الصدام بينهما مرة أخرى في واقعة مهمة أمام ضريح الولي الصالح سيدي إبراهيم يوم13 شوال 1263هـ/23 سبتمبر 1847م انتهت بانتصار الأمير على العدو مرة أخرى في نفس المنطقة التي هزم فيها العدو منذ سنتين رغم الفرق الشاسع في العدة والعتاد[4].

بعد هذه الهزيمة النكراء التي لحقت بالجيش الفرنسي ببضعة أيام وبالتحديد

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص326.

[2]. محمد السعيد القاصري، مرجع سابق، ص109.

[3]. بشير بلاح، مرجع سابق، ص94.

[4]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص51.

في 17 شوال 1263هـ/27 سبتمبر1847م عمل رجال عبد القادر على تدبير كمين قرب تيموشنت للجيش الفرنسي المتألف من 200 جندي يقودهم الجنرال كافينياك والمتجه لدعم القافلة المنطلقة نحو تلمسان، وقد أحبط الخليفة بن تهامي محاولة هذه المجموعة للالتحاق بالفرقة الفرنسية الأخرى بعد الحيلة التي دبرها، بعدها راسل قائد المخيم الفرنسي في سيدي إبراهيم ليستفزه ويؤثر عليه نفسيا قائلا بأن رجالهم الذين أخذهم معه كأسرى وألحقهم إلى أسرى معركة سيدي إبراهيم«**أصبحوا عاجزين عن الحركة كالأخشاب المسندة على الأرض، وصامتين كخلية النحل المهجورة**»، ورغم الانتصارات التي حققها الجزائريين في هذه الوقائع إلا أنه لا يمكن إنكار الخسائر التي لحقت بهم من جرائها حيث قدر عدد رجاله المستشهدين حوالي 1200 فارس و800جندي، ناهيك عن الصعوبات التي أصبحت تواجه الدائرة نتيجة النقص في المؤونة والعتاد الحربي[1].

استمر الخليفة بن التهامي في تحمله مع الأمير عبئ الدائرة التي تحتوي على نساء وأطفال وجرحى المعارك، رغم الحصار المفروض عليه من الجهتين الفرنسي من الشرق والمغربي من الغرب[2].

وفي خضم هذه الظروف لم يجد الأمير مفر سوى الالتجاء مرة أخرى إلى المغرب وهي خير الأمرين رغم أنه غير مرحب به فيها، ومكث مدة لابأس بها في سلوان وقد أعلن الشلح طاعتهم له، وأصبح يعاقب المتمردين عليه بسجنهم في حفرة تحت الأرض تتسع لثلاثة أفراد ويقوم بحفرها الشخص المعاقب نفسه ليجلس فيها، ومن بين المعاقبين بهذه الطريقة رجل يقال له المولود بن عراشي، وآخر يدعى سي المولود بن طالب رفقة أخاه سي أحمد بوطالب، الذين تمكنوا من الفرار نحو فاس وكلهم حقد على الأمير، فسعوا إلى تحريض السلطان على عبد القادر وأنه يسعى إلى الإطاحة بملكه كما حرضوه على الخليفة بوحميدي الذي قتل عامله الأحمر وغيرها من الكلمات السامة التي تثير الضغينة

[1]. عبد القادر زاير، مرجع سابق، ص ص48-49.

[2]. المرجع نفسه، ص49.

وتشعل الفتنة، ثم أشاروا عليه بأن يبعثهم مع جيش لمحاربته حتى يحبطوا جميع دسائسه التي يدبرها ضده فصدقهم وبدأ يفكر في إرسال الجيش فعلا[1]، ونسي قول الله تعالى: « **يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين**»[2] هذا في الوقت الذي كان فيه عبد القادر يستعد إلى إرسال هدية مع الخليفة البوحميدي إثباتا لولائه للسلطان بعدما أشار بعض المقربين عليه بذلك لتحسين العلاقات المكهربة منذ حادثتي الأحمر وقلعية من بعدها[3].

وقد بعث الأمير بخليفته البوحميدي إلى السلطان في خريف 1263هـ/1847م ، لكنه لم يكن مرتاحا كثيرا للموضوع إذ شعر بالخوف على ماقد يواجه صديقه المقرب هناك[4]، ومع ذلك كان لابد أن يرسله ليثبت له حسن نيته ويحاول إقناعه لآخر مرة بتركه يذهب إلى الصحراء المغربية دون عرقلة سيره[5]، وبالفعل استطاع البوحميدي فيما بعد أن يكسب ثقة السلطان الذي نفذ له رغبته في الاستقرار بفاس وأكثر من هذا منحه بيت من أجمل البيوت هناك إضافة إلى منحه راتب شهري يعيش منه، وكان يتجول في المغرب كما يشاء حيث سمح له بزيارة ضريح القطب مولاي عبد السلام، ودار وزان، لكن تدخل دعاة الفتنة بينهما من جديد أفسد كل شيء بإيحائهم إلى المولى عبد الرحمان بأن البوحميدي يهدف من وراء هذه التحركات التجسس على المخزن، وهكذا أخذت الفكرة تكبر في ذهنه إلى أن سجنه ثم سممه ومات، وبالطبع تألم كثيرا الأمير عبد القادر بعدما وصله الخبر وندم على بعثه[6].

---

[1]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص ص244.

[2]. سورة الحجرات، الآية 06 .

[3]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص ص244-245.

[4]. برونو إيتين، مصدر سابق، ص234.

[5]. إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر...، مرجع سابق، ص129.

[6]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص246.

وتستمر مضايقات الحاكم المغربي للأمير على أراضيه وهذه المرة اهتدى إلى الضغط عليه بواسطة قبائل المهاجرين خاصة من بني عامر والحشم لأنه يعلم مكانتهم عنده كونهما من أوائل القبائل الجزائرية التي بايعته على الإمارة، وقد لحق بقبيلة بني عامر الكثير من المآسي على يد رجال المخزن في المغرب فمنهم من قتل ومنهم من تم سبيه وبيعه في أسواق العبيد هناك[1]، وذلك بتاريخ / 04 محرم 1264هـ11/ ديسمبر 1847م خشية تنامي نفوذ الأمير في البلاد[2]، لأن قبائل بني عامر والحشم والجعافرة كان لهم دور كبير في تمويل عبد القادر بالمقاتلين[3]، علاوة على تراجعهم عن قرار خروجهم من الدائرة[4].

لكن الناصري له رأي آخر حول هذه الواقعة فهو يرى أنه بعدما أصبح الأمير عبد القادر يطمع في ملك السلطان منذ هزيمة إيسلي، قدم هؤلاء القبائل عمدا للحاكم المغربي على أساس أنه يريد منه قبولهم عنده كلاجئين فوافق هذا الأخير على طلبه شفقة على حالهم، لكنه في الحقيقة كان يجهزهم ليكونوا عونا له في اعتلاء العرش المغربي عندما تحين الفرصة المناسبة، وما إن تفطن المولى عبد الرحمان لهذه المكيدة سارع إلى بعث القائد إبراهيم بن أحمد الأكحل لهم قبل أن يصل إليهم عبد القادر الذي كان في طريقه للالتحاق بهم، وحسب وجهة نظرنا نعتقد أن هذا أمر مستبعد لأن الأمير عبد القادر لو كان طامعا في الحكم لما ضيع أكثر من مرة الفرص التي جاءته على طبق من فضة لينقلب على السلطان خصوصا وأن المغربيين أنفسهم ينتظرون أي إشارة منه ليقفوا إلى جانبه في هذا الموضوع لكنه رفض، المهم أن قبائل الحشم وبني عامر لحقت بها معاناة كبيرة بعد هذه

---

[1]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص55.

[2]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص327.

[3]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص55.

[4]. محمد السعيد القاصري، مرجع سابق، ص110.

الواقعة لدرجة أنهم« **كانوا يقتلون أبناءهم ونساءهم بأيديهم فرارا من السبي والعار، ثم جعلوا يقتلون أنفسهم حين تحققوا أنهم في قبضة الأسار**»[1].

ولم يكتف السلطان بهذا فحسب بل أرسل ولديه محمد وسليمان على رأس جيش لمحاربة الأمير عبد القادر، وبينما هم في مخيماتهم باغتهم هذا الأخير فجأة لما علم بخبر توجههم إليه، مفضلا أن يكون هو المبادر عملا بمبدأ:«**أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم**» وذلك ليلة 04 و5 محرم 1264هـ/11 و12 ديسمبر 1847م ودخل معهم في مواجهة عسكرية انتهت بانسحاب الأمير إلى مكان قريب من المعركة، وتكرر القتال بين الطرفين يوم 16 ديسمبر بعدما عجز أبناء السلطان عن تحقيق غرضهم في المعركة السابقة الذي جاؤوا لأجله، لكنه تمكن من إلحاق الهزيمة بهم على الرغم من أنهم واجهوه رفقة خمسة آلاف رجل، ماجعل الأمير محمد يزيد إصرارا ويقرر مواجهة الأمير عبد القادر هذه المرة بكل مايملك من قوات وكان عدد كبير جدا يصعب مقاومته[2].

ومع ذلك كانت الغلبة لصالح عبد القادر بعدما خاض معركة شديدة الضراوة مع الطرف المغربي[3]، وقد عاد ومعه مدفعين كانتا ملكا للأمير محمد[4]، وفي تلك الأثناء كان هناك طرف ثالث يراقب تطورات هذا القتال دون تدخل وهو الجنرال الفرنسي دو لامورسيير وتحت تصرفه خمسين ألف جندي[5]. أكثر ما كان يثير الاستغراب والإعجاب في نفس الوقت بالأمير عبد القادر هي الانتصارات التي كان يحققها ضد الأعداء حتى وهو في أصعب ظروفه، بمعنى أنه لما كان يلحق هزائم بالفريق الذي يواجهه هذا لا يعني أنه كان في حالة تجهز جيدة من ناحية وفرة المؤونة والذخيرة، بل بالعكس كان يعاني من نقص فادح فيها خاصة خلال الأعوام الأخيرة من مقاومته ومع ذلك نجده في

---

[1]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص56.

[2]. إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر...، مرجع سابق، ص ص130-132.

[3]. مصطفى نويصر، مرجع سابق، ص41.

[4]. بن عودة المزاري، مصدر سابق، ص248.

[5]. مصطفى نويصر، مرجع سابق، ص41.

أغلب الأحيان كان ينجح في معاركه، لأنه صاحب رسالة نبيلة ويقاتل لأجل نصرة الحق[1]، وهو مايجعلنا نستحضر قول الله تعالى:« **وكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله**»[2]، ورغم أنه تمكن تحقيق النصر على الجيش المغربي في هذه المعركة إلا أنه شعر بصعوبة المواصلة في هذا الطريق مستقبلا، فمن جهة تزايد الحصار عليه من الطرف الفرنسي والمغربي، ومن جهة أخرى قلة الأسلحة والذخائر[3]، دون أن ننسى أن جل القبائل الجزائرية قد أصبحت تحت كنف الاستعمار الفرنسي مجبرة[4]، لذا قرر الذهاب إلى بني يزناسن الذين وجد فيهم الملجأ الآمن الذي كلما ضاقت به الظروف يعود إليه[5]، فوصلها بعدما عبر واد ملوية يوم 13 محرم 1246هـ/21 ديسمبر 1847م ثم قال: « **صدقوني لقد انتهى الجهاد، فلنعترف بالواقع، والله شهيد على أننا صارعنا بكل ما ملكنا من قوى...**»[6] .

وبعد تفكير عميق لعبد القادر ومشاوراته مع قادة جيشه صمم على أن يعلن استعداده لوقف القتال بتاريخ 15 محرم1264هـ/23 ديسمبر1847م للجنرال لامورسيير (Lamoriciere) الذي رحب بالفكرة كثيرا وطلب منه إملاء شروطه، ثم اجتمع الأمير معه في منطقة سيدي إبراهيم، وهناك احتمال أن يكون تنظيم الفرنسيين لعملية تسليم عبد القادر نفسه في هذه المنطقة بالذات أمرا متعمدا لأنها شهدت على هزيمتهم أمامه مرتين

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص327.
[2]. سورة البقرة، الآية 249.
[3]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص327.
[4]. عبد القادر زاير، مرجع سابق، ص49.
[5]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص327.
[6]. برونو إيتين، مصدر سابق، ص236.

من قبل فأرادوا الانتقام منه بجعله يشعر بنوع من الذل والشماتة ويدرك أن أيام عزه قد ولت، ليتوجهوا بعدها إلى ميناء الغزوات أين التقوا الحاكم العام دومال (Daumale)[1].

واختار الأمير أن يعلن وقف قتاله للنصارى ولا يتوجه للسلطان المغربي المتخاذل معه، معتبرا العدو الصريح أشرف بكثير من الصديق الماكر[2].

واستمرت المفاوضات التي تمت بجامع الغزوات بين عبد القادر أما في الجانب الآخر كان الجنرال لامورسيير (Lamoriciere) والدوق دونمور (Dunmore)[3] مدة ثلاثة أيام من خلال الممثلين سعى خلالها الطرف الفرنسي إلى إقناع الأمير الذي بقي يدرس الموضوع جيدا بالإمضاء على اتفاقية الصلح وفي النهاية وافق عليها بشرط أن يسمح له بالذهاب إلى دولة من المشرق العربي[4] ، مع ضرورة حماية أتباعه الذين بقوا في الجزائر[5]، لكن فرنسا أخلت بالوعد ولم تبعثه المشرق كما طلب وإنما جعلته أولا يمكث مدة مدة طويلة في الميتروبول لتضمن هدوءه تجاهها[6]، وبعد خمس سنوات أي في 1855م حتى أذنت له بالتوجه نحو دمشق التي أكمل باقي حياته فيها إلى أن توفي عام 1883م[7].

اضطر الأمير عبد القادر إلى إنهاء مقاومته بعد مضي خمسة عشر سنة كلها بطولات واقتحام للعقبات بكل جرأة وشجاعة حتى الجيش الفرنسي المشهور بقوته لم يستطع إيقافه واعترف بشرعية دولته في الغرب الجزائري، لكن الأمر الذي غير الموازين

---

[1]. مفيدة سكفالي، يوميات الشيخ العلامة الحفناوي بديار، تح : القسم الخاص بالأمير عبد القادر، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص المخطوط العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010م، ص60.

[2]. أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص41.

[3]. عبد القادر زاير، مرجع سابق، ص49.

[4]. عبد الله شريط ومحمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البحث، قسنطينة، 1965م، ص204.

[5]. أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص41.

[6]. عبد الله شريط ومحمد الميلي، مرجع سابق، ص204.

[7]. عبد الأمير هويدي الحيدري، الأمير عبد القادر الجزائري ودوره السياسي والعسكري، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مج17،ع2،(دس)، ص491.

هو التحاق السلطان المغربي بصف العدو، فأصبح عبد القادر بذلك بين كفي كماشة ورغم كل محاولاته للاستمرار أكثر لم يستطع إكمال الجهاد، وحتى بعدما أوقف القتال وتم التوجه به إلى فرنسا بقي غير معترف بشرعية الحكم الفرنسي في الجزائر، لذا عاش كبيرا في نظر الشعب الجزائري والمغربي بل والعدو الفرنسي أيضا كان يحترمه ويجله، وفي المقابل فقد الحاكم المغربي هيبته لدى رعيته وحتى لدى الأجانب وهو ما سنتحدث عنه في المبحث التالي[1].

المبحث الثاني: انهيار السمعة العسكرية للمغرب وبروز التنافس الأوربي (1845-1900)

لقد حطمت هزيمة السلطان في معركة إيسلي الشهرة العسكرية التي كانت تتمتع بها بلاده دوليا وجعلته صغيرا في عين رعيته، بعدما حققت في الماضي إنجازات وانتصارات شتى في هذا المجال العسكري، فمن المغرب انطلق الفاتحون المسلمين إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، وفيه تعاقبت حضارات إسلامية قوية مثل دولة المرابطين والموحدين، ليليها نصرها في معركة وادي المخازن الشهيرة على البرتغاليين، وقدرة سلاطين المغرب بعد ذلك في إبقاءه مستقل عن الدولة العثمانية خلافا لباقي دول المغرب العربي بفضل قوته حيث كان قراصنة سلا يشكلون مصدر رعب للسفن الأوربية التي تجبر على دفع أتوات لتمر في البحر المتوسط، كما كان يفعل بالضبط رياس البحر العثمانيين في الجزائر[2].

كل هذا ذهب هباءا منثورا لتبدأ صفحة جديدة من تاريخ المغرب تروي حالة الذل والمهانة التي لحقت به منذ هزيمة إيسلي، وأسباب هذه الهزيمة الساحقة واضحة على اعتبار أنه لا مجال للمقارنة بين الجيش الفرنسي الذي كان له من المهارات والأسلحة

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص172.

[2]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 88.

المتطورة ما يخوله الفوز بأقل الأضرار، وبين الجيش المغربي الذي كان يفتقد للتنظيم آنذاك[1].

فعلى المستوى الداخلي كانت هذه الهزيمة المهينة للسلطان التي فرضت عليه قبول جميع شروط فرنسا للصلح كفيلة بأن تجعل شعبه يحتقره[2]، ويكون ناقما عليه وفي انتظار أول فرصة لخلعه[3]، فقد نادى الكثير من القبائل بالقيام بثورة ضده[4].

في ظل هذه الظروف كان الأمير عبد القادر على تواصل دائم برجال كانت لهم مناصب مرموقة في الدولة المغربية، وحتى مع كبار التجار ليعرف آخر الأخبار في المغرب و علاقات سلطانها بالفرنسيين، فأكدوا له جميعهم خبر الاتفاق الفرنسي المغربي[5]، الذي اعتبره المغربيين وصمة عار وخير دليل على عجز دولتهم، وفكروا للتخلص من التدخل الفرنسي في شؤونهم أن يبايعوا شخصا قويا عادلا يحكمهم بدل المولى عبد الرحمن فلم يجدوا أفضل الأمير عبد القادر لكي يقوم بهذه المهمة وعرضوا عليه الأمر بواسطة زعماء بعض القبائل لكنه رفض ذلك[6].

وهذا دليل واضح على أن عبد القادر كان كل هدفه هو تحرير البلاد والعباد من بطش الأعداء ولم تكن له نية في السلطة ومنافسة الحاكم المغربي في ملكه[7]، بقوله:« **لقد رفضت عرض مغريا وجه إلي بطريقه إجماعية، ليس فقط لأن ديني يمنعني من مضرة حاكم اختاره الله وعينه، ولكن أيضا... بعد أن عرفت المغرب بمشاكله الداخلية، شعرت**

---

[1]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 124.

[2]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 501.

[3]. محمود شاكر، التاريخ الاسلامي: التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م، ص 226

[4]. علي محمد محمد الصلابي، مرجع سابق، ص 501.

[5]. شارل هنري شرشل، مصدر سابق، ص 225.

[6]. نور الدين بلعربي ، مرجع سابق، ص 109.

[7]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 325.

أن ذلك سيقتضي مني على الأقل اثنان عشرة أو خمس عشرة سنة... لكي يكون في استطاعتي أن أفرض القانون وأن أجعل حكومتي محترمة»[1].

بعدما رفض الأمير عبد القادر عرض الأعيان الذين كانوا مؤيدين له وأغلبهم من قبائل بني يزناسن قرروا أن يستمروا في دعمه على تخليص بلاده من الأعداء ضاربين بأوامر المخزن في الابتعاد عبد القادر عرض الحائط وفاءا وتقديرا لهذا البطل، وبطبيعة الحال لم يبق السلطان عبد الرحمن مكتوف الأيدي حيال عصيان بعض رعاياه أوامره فما كان منه إلا أن لجأ إلى سياسة الإغراء واللين أحيانا، وأحيانا أخرى كان يضطر إلى استخدام القوة لإبعاد هذه القبائل عن الأمير[2].

وبالإضافة إلى مبايعة المغربيين للأمير عبد القادر نجد كذلك من مظاهر زوال الهيبة الداخلية للسلطان المغربي زيادة حركات التمرد عليه أكثر من السابق، إضافة إلى الزيادة في أرقام المتهربين من القيام بالخدمة الوطنية وكل التكاليف المفروضة على الرعية، فبدأت سلطة المخزن تفقد سيطرتها على مواطنيها، ولم تعد قادرة على فرض الأمن، كل هذا أثر سلبا على مداخيل بيت المال المتضرر من الغرامة الحربية[3].

أما على المستوى الخارجي فقد تهافت الأوربيين بمختلف جنسياتهم على المغرب بعد زوال العارض الذي يمنعهم من دخولها والمتمثل في سياسة العزلة عن العالم الغربي التي انتهجها سلاطين المغرب واستطاعوا الحفاظ عليها لسنوات طويلة بفضل القوة العسكرية التي كانوا يتمتعون بها[4]، فبدأت أولا المبادرات الأجنبية بمحاولة اكتشاف المغرب ومن ثم السعي لاستغلاله بعد أحداث سنة 1260هـ/1844 م وما تبعها من وقائع، حيث ظهرت

---

[1]. شارل هنري تشرشل، مصدر سابق، ص 225.

[2]. عكاشة برحاب، أولاد البشير...، مرجع سابق، ص3.

[3]. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985م، ص 19.

[4]. ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية،2011م، ص285.

العديد من الدراسات السيوسيولوجية والأنثروبولوجية الفرنسية للتعرف على واقع الحياة الاجتماعية من عادات وتكوينات قبلية داخل المغرب وكذلك في الحياة السياسية وأهم العناصر الفاعلة فيها من رجال الزوايا ورؤساء القبائل، كل هذا لدخول المغرب بأقل تكاليف ممكنة عكس الجزائر التي احتلتها عسكريا، فأرادت تجنب ذلك مع جارتها المغرب وسعت إلى أن تجعل العاملين الدبلوماسي والعلمي هما المحددان لاحتلالها، وليس العامل العسكري[1].

لقد كان المغرب بلد مجهول لدى الأوربيين حيث أنهم لا يعرفون شيئا عن نمط الحياة داخله رغم قربه الكبير من إسبانيا ويعتبرون أهله بربر متوحشين يجب تزويدهم بالحضارة الأوروبية وفي ذلك إشارة لإقصائهم من دائرة العروبة، وقد ورد في مقال لسعيد بنسعيد العلوي تحت عنوان:" صورة المغرب الاستشراف الفرنسي المعاصر تعبير لجغرافي فرنسي يدعى أونسيم ريكليس عن هذه البلاد بقوله:« **المغرب أحد بلدان العالم المجهولة لنا، إذ بالرغم من وجوده قيد كيلومترات قليلة من إسبانيا،... فإن الأوروبيين مبعدون عن هذا البلد الجميل بدافع التعصب الديني، وبفعل همجية لا تليق بمن يفخرون بانحدارهم من أصلاب مغاربة قرطبة وغرناطة**»[2].

فجاءت الدراسات الفرنسية حول المغرب المجهول بالنسبة للأوروبيين لهدفين الأول تمثل في حماية مستعمرتها الجديدة من ذلك البلد الغريب، والهدف الثاني لأطماعها في التوسع داخله في إطار سياستها الهادفة إلى السيطرة على كل القارة الإفريقية، ومنع المنافسين لها من احتلالها خاصة منذ زوال الهيبة العسكرية للمغرب، فكان لابد من جمع

[1]. محمد مزيان، المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية ومشروعية الغزو والإلحاق، مجلة عمران، ع 17/5، (دم)، 2016م، ص110

[2]. سعيد بنسعيد العلوي، صورة المغرب في الاستشراف الفرنسي المعاصر، مجلة الاجتهاد، ع25، بيروت، 1994م، ص102.

أكبر قدر من المعلومات عنها كي تساعدها على تنفيذ خطتها بسهولة[1]، وقد كانت أسفار الرحالة الفرنسيين إلى المغرب– وكلهم ينتمون إلى فئات اجتماعية ميسورة– تتم بتمويل من بعض المؤسسات العلمية الكبيرة والمدعمة بدورها من الحكومة الفرنسية بباريس أو الجزائر[2]. وهكذا أصبح دخول المغرب سهلا على كل من كان له طموح فيه، ومن بين أهم هذه الدول المنافسة لفرنسا نجد إسبانيا التي هي الأخرى راحت تخطط لكيفية فرض سيطرتها على المغرب الضعيف وتكثر من تحرشاتها به، وقد اتخذت من حادثة اعتقال قنصلها الجديد في المغرب ذريعة للدخول إليه وتأديب السلطان الذي مس بسمعتها[3].

وكانت إسبانيا قد اقترحت على كل من فرنسا وإنجلترا سنة 1851م تنسيق الجهود للقيام بهجوم مشترك ضد سواحل الريف، لكن انشغال هاتين الدولتين آنذاك بحرب الشرق جعلهم يوجهون أنظارهم بعيدا عن المغرب فقامت بتأجيل فكرتها قليلا، لكن بحلول سنة 1276هـ/1859م أخذت تخطط لتنفيذ المشروع[4]، وهكذا وجد المخزن نفسه مرة أخرى أمام مواجهة عسكرية غير مستعد لها على اعتبار أن إسبانيا هي قوة من الدرجة الثانية[5]، مستغلة بذلك الأوضاع الداخلية الغير مستقرة للمغرب وراحت تفتعل المشاكل بين حامية مليلة وقبيلة قلعية وصلت حد المواجهة المسلحة بين الطرفين[6].

---

[1]. محمد مزيان، مرجع سابق، ص 110.

[2]. سعيد بنسعيد العلوي، مرجع سابق، ص 104.

[3]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 89.

[4]. ميكيل مرتين، الاستعمار الاسباني بالمغرب(1860– 1956م)، تر: محمد الشاوي، رويدو إيبركو، باريس، 1878م، ص57.

[6] . مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص 77 .

[6]. لبنى بورزيمي، الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية– قانونية، مجلة البحثية،ع1، (دم)، 2013م، ص6.

فانشغل السلطان بالحرب مع إسبانيا ولم يركز على حركات التمرد القائمة في شرق المغرب ممن بايعوا الأمير عبد القادر سابقا على تولي حكمهم[1]، وفي الأخير تم التوقيع على اتفاقية للحدود مكونة من ستة فصول في تطوان من طرف الوزير السيد محمد الخطيب نيابة عن السلطان عبد الرحمن، وممثل الملكة إيزابيل الثانية السيد دون خوان بلانكوديل فال (Don Juan Blanco del vall) وذلك بتاريخ 24 محرم 1276هـ / 24 أوت 1859م، وأهم ما اشتملت عليه هذه المعاهدة هو إنشاء منطقة محايدة بمقتضى البند الرابع، كما تم التطرق في البند السادس إلى جزيرة بادس النكور (الحسيمة)، لكن اسبانيا خرقت البنود ببنائها حصون من الطرف الخارجي للمنطقة المخصصة لها لرعي الأغنام[2].

قام سكان منطقة أنجرة المجاورة لسبتة بمقاومة التجاوزات الإسبانية فوجدها أودونيل (Odonnell) فرصة سانحة للهجوم على المغرب[3]، فهذه القبيلة تتقبل ذلك الوضع وقام أفرادها بهدم تلك الحصون، فما كان من السلطات الإسبانية إلا أن تدخلت لمعاقبة المسؤولين عن تلك الهجمات، وما إن رضخ السلطان لإرادة الاسبان تجنبا للحرب، استغلت هذه الأخيرة الوضع بمطلب جديد هو ضم بليونش إلى مدينة سبتة،[4] فرفض السلطان محمد بن عبد الرحمن ذلك[5].

لذا ما كان على إسبانيا إلا أن تعلن الحرب بتاريخ 25 ربيع الأول 1276هـ/22 أكتوبر 1859م بعد موافقة جميع الأحزاب السياسية، تحت غطاء "غسل العار من شرف

---

[1]. عكاشة برحاب، أولاد البشير...، مرجع سابق، ص 3.

[2]. لبنى بورزيمي، مرجع سابق، ص 6 .

[3]. ميكيل مرتين، مرجع سابق، ص58.

[4]. مدينة سبتة: هي مدينة مغربية تقع في أقصى الجزء الشمالي للمغرب وتطل على البحر الأبيض المتوسط ، مقابلة شبه جزيرة جبل طارق، وهي على شكل شبه جزيرة مستطيلة تزيد انحدارا كلما اتجهنا نحو الغرب، في حين ترتفع شرقا، وتقع قريبة من مدينة تيطوان. ينظر: محمود صالح، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب وإسبانيا(الدوافع والأهداف)، المجلة السياسية والكروية، (دع)، (دم)، (دس)، ص143.

[5]. لبنى بورزمي، مرجع سابق، ص6.

إسبانيا" ومؤكدة أنها لا ترغب في أي توسع داخل المغرب، ومن جهتها أشاعت الصحافة الإسبانية أن هذه الخطوة بمثابة حرب صليبية مقدسة، وانطلق الجيش الإسباني رسميا مع بدايات سنة 1860م باتجاه جنوب سبتة، ليصل إلى تطوان في 13 رمضان 1276هـ/4 أفريل1860م التي أحكم سيطرته عليها بعد يومين[1]، بقيادة الماريشال دونال (Donnel)، كما تم محاصرة طنجة وقصف العرائش، واشترط الطرف الإسباني على المغرب دفع عشرين مليون ريال للخروج من تطوان[2].

ونجد مرة أخرى التدخل البريطاني في مسألة الوساطة بين المغرب وأعدائها، حيث سعى نائب بريطانيا في المغرب جون دارموند هاي(John Drummond-Hay) لدى السلطان المغربي لإقناعه بضرورة القبول بشروط إسبانيا للصلح لأنه لا يوجد أي حل آخر في الوقت الراهن، وأن قواته لن تستطيع الصمود ومحاصرة المدينة مهما كان لديها من الشجاعة وكثرة العدد، على أن تعمل المغرب في المستقبل على تطوير جيشها وتوفير كل المستلزمات العسكرية المختلفة لمجابهة القوى المعادية[3].

فوقعت اتفاقية تجارية مذلة مع إسبانيا في 17 جمادى الأولى 1278هـ/20 نوفمبر1861م تحتوي على أربع وستون مادة جلها تخدم مصالح الطرف الإسباني حيث تمنح امتيازات لقناصلها ورعاياها على أرض المغرب، الذين أصبح لهم حق الإقامة فيها وحق قطع أشجار غاباتها وتصديرها، وأكثر من هذا أصبح ملزم على السفن المغربية أخذ تصريح مسبق من عند إسبانيا قبل التوقف في موانئ الريف، إضافة إلى حق الأسطول الإسباني في صيد السمك والمرجان بسواحل المغرب[4].

---

[1]. ميكيل مرتين، مرجع سابق، ص ص58-59.

[2]. لبنى بورزيمي، مرجع سابق، ص 6.

[3]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص89.

[4]. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية...، مرجع سابق، ص ص16-17.

وكان من تداعيات زوال هيبة المغرب الدولية كذلك الإعلان عن استقرار أربع شركات فرنسية، وشركتان إنجليزيتان في سنة 1270هـ/1853م يتنافسون فيما بينهم في مجال تجارة الأصواف والحبوب، لكن سنة 1273/هـ1856م هي التي كان لها التأثير البارز على سيادة المغرب لأنه تم فيها عقد اتفاقية بمقتضاها فتحت المغرب أبوابها أمام

البضائع الأجنبية[1]. مع بريطانيا تحديدا يوم 10 ربيع الثاني 1273هـ/ 9 ديسمبر 1856م ومنذ هذا التاريخ أصبح من حقها اختيار من تشاء من السكان المحليين ليخدموها في المدن الساحلية المغربية الذين يسقط عنهم دفع الضرائب، وجاءت بعدها معاهدات أخرى مع بريطانيا منحت لرعياها حق السكن والانتقال بحرية إلى المغرب، كما أنشأت لهم محاكم قنصلية خاصة بهم يكون فيها القضاة بريطانيين، أما إذا كان أطراف الدعوة مشتركين من مغربيين وإنجليز يكون القضاء مشترك من كلا الدولتين[2].

ومن حق التجارة التي اعتبرت كأول امتياز منح للأوربيين بأراضي السلطان تعدت الامتيازات إلى أبعد من ذلك فأصبحت تشمل القضاء والإقامة، والإعفاء من الضرائب العامة، وحرية اتخاذ وكلاء من السكان المحليين الذين حتى هم استفادوا من امتيازات وحمايات أجنبية[3].

وقد كان الاهتمام الإنجليزي بالمغرب أقل من اهتمام فرنسا بها، حتى أنه في الوقت الذي كانت تقوم فيه هذه الأخيرة بدراسات مختلفة للتعرف على هذا البلد من مختلف النواحي نجد أن الإنجليز يعرفون عنه سوى الخريطة، حتى أن الكثير منهم ظل لفترة طويلة يظن أن سكان المغرب سود، لكنها مع مرور الوقت بدأت تسعى هي الأخرى إلى

---

[1]. علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية (1851 – 1947م): دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م، ص5.

[2]. محمد العواد، آلية الإصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي تجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مجلة كان التاريخية، ع34، (دم)، 2009م، ص30.

[3]. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية...، مرجع سابق، ص ص13-14.

أن إبرام بعض الاتفاقيات التجارية مع السلطان المغربي ويمكن إرجاع ذلك إضافة للعامل المتعلق بضعفها العسكري بعد هزيمة إيسلي والتسهيلات الممنوحة للأجانب إلى الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله، وما خولها لذلك هو إطلالها على البحر من جهتين المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا الذي يشكل طريق تجارة في ما وراء البحار، كما أنها منطقة رابطة بين دول جنوب غرب أوربا وجنوب إفريقيا الخاضعة للاحتلال الإنجليزي، ومنذ سنة 1856م إلى غاية سنة 1892م لم تبرم بريطانيا الكثير من الاتفاقيات مع المغرب لأنها لم تكن تهدف لضمه إلى أراضيها[1].

لقد سجل القرن التاسع عشر ميلادي العديد من الهزائم العسكرية للمغرب، من أشهرها بعد معركة إيسلي حرب تطوان1859-1860م التي أكدت على ضعف هذا البلد الذي فشل في استرجاع سبتة ومليلية، وسمحت للأجانب بدخوله بكثرة متى شاءوا وكيفما شاءوا دون أن يعترض أحد طريقهم أو يسألهم عن الترخيص الذي لا يملكونه، أدى هذا إلى اتساع نشاطهم التجاري الذي امتد إلى القرى والأرياف الداخلية ولم يبق مقصورا في السواحل[2].

وفي05 ربيع الأول 1280هـ/19 أوت 1863م أمضى المغرب على اتفاقية أخرى لكن هذه المرة مع فرنسا التي ادعت أنها تهدف من ورائها التقليل من ظاهرة الحماية القنصلية للدول الأوربية على أساس أنها مؤقتة تزول بمجرد انتهاء العمل معهم، لكنها في حقيقة الأمر تفتح الباب على مصراعيه أمام التجار والقناصل الفرنسيين من خلال خلق امتيازات جديدة لهم في المغرب لم يكن معترف بها من قبل بصفة صريحة، ومنحت حق الحماية الدائمة للبعض التي تتعدى من الشخص نفسه الممنوحة له إلى زوجته وأولاده، مع عدم السماح بتوريثها[3].

---

[1]. ناهد إبراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص ص 289-290.

[2]. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية...، مرجع سابق، ص18.

[3]. المرجع نفسه، ص ص26-27.

مع احتدام المنافسة الأوربية على المغرب وتنامي الأطماع عليها أصبحت الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة المسألة المغربية، فتقرر القيام بمؤتمر مدريد الذي بدأ أول اجتماع يوم10جمادى الآخرة 1297هـ/19 ماي 1880م بقصر الحكومة في مدينة مدريد وانتهى في يوم 3جويلية بعد 16 جلسة، تم فيه التأكيد على المعاهدات التي أبرمها المغرب خلال القرن التاسع عشر ميلادي مع باقي الدول الأوربية[1]، وأعطت للحمايات القنصلية صبغة[2].

وفي سنة 1317هـ/1899م جرت محادثات بين وزير الخارجية الفرنسي ليون إي كاستيو Léon y Castillo ونظيره السفير الإسباني بفرنسا بشأن تنفيذ مشروع استعماري جديد في المغرب ، لكن كانت دائما فرنسا تسعى إلى أن تكون لها حصة الأسد في المستعمرات الإفريقية وهو ماحال دون الوصول إلى اتفاق نهائي بينهما، وأصبحت الحاجة ملحة إلى عقد مؤتمر يتم فيه اقتسام أجزاء من إفريقيا الغربية بخليج غينيا وشواطئ الصحراء الغربية، وهو ما تم فعلا بتاريخ30 صفر1318هـ/ 27 جوان 1900م/[3].

وكانت الصحافة الأجنبية وسيلة هامة بأيدي الدول المتنافسة لتحقيق أغراضها التوسعية حيث أنهم استخدموها في نشر أفكار تخدم مصالحهم وتساعد على جعل الرأي العام المغربي والعالمي يتقبل ما يرمون إليه دون أي انتقاد، كما أنه بواسطتها يكونوا على معرفة بما تخطط له كل واحدة منهم، وبرز دورها خاصة بعد دخول الطباعة إلى المغرب بشكل واسع سنة 1300هـ/1883م التي مثلت الانطلاقة الفعلية للصحافة في البلاد، والصحف الثلاثة الأولى هي: جريدة(Al moghreb Al Aksa) الأسبوعية الناطقة باللغة الإسبانية ثم أصبحت تكتب باللغة الإنجليزية، والجريدة الأسبوعية الأخرى باللغة

[1]. لبنى بورزيمي، مرجع سابق، ص9.

[2]. عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية...، مرجع سابق، ص103.

[3]. إبراهيم حركات، ج3، مرجع سابق، ص ص309-310.

الفرنسية(Le Réveil du Maroc)، كلاهما تأسس سنة 1300هـ/1883م، أما الصحيفة الثالثة هي (The Times of Morocco) ظهرت سنة 1301هـ/1884م باللغة الإنجليزية[1].

وكان من نتائج انفتاح المغرب على الخارج رغما عنه بعد اتفاقية الصلح مع فرنسا هو فقدانه للسيادة على بلده ومعاناته من التدخل الأوربي في شؤونه الداخلية بعد الامتيازات التي جعلتهم[2] يتمتعون بحرية التجارة فيه، وأغرقت أسواقه الداخلية بالبضائع الأجنبية إضافة إلى غلاء الأسعار دون أن يتمكن السلطان من السيطرة على الوضع[3].

وهكذا أصبح المغرب منذ معركة إيسلي1246هـ/ 1844م وحرب تطوان لاحقا تحت رحمة الدول الأوربية التي تتنافس فيما بينها حول المناطق الاستعمارية، حيث أن استقلاله بات مرهونا باتفاق هذه الدول عليه، وأخذت كل واحدة منها تفتعل حوادث حتى تكون هي السباقة إلى فرض الحماية عليه أو على بضعة أجزاء منه[4].

المبحث الثالث: ظهور الإصلاحات في المغرب

في ظل الوضع الكارثي والمهين الذي أصبحت تعاني منه المغرب بعد التكالب الغربي عليها صار قيامها بعمليات إصلاح[5] واسعة أمرا ضروريا لا بد منه لاسترجاع السيادة

---

[1]. جلال بوشعيب فرحي، الصحافة الأجنبية في المغرب الأقصى خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين(1300-1333هـ/1883-1912م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، مج8،ع2، (دم)، 2014م، ص94-97.

[2]. علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات...، مرجع سابق، ص5.

[3]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص54.

[4]. محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1989م، ص216 .

[5]. مفهوم الإصلاح: لغة من الفعل صلح، يصلح، صلاحا، وصلوحا، وهو ضد الفساد، وأصلح الشيء بمعنى أقامه بعد فساده، أما اصطلاحا فهو تهذيب المسلم لنفسه وأخلاقه، ويأتي أيضا بمعنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ينظر: مصطفى هذال خميس وعمر عبد الله نجم الدين، الإصلاح في القرآن الكريم، مجلة كلية الآداب،ع101، ص315.

الوطنية[1]، خاصة في ظل الضغوطات الأوربية الهادفة إلى فرض حرية الملاحة والتجارة لتفوقها التقني والاقتصادي، لذا لجأ المغرب أثناء عهد السلطان عبد الرحمان وابنه محمد إلى الإصلاحات العسكرية[2].

وبصفة عامة شملت إصلاحات المخزن جميع المجالات بداية بالجانب العسكري الذي ركزت عليه أكثر من غيره نتيجة الهزائم التي تعرضت لها،من خلال تنظيم وإصلاح وتجديد الجيش، كذلك الجانب الإداري والسياسي وحتى الصناعي والعلمي من خلال تنشيط الحركة العلمية والقيام ببعثات للدراسة في الخارج، وحتى العلماء كان لهم دور في عملية التطوير نظرا لمكانتهم في المجتمع حيث تمثل دورهم في مخاطبة الناس وتوعيتهم من خطر الوجود الأجنبي الآخذ في التنامي[3].

إذا تطرقنا إلى التفاصيل نجد أن المحاولات الإصلاحية الأولى بدأت في عهد السلطان عبد الرحمان وكانت تنادي إلى إنشاء جيش حديث يتماشى مع متطلبات العصر[4]، ساعدته في هذه المهمة الدولة العثمانية سواء بإعانات رسمية أو غير رسمي[5].

كان الجيش في بدايات حكم السلطان عبد الرحمان يعتمد بصفحة كبيرة على قوة القبائل التالية: الأوداية، الشراردة سكان آزغار، أهل سوس سكان مراكش، شراكة وأولاد جامع، مع الاستعانة بأهل فاس[6] وعبيد البخاري، لكنه بعد ثبوت فشله في المواجهات ضد الأعداء أصبح يسعى إلى إحداث تغيير تدريجي للنظام العسكري من النظام القائم على تجنيد

---

[1]. محمد العواد، مرجع سابق، ص30.

[2]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 137.

[3]. محمد العواد، مرجع سابق، ص28.

[4]. محمد المنوني، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج1، مطبعة الأمنية، الرباط،1973م، ص55.

[5]. علال الخديمي، مرجع سابق، ص 146.

[6]. عبد الرحمان إبن زيدان، إتحاف...، مرجع سابق، ص26.

مجموعة قبائل دون غيرها مقابل امتيازات ضريبية وعقارية، إلى نظام جديد له عناصر ثابتة مكونة من جنود وضباط صف يتلقون رواتب[1].

لكنه كان يسعى إلى إحداث تغيير تدريجي للنظام العسكري من نظام القائم على تجنيد مجموعة قبائل دون غيرها مقابل امتيازات ضريبية وعقارية، إلى نظام جديد له عناصر ثابتة مكونة من جنود وضباط صف يتلقون رواتب[2]، وقد أوكل المولى عبد الرحمان مهمة رئاسة الجيش إلى ولي عهده الأمير محمد[3]، الذي جعل التنظيمات العسكرية للدولة العثمانية التي كان متابع لها قدوته في الإصلاح لأنها كانت سباقة في هذا المجال، فالسلطان سليم الثالث منذ سنة 1792م بدأ بتحديث جيشه بعدما أشار عليه كبار رجال دولته بالاستعانة بمدربين أوربيين لبلوغ المسعى، نفس الشيء قام به محمد علي في مصر[4]، الذي كان يبعث للحاكم المغربي بمجموعة مؤلفات للمغرب بلغ عددها 35 مؤلفا، إضافة إلى إرسال متدربين مغربيين إلى مصر لتعلم فنون القتال[5].

وقد أوكل مهمة تحديث الجيش المغربي التقليدي لمجموعة خبراء في هذا المجال أمثال: علي والخوجة التونسيين، وحمودة الجزائري، لكن الهزائم العسكرية المتتالية للمغرب أثبتت قصور تلك الإصلاحات لاحقا، وأن الاعتماد على الأتراك[6] والمصريين غير كافي، كافي، خصوصا وأنهم وجدوا صعوبة في تطبيق هاذين النموذجين، على اعتبار أنه لا يمكن توفير الشروط الدقيقة التي تمت فيها تنظيمات الأتراك خاصة، غير أن هذا لم يمنع المغرب من الاستمرار في مهمة إصلاح الجيش التي بدأوا فيها، وقد بدأت بعض عناصر

---

[1]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 137.

[2]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص 137.

[3]. عمر آفا، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات والتحولات(1830-1912م)، دار الأمان، الرباط، 2002م، ص215.

[4]. المرجع نفسه، ص115.

[5]. خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856-1886م)، ط2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997م، ص445.

[6]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص54.

النخب المتفتحة تصدر مؤلفات جديدة عن إصلاح الجيش وتطويره، وفي سنة 1262هـ/1846م تم الانتهاء أخيرا من القيام إنجاز عسكري جديد المتمثل في البرج الكبير بمنطقة سلا أو مايطلق عليه "الصقالة الجديدة"، الذي بدأ في إنجازه قبل واقعة إيسلي[1].

وقد أقام للجيش لباس خاص يصلهم كل ستة أشهر، مع الاهتمام بمرتبهم الشهري وتفقد أحوالهم وأبرز مثال على ذلك رسالته إلى القائد الجيلاني بن بوعزة سنة 1267هـ/1851م، يحثه على متابعة قوانين الجيش، وتفقد حالة الخيول ودفع الرواتب[2]، كما أقام للجيش النظامي الذي يعمل إلى جانب الجيش المغربي القديم وزارة مستقلة، وجعل له ضباط الذي بلغ عدده حوالي ستة عشر ألفا، سمي بالعسكر أو النظام[3]، وكان يتمتع بمزيد من التنظيم حيث قسم إلى مجموعات كل واحدة منها تحمل اسم إما للقبيلة التي تنتمي إليها، أو القائد المسؤول عنها، أو المنطقة التي استقرت بها، وهو مكون خاصة من المشاة، تم استحداثه للتقليل من هيمنة قبائل الكيش[4].

ويمكن تقسيم الجيش إلى من أربع مجموعات:

أولا: المشاة يقسمون إلى طوابير متشكلة من 500جندي، وكل طابور له فروعه في المدن مثل: مراكش، طنجة، الصويرة.

ثانيا: الخيالة هم من القبائل، حيث أن كل قبيلة كانت تمد الجيش بألف خيالة مسلحة ببندقية وسيف وخنجر، قسمت إلى رحى مكونة من فئات مئوية، وكل رحى إلى محلات، وضع من الخيالة مئة رجل تقريبا في الخدمة المباشرة للملك، في أيام السلم كانت وظيفتهم الحراسة وفرض الأمن داخل المدن.

---

[1]. عمر آفا، مرجع سابق، ص215.

[2]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص54.

[3]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص140.

[4]. ثريا برادة، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، 1997م، ص ص 281-282.

ثالثا: المدفعية أو الطبجية: تتكون من عناصر تنتمي إلى قبائل المخزن عددها حوالي أربعة آلاف رجل، تأسست في الأساس لحماية المدن الساحلية مثل طنجة، العرائش، الدار البيضاء[1]، وهو أهم ماتم التركيز عليه في عملية التجديد، حتى أنهم لجئوا إلى إرسال بعثات كثيرة للخارج لتكوينهم في هذا المجال[2].

رابعا: القوات العمومية: تتألف من خمسين رجلا تحت رئاسة باشا، وهي موجودة في كل المدن المغربية وحتى خارجها، بالنسبة لداخل المدن تتمثل مهمتها في حفظ الأمن العام ليلا ونهارا، وكذلك الحراسة على دور المخزن، أما وظيفتها خارج المدن فكانت حراسة الطرق والمسالك ومآوي النزلاء، إضافة إلى حماية بعض المنشآت على السواحل المعرضة للتهريب[3].

وكان لابد من الإقتداء بالتنظيم العسكري للجيوش الأوربية التي تمتاز بالانضباط وحسن التكوين، وقد أعطانا الناصري وصف مفصل ودقيق عن تنظيمهم هذا بداية بذكره أنهم يحملون معهم كل الأشياء الضرورية التي يحتاجونها في الحرب مثل: الأغذية، البارود، حتى المرآة والصابون،... وتوضع في أوعية خاصة بحيث لا يتعبهم السير بها، ثم تطرق إلى الحديث عن خيمهم الخفيفة سهلة الحمل، في حين كانت مدافعهم لها عجلات تجرها بغال، وعندما ينطلق الجيش نجده مرتب ترتيبا محكما في شكل صفوف[4].

ويقول المؤرخ مصطفى الشابي أن عملية تحديث الجيش بدأ بصفة فعلية في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان وليس في عهد والده عبد الرحمان بن هشام[5]، فبعد حرب تطوان رأى المولى محمد ضرورة إحداث تغييرات جوهرية على جيشه النظامي، وقبل ابدأ

---

[1]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص140.

[2]. ثريا برادة، مرجع سابق، ص282.

[3]. بهيجة سيمو، مرجع سابق، ص141.

[4]. أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، مصدر سابق، ص95-96.

[5]. مصطفى الشابي، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995م، ص76.

بأي خطوة في هذا المجال قام بمشاورة فقهاء المغرب حول حكم هذا العمل الذي هو بصدده، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على شدة ورع السلطان محمد ودرجة تدينه[1]، وكان جواب علماء الدين المحافظين هو الرفض مبررين ذلك بأنهم يرون فيه إهدار للأموال هذا من جهة، ومن جهة أخرى كونه يشكل خطر على سيادة المغرب من خلال تعزيز الوجود الأجنبي به، وبالفعل كانت هذه العملية فيها مخاطرة بإمكانيات مالية كبيرة وفي المقابل نتائجها غير مضمونة قد تفشل مثلما حدث عندما حاولوا قبلا التحديث بناءا على التجربة التركية والمصرية، كما أن المغرب كانت تعاني في ذلك الوقت من أزمة مالية خانقة وبالتالي تغطية تكاليف الإصلاح ستكون حتما عن طريق أخذ القروض من الخارج[2].

لكن هناك فئة كبيرة من العلماء بعد ذلك التي أباحت له هذا المشروع وشجعته عليه[3]، مثل الشيخ أبو عيسى المهدي بنسودة الذي أباح للملك محمد الرابع استعمال البارود، واصفا إياه بالبدعة المحمودة[4]، هنا عقد العزم على المضي فيه قدما، ومع خروج الإسبان من تطوان كانت إنجلترا هي المبادرة بطلب مساعدة الملك محمد في إصلاح المخزن على النمط الأوربي للنهوض بالبلاد في الجانب العسكري خاصة فقبل ذلك[5].

وكان معنى الإصلاح عند المغربيين من علماء ورجال دولة هو تطبيق لكل ما جاء في الشريعة الإسلامية والاتخاذ من الدين منهج دولة، وهو بذلك يختلف في مقصده عن المعنى المتداول لدى مثقفي المشرق الذين كانوا يستخدمونه بمعنى تصحيح البدع التي دخلت على أمور الدين، أما الأوربيين قصدوا من خلال تشجيعهم للحاكم المغربي على

---

[1]. محمد المنوني، مرجع سابق، ص58.

[2]. محمد العواد، مرجع سابق، ص28.

[3]. خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، مرجع سابق، ص445.

[4]. محمد سبيلا، النخبة المغربية ومتخيل التقنية: بين منتصف القرن 19 والربع الأول من القرن 20، (دد)، (دم)، (دس)، ص14.

[5]. خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، مرجع سابق، ص445.

القيام به فسح المجال للتجارة الحرة في المغرب أمام الأوربيين ومنها يستفيد البلد من ذلك فيتحول لبلد منتج، فالظروف الخاصة التي نشأ فيها الإصلاح في المغرب في إطار التنافس الأوربي حتمت عليه أن يكون له طبيعة خاصة، حتى أنه يوجد بعد الفقهاء كانوا يفضلون استعمال مصطلح التحسين أو النظام بدل كلمة إصلاح[1].

وتجدر الإشارة أن سياسة الإصلاح التي عملت بريطانيا على تجسيدها بالمغرب رفقة فرنسا كانت من بين الطرق التي أدت إلى استغلاله أكثر من إفادته[2]، لأنهم سعوا إلى توطيد مكانتهم وتوسيع نفوذهم فيها[3]، ونذكر من بين ما قدمته بريطانيا تحت غطاء المساعدة هو أسلحة، بعد تفويض من السلطان للتاجر البريطاني فورد حتى يجلب له المدافع من هناك تمكنه من تقوية الدفاع المغربي للمدن الساحلية، وكذلك فوض التاجر الرباطي محمد الدكالي لجلب مدافع من ليڤربول، لكنه في الوقت الذي ذهب فيه كي يساعد المغرب ورطها في مشاكل أكثر لأنه لم يؤد ثمنها كاملا هناك، ونتأسف في هذا الموقف من تأدية رجل أجنبي مسيحي للمهمة التي أوكلها له السلطان، في الوقت الذي فشل فيه ابن البلد وخان الأمانة فأحيانا عدم الإحساس بالمسؤولية والجشع هما اللذان يضعف الدول أكثر من الأسباب الخارجية، وقامت أيضا بريطانيا بتدريب ماينا هز مئتي شاب مغربي على فنون الحرب بجبل *طارق* مدة ثلاث سنوات[4].

واستمر المغرب في جلب العتاد الحربي من الخارج بأثمان باهضة إلى أن تم إنشاء دار السلاح في مراكش التي خفضت من نسبة استيراد الأسلحة قليلا[5]، وأنشأ كذلك وزارة للجيش لها رئيس أعلى يطلق عليه اسم "العلاف الكبير"، وأول من ترأسها هو عبد الله بن

---

[1]. عبد الله بلقريز، الخطاب الإصلاحي في المغرب: التكوين والمصادر(1844-1912م)، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،1997م ، ص21.

[2]. محمد العواد، مرجع سابق، ص29.

[3]. ناهد إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص286.

[4]. خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، مرجع سابق، ص446.

[5]. مرجع نفسه، ص466.

أحمد الجزولي، أما تدريب الجنود فكان الضابط التونسي محمد بن أحمد الخوجة هو من تولى ذلك[1]، وتكون هذا الجيش من خيالة وبعض الرجالة الذين تم وضعهم للمرة الأولى في تاريخ المغرب، كما كان منقسم إلى مجموعة فرق كل فرقة تسمى الطابور الذي يحتوي على900 جندي[2]، ناهيك عن الأجور العالية المخصصة للجنود مقارنة بأجور عمال باقي القطاعات، وهذا لتشجعيهم على التفاني في وظيفتهم الحساسة[3].

ولتغطية التكاليف المتزايدة للجيش فرض على المواطنين دفع إعانة مالية، لأن الجيش هو الذي يحميهم من اعتداءات الصليبيين ومن دونه لن تكون لهم أي تجارة، وكان يركز في دفعها خاصة على كبار التجار في المراسي، حيث أكد على أمناء المراسي أن يجمعوا تلك الإعانات[4].

ومن إنجازاته في هذا المجال أيضا إقامته لحصون جديدة وإصلاحه للقديمة، فمثلا أوصى مهندس فرنسي بإنشاء منار أشقار قرب طنجة بين سنة1861-1864م، وأصلح أسوار مدينة الجديدة، علاوة على تأسيسه لمصنع أسلحة بمراكش اشتهر في الوثائق ب «فبريكة الحبة»[5]، دون أن ننسى دار السلام بفاس التي تحتوي على ثلاثة أقسام: القسم الأول يتم فيه صنع الأسلحة، أما الثاني فكان مخصص للبارود، في حين أن القسم الثالث والأخير ترك ليتم فيه صياغة النقد[6].

صحيح أن الإصلاح العسكري كان أبرز إصلاح شهده المغرب في القرن التاسع عشر، لكن هذا لا ينفي وجود بعد المحاولات الإصلاحية في مجلات أخرى، فبعد المطالبة بإصلاح الجيش بدأت بعدها الدعوة إلى إصلاح جميع المجالات الأخرى سواء

---

[1]. عمر آفا، مرجع سابق، ص116.

[2]. محمد المنوني، مرجع سابق، ص58.

[3]. مصطفى الشابي، مرجع سابق، ص77.

[4]. عمر آفا، مرجع سابق، ص ص116-117.

[5]. عمر آفا، مرجع سابق، ص116.

[6]. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص14.

إدارية، مالية[1]، وحتى التعليم والقضاء[2]، وتفطنوا أخيرا إلى أنهم لم يكونوا ليصلوا إلى تلك الإنجازات العسكرية لولا سعيهم في نفس الوقت على إعمار العقل البشري وتعليم الناس، إضافة إلى الاهتمام بالسياسية والاقتصاد[3].

بخصوص الإصلاحات الاقتصادية فقد دعت إليها الحاجة إلى الأموال لتغطية الديون مع بريطانيا[4]، والغرامة التي فرضتها عليه إسبانيا بعد حرب تطوان، إضافة إلى المطالب المتزايدة للأجنبيين والمحميين المتظلمين بالتعويضات، ناهيك عن حاجة المغرب ذاتها للأموال حتى تنفقها على إصلاحات الجيش وباقي القطاعات، وشملت التعديلات في الجانب الاقتصادي التجارة، الجباية، المالية، والنقدية بالأساس[5]، كما أقام في هذا المجال المجال العديد من المصانع لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التبعية للخارج منها: المطاحن البخارية في كل طنجة ومراكش[6].

بعده أصبحت الحاجة إلى الإصلاح السياسي منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى بدايات القرن العشرين ميلادي، وما ساعد على التفكير فيه هو وجود نخبة مثقفة دافعت عن التحديث فيه، لتقوية الدولة ومنع الدول الأجنبية من المس بسيادتها، وقد تحدث الرحالة والسفراء المغربيين على إعجابهم بدقة التنظيمات السياسية في البلدان الأوربية ومن بينهم السفير إدريس العمراوي الذي زار فرنسا سنة1276هـ/ 1860م وتحدث عن النظام البرلماني فيها، حيث يجتمع مرة في العام الوزراء إضافة إلى مجموعة من التجار

---

[1]. عبد الله بلقريز، مرجع سابق، ص106.

[2]. المرجع نفسه، ص163.

[3]. أحمد كافي، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م، ص55.

[4]. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص14.

[5]. محمد القبلي، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م، ص490.

[6]. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص14.

والفلاحين وأصحاب العقارات يقيمون ماتم إنجازه خلال العام ويتناقشون بخصوص قوانين جديدة[1].

كما كان للجانب العلمي أيضا نصيب من تلك التحديثات لأنهم أصبحوا على وعي بمدى أهميته في نمو وتطور الدولة وأنه سبب التقدم الذي وصل إليه الغرب[2] حيث تم إنشاء مدارس مختلفة منها: مدرسة المهندسين بفاس، والمدرسة الحسينية بطنجة، إضافة إلى إرسال العديد من البعثات العلمية في الفترة الممتدة مابين1860-1276هـ/1318هـ- 1890م إلى مصر التي وصلتها ست بعثات من المغرب، والدول الأوربية بمجموع ثمانية بعثات شملت 350 شخصا[3]، ومنها في سنة 1276هـ/1860م رحلة الحاج الحاج إدريس العمروي إلى فرنسا ورحلة الطاهر بن عبد الرحمان الفاسي الفهري إلى إنجلترا[4].

هذا الأخير الذي صور لنا كل المشاهد التي رآها ضمن رحلته تلك في كتابه الذي عنوانه: "الرحلة الإبريزية" منبهرا بجمال لندن الأخاذ قائلا أنه لم ير مدينة أعظم منها، وقد أعجبه ترتيب الجيش وأسلوبه أثناء الاستعراض العسكري الذي أقيم بحضور الملكة فكتوريا[5].

كما كانت له فرصة زيارة مصانع القنابل والرصاص وكل نوع له مصنع خاص به والملاحظ هو كثرة الآلات المستخدمة في تصنيعها لتسهيل العملية[6]، وكل مايمكن قوله أن الإصلاحات التي قام بها المخزن خاصة منذ سنة1276هـ/ 1860م بهدف تحسين أوضاع البلد والوقوف في وجه الدول الأوربية كانت فاشلة ولم يكن لها أي ثمرة إيجابية،

---

[1]. عبد الله بلقريز، مرجع سابق، ص164.

[2]. أحمد كافي، مرجع سابق، ص46.

[3]. محمد سبيلا، مرجع سابق، ص14.

[4]. أحمد كافي، مرجع سابق، ص49.

[5]. أبي الجمال محمد الطاهر بن عبد الرحمان الفاسي، الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية سنة 1276هـ/1860م، تح وتع: محمد الفاسي، مطبعة جامعة محمد الخامس، فاس،1967م ، ص15.

[6]. المصدر نفسه، ص ص23-24.

بل بالعكس اعتبرت فرصة مناسبة لكي تتصرف فيها الدول الإمبريالية كما يحلوا لها، وتهدد استقراره السياسي[1].

وفي الأخير من خلال ما سبق نستنتج أن نتائج معركة إيسلي لم تنته عند حد التوقيع على معاهدة طنجة سنة 1844م التي أعلن فيها المولى عبد الرحمان تبرأه من الأمير عبد القادر، بل امتدت إلى أبعد من ذلك حيث أمضى السلطان بعدها مدة ثلاث سنوات وهو يحارب الأمير أملا في جره إلى مغادرة المغرب نهائيا كي يتخلص من ضغوطات السلطات الفرنسية، لكن المفاجئ في الموضوع أن السلطان نفسه أصبح مع مرور الوقت مقتنع بضرورة خروج عبد القادر من أراضيه لأنه أصبح يغار من التفاف القبائل المغربية خاصة الشمالية حوله وشدة تمسكهم به مخالفين لتعاليم حاكمهم، واعتقد أنه طامع في عرشه، فاستمر في ملاحقته حتى أعلن عن استسلامه سنة 1847م، إلى جانب ذلك لم تؤثر المعركة على وضع الأمير عبد القادر فقط بل أثرت أيضا على وضع السلطان نفسه محليا في وسط شعبه الذي لم يعد يكن له أي احترام ويرغب في الانقلاب عليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى في الوسط الدولي حيث زالت السمعة العسكرية التي كان يتمتع بها المغرب منذ انتصار معركة واد المخازن في القرن السادس عشر، وظهر التنافس الأوربي حوله وكل دولة ترغب في الحصول على أكبر امتيازات ممكنة، كل هذا دفع السلطان عبد الرحمان ومن بعده ابنه محمد إلى القيام بعمليات إصلاح فاشلة زادت الوضع سوءا، كانت هذه أبرز النتائج والانعكاسات العامة للمعركة، ولها أيضا انعكاسات أخرى على وضعية الحدود الجزائرية المغربية سنتطرق لها في الفصل الموالي.

[1]. محمد العواد، مرجع سابق، ص29.

الفصل الرابع: انعكاسات معركة إيسلي على وضعية الحدود الجزائرية المغربية

المبحث الأول: معاهدة لآلة مغنية 1845م

المبحث الثاني: أحداث الحدود مابين 1846-1900م

المبحث الثالث:بروتوكولات 1901-1902م حول الحدود

ظلت المغرب تتأثر بهزيمتها أمام الجيش الفرنسي في معركة ايسلي، حيث تعدت انعكاساتها إلى التأثير على وضعية حدودها مع الجزائر بحكم الجوار بين البلدين وخضوع هذه الأخيرة للحكم الاستعماري، وبالتالي لم تؤثر عليها لوحدها فحسب، وبسبب التغيير الحاصل في الحدود ظهرت مشاكل عديدة بين سكان الدولتين سببها الصراع على مناطق النفوذ، وهو ما أدى إلى اجتماع الطرفين في أكثر من لقاء بعد اتفاقية طنجة من أجل الوصول إلى حل يرضي الطرفين.

المبحث الأول: معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845

كتعريف عام لهذه الاتفاقية هي معاهدة وقعتها المغرب مع فرنسا سنة 1261هـ/ 1845م، رسمت من خلالها الحدود بين البلدين، وتم إبرامها بمدينة لالة مغنية التي أخذت المعاهدة اسمها، وبمقتضى هذه المعاهدة تم تسطير الحدود الإقليمية والسياسية بالتفصيل ما بين الجزائر والمغرب الأقصى، كما حددت ما بقي منه انطلاقا من أسماء القبائل التابعة لكل البلدين[1].

فبمقتضى معاهدة طنجة سنة 1844م تأكدت فرنسا من موافقة المولى عبد الرحمن على محاربة الأمير عبد القادر لحمله على مغادرة أراضيه كما سبق وذكرنا، وللتأكد من ذلك أخذت تضغط على السلطان عبد الرحمان حتى يفي بوعوده فتم تطويق هذا الأمير داخل التراب المغربي[2]، لكنها لم تدرس جميع الخلافات القائمة بين الطرفين، ونقصد بالذكر موضوع الحدود الجزائرية المغربية الذي بقي معلقا[3]، وجاء في مادتها الخامسة:«... **إن تحديد الحدود بين المملكتين يبقى مقررا ومتفقا بين الطرفين على**

[1]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 127.

[2]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش...، مرجع سابق، ص 47.

[3]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص 501.

عهد الأتراك بالجزائر، وسيكون لتحديد الحدود التام والمنتظم لهذا البند اتفاقية خاصة تعقد بين الطرفين في عين المكان بين المكلفين لهذا الشأن...».[1]

وبالتالي فقد أسس هذا البند لمعاهدة أخرى تنظر بالتفصيل في قضية الحدود المعلقة بين البلدين[2]، لأن الطرف الفرنسي كان يرى في معاهدة 1844م معاهدة غامضة، ويعد الجنرال بيجو(Bugeaud) من بين أهم الشخصيات الفرنسية التي صنعت الحدث والرافضة لاتفاقية طنجة لأنه لم يشارك في إبرام هذه الاتفاقية لذلك فهو لم يقتنع بها، فلا طالما طمح إلى إلحاق مدينة وجدة للجزائر، فقام بالإلحاح على البرلمان الفرنسي ليقوم بإجراءات تعديلات في الحدود الغربية ضمن اتفاقية جديدة[3].

وبعد نقاشات كبيرة تمت الموافقة على طلب بيجو (Bugeaud) مع الإبقاء على شروط المعاهدة السابقة، وما زاد من اقتناع الساسة الفرنسيين بطلبه هو ملاحظتهم للمهارة الكبيرة التي كان يتنقل بها الأمير عبد القادر من الجزائر إلى المغرب عبر الحدود رفقة القبائل التابعة له، أثناء سيطرتهم على تلمسان بشكل نهائي، ولذلك فقد اقتنعت الحكومة الفرنسية بضرورة تحديد الحدود وقدرت المزايا التي سوف تحصل عليها من جراء ذلك، وبمجرد المصادقة على اتفاقية طنجة باشرت بتنفيذ مشروعها حيث بعثت بممثلها في طنجة ليقف على هذا الموضوع، ومن جهته رأى السلطان ضرورة بعث ممثل مغربي إلى الشرق، ليتفاوض مع المندوبين الفرنسيين، وتطبيقا لأوامر القنصل الفرنسي فقد أخبر سيدي بوسلهام بن علي يوم19 ذو القعدة 1260هـ/ 29 نوفمبر 1844م القنصل موباسان (Maupassant) بأن السلطان عين كمفوض مغربي سيدي أحمد القادر بن الخضير أخو الباشا السابق سيدي عبد الله السلام السلاوي، حيث كان على هذا

---

[1]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 205.

[2]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 171.

[3]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 126.

المندوب الجديد أن يتوجه إلـى وجدة عند القائد سي حميدة لتسوية حدود الجزائر والمغرب نهائيا[1].

وقد اختارت الحكومة الفرنسية كممثلين لها الجنرال دي لاري(De la Rue)[2]، ويساعده مارتيمبري(Martimpry)[3]، وليون روش (Leon Roches) كمترجم، في حين الطرف المغربي مثله كما ذكر سابقا حاكم وجدة سي حميدة ومفوض السلطــان أحمد ابن الخضير السلاوي[4]، واستنادا لما حضره ليون روش[5] الذي أوكلت إليه مهمة تحضير الأسس التي سيتم عليها تقسيم الحدود قائلا: "**تستجوب الرؤساء والشخصيات وفقا لتلك القبائل المهتمة**" واهتم الجنرال دي لاري(De La Rue) والرائد مارتمبري(Martimpry) بتسطير الحدود الجزائرية المغربية بناء على الوثائق المغربية[6].

---

[1]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 202.

[2]. الجنرال دي لاري: عين برتبة ملازم في سنة 1814م، والتحق بعدها بسنة بالسفارة الفرنسية بإسطنبول تحديدا في مارس 1815م، ثم تقلد منصب رئيس الحرس الملكي في بلجيكا في العام نفسه، ليتم ترقيته إلى ملازم أول في 1836م، ثم عقيد في 1844م، وبعدها إلى مارشال سنة 1845م، كما أنه حكم إقليم قسنطينة وكلف بتحديد الحدود بعد معركة إيسلي، توفي في 21 مارس 1872م. ينظر: نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص 107.

[3]. مارتمبري : هو مهندس جغرافي، رئيس مصلحة الطبوغرافيا للجيش الفرنسي تحت إدارة لامورسير، عين بالجزائر 1835م، وساهم في حملات بها حتى صار لواءا، وتولى قيادة الجيش بالجزائر ثم حاكما بالنيابة سنه 1864م. ينظر: المكي جلول، مرجع سابق، ص 147.

[4]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 315.

[5]. ليون روش: ولد في مدينة غرونوبيل (Grenoble) الفرنسية بتاريخ 27 سبتمبر1809م/1224هـ، من أبوين فرنسيين وتوفي في نفس المدينة التي ولد فيها بتاريخ 26جوان1901م/1319هـ، قدم إلى الجزائر أول مرة مع والده سنة 1832م، وتمكن من إتقان اللغة العربية بعد احتكاكه بالسكان منذ عام 1835م، ليصبح مترجما محترفا في أفريل1836م، بعدها أخذه معه كلوزيل كمترجم عندما انتقل إلى المدية، وقتها قرر الانخراط في النشاط الحربي والتخلي على مهنة الترجمة، فتجند في فرقة السبايس سنة 1837م، ولكنه تركها وانخرط في جيش الأمير عبد القادر بعدما شجعه بيجو على ذلك في8 ديسمبر1839م ليزود الفرنسيين بمعلومات عن كل تحركات عبد القادر بن محي الدين، فادعى الإسلام حتى لقب بالحاج عمر وأصبح هو ترجمان الجيش، عمل كل ما في وسعه ليثني الأمير عن عزمه في الجهاد ومن بين الأعمال التي أقامها ضده هي توجهه إلى مكة لجلب الفتوى المضادة لعبد القادر، كما شارك في حرب ايسلي ومعاهدة لالة مغنية. ينظر: الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص33. المكي جلول، مرجع سابق، ص147.

[6]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 315.

قامت السلطات الفرنسية باستجواب أعيان من الكراغلة وشيوخ قبائل جزائرية محاذية للحدود، كلهم قدموا شهاداتهم ومعلوماتهم الوصفية حول الموضوع والتي ساهمت في رسم معالم الحدود بين البلدين، كالجنرال التركي القديم مصطفى بن إسماعيل[1] الذي طلب رسم خط على الخريطة[2]، وكذلك مذكرة من الجنرال بيليت(Pelet) تكلمت عن الحدود الغربية للجزائر تم تحريرها بتاريخ 12 جمادى الآخرة 1259هـ/9 جويلية 1843م، وكانت مقتبسة من كتاب" الخصائص الجغرافية لمملكة المغرب" لجرابرج دي حومصو الذي تم نشره عام 1834م[3]، بالإضافة إلى معلومات أخرى أستمدت من كتاب قرابيرق الإسباني[4]. الإسباني[4].

وبناءا على هذه المعلومات المتوفرة رسمت خريطة الحدود بين الجزائر والمغرب مبدئيا[5]، تتماشى مع مصلحة فرنسا المتمثلة خصوصا في ضم لالة مغنية، حيث جعلها مارتيمبري (Martimpry) توضح الحدود من جهة التل، مستندا في ذلك على نفس الرسم للحدود التركية من جهة البحر إلى غاية ثنية الساسي[6]، كما أضاف خريطتين لنقاط الحدود بمقياس واحد على مئة ألف(1/100000)، واحدة باللغة الفرنسية والأخرى كتب عليها ليون روش (Leon Roches) باللغة العربية أسماء القبائل والتضاريس وغيرها نظرا للخبرة التي تلقاها عن المنطقة وأهلها أثناء فترة مكوثه كجاسوس إلى جانب الأمير عبد

[1]. مصطفى بن إسماعيل : ولد في العامرية لورمال حوالي1769م، وتوفي في البيضوية في مقاطعة وهران بتاريخ 22أيار 1849م، في العهد العثماني عين تحت إمرته قبائل المخزن، ومع القدوم الفرنسي للجزائر سنة 1830م كان قد بلغ من العمر الستين سنة، فأعلن ولاءه لهم وتم تعينه آغا الدوائر والزمالة، تمت ترقيته لرتبة جنرال في 29 جويلية 1839م ، قاتل عبد القادر وحاول مرارا قتله إلى أن توفي دون تحقيق حلمه عن عمر الثمانين سنة. ينظر: أديب حرب، مرجع سابق، ج1، ص 56.

[2]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 203.

[3]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 147.

[4]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 201.

[5]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 315.

[6]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 147.

القادر، وبعد ذلك توجه روش إلى وجدة أين التقى بالمفوضين المغربيين بعدما وضع قواعد للتفاوض، وحضر مواد المعاهدة استنادا إلى مشروع لامورسيير، وبعد أربعة أيام من الأخذ والعطاء في الآراء تمت الموافقة على مشروع المعاهدة[1].

الذي تم إقراره من طرف الجنرال دي لاري (De la Rue) وممثلوا السلطان في 1810 ربيع الأول 1261هـ/مارس 1845م بمركز لالة مغنية[2]، وتجدر الإشارة إلى أن نص المعاهدة يحتوي على مشروعين محررين من طرف الجنرال دي لاري(De la Rue) حيث يحتوي المشروع الأول على: موافقة السلطان المغربي على تسطير الحدود الجزائرية المغربية طبقا للوثائق العثمانية، والاعتراف بسلطة فرنسا على الجزائر وحقها في متابعة القبائل الجزائرية الخارجة عليها داخل التراب المغربي، أما المشروع الثاني: فإنه ينص على حرية التجارة البرية بين فرنسا والمغرب[3].

وبخصوص المشروع الأول فإنه يحتوي على سبعة شروط تم افتتاحها بالتأكيد على أن الحدود بين الجزائر والمغرب ستظل كما كانت في العهد العثماني[4]، مع عدم تخطي أي طرف لحد الآخر، وأن مسار الحدود سيبقى كما هو في المستقبل ولن يؤثر فيه أي خبر كما أنه لاداعي لتمييزه بالحجارة[5].

كما تم تعيين بداية ونهاية خط الحدود[6]، فما كان غربه يعني مملكة المغرب وما كان شرقه يعني الجزائر[7]، وبهذا قسمت الحدود إلى قطاعين:

---

[1]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش...، مرجع سابق، ص 47.

[2] . ينظر الملحق رقم 07، ص ص203-206.

[3]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش...، مرجع سابق، ص 47.

[4]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 195.

[5] ·Abou- El-Kacim Dellal, op,cit ,p10

[6]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 147.

[7]. عبد الرحمان ابن زيدان، مصدر سابق، ص 195

القطاع الأول: يمتد من البحر إلى 150 كيلو متر في الداخل، فينتهي عند ثنية الساسي، وقد رسمت هذه المنطقة على شكل مستقيم تقريبا يساير خط الحدود القديم[1]، مثلما كان الأمر في عهد العثمانيين[2]، أي من البحر الأبيض المتوسط إلى ثنية الساسي[3]، والموضح والموضح بمعلم طبيعي وهو واد كيس[4].

حيث يتوقف الخط وتبقى المنطقة مفتوحة[5]، وكان هذا الخط يبدأ من مصب وادي كيس ويتبعه حتى ينابيع رأس العيون ثم يسير صوب الداخل، و يمر بالسهل فيما بين لالة مغنية ووجدة، ويستمر في منطقة الجبال الواقعة إلى جنوب هاتين المدينتين حتى ينتهي بعد مسافة تصل إلى مائة كيلومتر تقريبا إلى ممر ثنية الساسي الذي يوصل إلى الهضاب العليا[6].

القطاع الثاني: يشمل أراضي من الجنوب الصحراوية، حيث يمتد من ثنية الساسي إلى فقيق جنوبا[7]، قامت فيه اللجنة المختلطة بتوزيع القبائل والقصور الواقعة بين ثنية الساسي (70 كلم جنوب شرق وجدة) والأطلس الصحراوي بين فرنسا والمغرب[8]، وقد اعترض المفوضين المغربيين على تحديد الحدود فيها بحجة أن هذه المناطق لم تخضع يوما لأي سلطة، كون سكانها كانوا من البدو الرحل وبالتالي يتميزون بروح التنقل والاستقلال[9]، ووقع نزاع بين السلطات الفرنسية والمغربية حول هذه المناطق التي تسكنها

---

[1]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 207.

[2]. عبد الله الحمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص 428.

[3]. ABOU- EL-KACIM DELLAL, OP. CIT, P10.

[4]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية...، مرجع سابق، ص 152.

[5]. احميدة عميراوي و آخران، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844 – 1916م)، دار الهدى، (د م)، (د س)، ص 55.

[6]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص ص 204 – 205.

[7]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص205

[8]. المرجع نفسه، ص 208.

[9]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 205.

قبائل مكونة من جماعات كبيرة تمتلك مساحة شاسعة للرعي مثل أولاد سيدي الشيخ، بني سناسن، حيث زعمت كل واحد منها أن القبائل كلها تقع تحت سيادتها[1].

ومن أجل حل قضية هؤلاء الأهالي فإن فرنسا قررت تقسيم حقوق السيادة على هذه القبائل وعلى القرى الصحراوية بينها وبين المغرب[2]حسب القبائل وليس حسب المناطق، وبالتالي تم توضيح حدود هذا القطاع بمعلم بشري، لهذا اعتبرت هذه الحدود غير معينة بدقة[3]، وبذلك فقد المغرب أراضيه الممتدة غرب وادي تافنا، في حين حصلت الجزائر على جزء من الجنوب الشرقي[4].

وقد تحصلت الجزائر على ست قبائل هي: مسيردة، الأعشاش، أولاد ملوك، بني بوسعيد، بني سنوس، أولاد نهار. أما قبائل مملكة المغرب فهي: بني منقوس، التحاتة، وأعطية. بينما قبائل الأرض المجاورة للحدود الغربية هي: أولاد منصور، أهل تريفة، بني يزناسن، المزاوير، أحمد بن إبراهيم، أولاد العباس، أولاد علي بن طالحة، أولاد عزور، بن حمليل، بني مطهر بوحمدون، بني مطهر أهل رأس العيون[5]، أما لالة مغنية فقد أصبحت تابعة للأراضي الجزائرية الخاضعة لحكم فرنسا[6].

كما تم الاهتمام في هذه الاتفاقية بالنطاق الصحراوي الواقع بين الجزائر والمغرب الغير محروث، حيث تقرر بأن هذه الأرض مادامت كذلك فلا يتوجب وضع علامات للدلالة على الخط الذي يفصلهما، بل ستبقى صحراء مشتركة تخضع لسلطة الدولتين تقوم فيها القبائل المتنقلة بالرعي وتواصل استفادتها من الموارد الصحراوية المختلفة من ماء وكلأ، وفيما يخص الرعايا القاطنين بهذه الصحراء المشتركة بموجب هذه المعاهدة تم

---

[1]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 207.

[2]. المرجع نفسه، ص 205.

[3] عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 128.

[4]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص 315.

[5] .عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 197.

[6]. بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص 90.

التوصل إلى أن كل سلطة ستمارس سيادتها على رعاياها[1]، حيث اتفقت المغرب وفرنسا على أن يقسما بينهما حقوق السيادة على القبائل وكذلك القصور الصحراوية[2]، ووزعت القبائل كالتالي:

القبائل التابعة للمغرب: المحيا، بنوكيل، المنبأ، حميان الجنبة، عمور الصحراء، أولاد سيدي الشيخ الغرابة[3]، أما الخاضعين للجزائر فهم:

أولاد سيدي الشيخ الشراقا[4]، كل الحميان، باستثناء حميان الجنبة المذكورين آنفا[5].

وبخصوص وضعية قصور البلدين في الصحراء على السلطتين إتباع الطريقة السابقة[6] وتم توزيعها كالتالي:

القصور التابعة للمغرب: قصور إيش، وكل قصور فقيق[7]، كما منحت له القصور السبعة السبعة في الفقيق[8]، أما القصور التابعة للجزائر فهي: قصور عين الصفراء، سفيسفة، عسلة، تيميمون، شلالة، البيض وبوسمغون[9]، ولابد من الإشارة إلى أن تقسيم الحدود لم يستند على ما كانت عليه قبلا، كما أنه لم يقسم على أساس الحواجز الطبيعية كالجبال

---

[1]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص ص 127 – 128.

[2]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 205

[3]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 148.

[4]. أولاد سيدي الشيخ: هم قبائل عربية كانت تقطن في الجنوب الغربي الجزائري وفي الجنوب الشرقي للمملكة المغربية قسمت إلى مجموعتين بمقتضى اتفاقيه لالة مغنية 1845م فأصبحت أولاد سيدي الشيخ الشراقة التي تقطن البيض جنوب وهران تابعة للجزائر، وهي مكونة من:أولاد زياد، الدراقة، عكرمر، الشراقة، أولاد عبد الكريم، أولاد سرور، الرزانية، بينما أصبحت قبائل أولاد سيدي الشيخ الغرابة تابعة للمغرب وتسكن جنوب وهران في منطقة سهل كليلات غابة مولاي اسماعيل وسهل سيق، كانت جزء من المخزن وتضم 15 قبيلة، وثلاث ضيعات. ينظر: مذكرات الأمير عبد القادر، مصدر سابق، ص 26. عادل مدلول وعلي نبيل شلال علوان، مراحل ثورة الشيخ بوعمامة (1881 – 1908م)، مجلة أوروك، مج10، ع2، 2017م، ص 230.

[5]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 205.

[6]. عبد الرحمان ابن زيدان، مصدر سابق، ص 198.

[7]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 148.

[8]. بسام العسلي، الماريشال بيجو...، مرجع سابق، ص 91.

[9]. عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 210.

والأنهار والوديان التي تحدد بدقة أملاك كل دولة، وإنما قسمت بطريقة عشوائية تنم عن جهل السلطات الفرنسية بالخلفيات التاريخية لحدود البلدين[1]، مهما عملت جاهدة على إثبات عكس ذلك وادعت أنها قامت بمجهودات في استجواب شيوخ القبائل والشخصيات التي عملت سابقا في السلطة العثمانية [2].

في حين اعتبرت الصحراء الكبرى أرضا مفتوحة لا صاحب لها[3]، ولا تحتاج للتحديد كونها أرضا لا ماء فيها[4]، ولا فائدة من ترسيم المزيد من الحدود فيها، حيث ذكرت المعاهدة أنها لا تنتمي إلى أي شخص[5]، ولذلك فإن الصحراء تركت مرعى لسكان البلدين البلدين دون أن تحدد[6]، إذن فهي مكان محايد مجرد من السلاح[7]، وكانت معظم قبائلها عبر العصور تدين بالطاعة إسميا فقط لسلاطين المغرب عبر قرون عديدة[8]، الأمر الذي الذي يقوي من حظوظه فيها، وهو ما جعل فرنسا تتراجع عن مشروع إعادة تخطيط الحدود على طول تلك المناطق، خصوصا أنه لم يمتد إليها نفوذ الأمير عبد القادر أبدا عكس المناطق الشمالية الشرقية بصفة خاصة، وتركت المسألة مبهمة لأن استغلال الغموض يكون دائما للطرف الأقوى[9].

وانطلاقا من ذلك أطلقت فرنسا عليها اسم "أرض السيبة" أي البلاد السائبة التي لا حكم فيها، وأعلنت أن الصحراء مكان واسع وتحديد حدوده لا نفع منه، لكن الحقيقة أن

---

[1]. ينظر الملحق رقم 08، ص207.

[2]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 149.

[3]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 50.

[4]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص197.

[5] .Henry Marchat, op, cit , p 637

[6]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 208

[7]. شارل أندري جوليان، مرجع سابق،ص 315.

[8]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 208 – 209.

[9]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص207.

فرنسا أرادت توسيع نفوذها في المنطقة تدريجيا دون أن تصدها القوى الأوروبية رغبة منها في أخذ الصحراء لوصل الشمال الجزائري بالسودان الغربي[1].

وقد منح حق اللجوء السياسي لرعايا الفريقين في هذه المناطق المحايدة[2]، ويتضح ذلك من خلال قول ابن زيدان الذي جاء فيه«... **وإلا فمن أراد الرجوع لموضعه فلا يتعرض له عامل ولا غيره، حيث عدم على البقاء فيبقى تحت إمرة حكم عامل المكان الملتجأ إليه** ...»[3] في حين أن هذا الشرط لا ينطبق على الأمير عبد القادر[4]، وهذا طبقا طبقا للمادة الرابعة من معاهدة 10 سبتمبر 1844م[5]، وماكان على المغرب سوى التقيد بمطالب فرنسا للحفاظ على السلم بين البلدين خاصة وأن هذه الأخيرة أكدت على بقاء شروط المعاهدة السابقة في مواجهة الأمير عبد القادر ومطاردته سارية المفعول[6].

وبعد وضع الشروط تم توقيع المفوضين على معاهدة تحديد الحدود وعلى المعاهدة التجارية التي كانت مادتها الأساسية تعطي إعفاء جمركي للسلع الجزائرية المغربية[7]، وهكذا تقررت معاهدة لالة مغنية في 18 مارس 1845م[8]، حيث حررت نسختين للمعاهدة، نسخة مقدمة من سلطان المغرب إلى ممثل فرنسا والثانية من ممثل فرنسا إلى سلطان المغرب ويتم تبادل النسختين في طنجة في أقرب وقت[9].

وعكس ما كان متوقع كانت ردة فعل السلطان عبد الرحمان لما اطلع على نص المعاهدة الغضب والسخط على نائبه حميدة ومرافقه أحمد الخضير واتهمهما بالتفريط في

---

[1]. عبد الله الحمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص428.

[2]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص 208.

[3]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 198.

[4]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص208.

[5]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 198.

[6]. الزهرة بقبق، مرجع سابق، ص50.

[7]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص206.

[8] .Henry Marchat, op, cit , p 637

[9]. عبد الرحمان ابن زيدان، إتحاف...، مصدر سابق، ص 201.

جزء من الأراضي المغربية الذي هو من حق سكانها، كما رفض المصادقة على المعاهدة حيث اعتبرها خدعة من خدع فرنسا للسيطرة على أراضيه، وصمم على أن تبقى الحدود كما كانت على عهد الأتراك، حيث كان يرى المولى عبد الرحمان أن هذه الاتفاقية سلبت أراضي مهمة من المغرب ومنحتها للفرنسيين في الجزائر[1].

ويظهر سخطه من المعاهدة في الرسائل التي بعثها السلطان إلى العامل بوسلهام بن علي، ومما جاء فيها:« **... وبعد فقد وصلنا كتابك جوابا عما كنا كتبنا لك به في شأن حميدة بن علي الشجعي الخضير، وأن عدو الدين خدعهما وبذل لهما الطمع، حتى ادخلا طرفا وافرا من هذه الأيام السعيدة في إيالة الجزائر وغرهما حتى طبع له حميدة على الرسم الذي أتى به... ونحن لم نرضى عن ذلك ، فلم نطبع ولا نفعل في المستقبل إن شاء الله، وإنما طبع عليه حميدة فقط، فاشرع في مباشرة الأمر...** »[2].

من نص الرسالة يتضح لنا أن السلطان عبد الرحمن لم يكن راضيا على اتفاقية الحدود و بالأخص ما تعلق منها بتنازل حميدة الشجعي عن الأراضي التي كانت تابعه للإيالة المغربية منذ زمن، و قبل انتهاء شهر من المصادقة عليها وصل خبر رفض سلطان الاتفاقية إلى قنصلية فرنسا في طنجة، التي تأكدت من صحة الخبر بعد الخطاب الذي جاءها من سيدي بوسلهام بتاريخ 18 ربيع الثاني 1260هـ/ 6 ماي 1844م[3]، يؤكد فيه أن ملك المغرب يعترف ببنود معاهدة لالة مغنية الخاصة بمسألة الحدود طبقا للوثائق العثمانية، ويرفض العمل بالاتفاقية إذا لم تفتح مفاوضات جديدة بينه وبين الملك الفرنسي لويس فيليب للنقاش في بعض النقاط التي رأى أنها مجحفة في حق بلده المغرب[4].

---

[1]. عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية ...، مرجع سابق، ص129.

[2]. إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص ص 208 – 209.

[3]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 208.

[4]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش...، مرجع سابق، ص48.

بالنسبة للمولى عبد الرحمان كان يرى أن هذه الاتفاقية التي لم يشارك في وضع بنودها تمس بسيادة بلده ومصالحها الاقتصادية، خاصة ماتعلق بمشروع الاتفاقية التجارية لأنه سيفتح الباب على مصراعيه أمام إسبانيا لتغرق السوق المغربية بسلع إنجليزية كما تشاء دون أن تدفع رسومها الجمركية[1]، ونظرا لحنكة ليون روش(Leon Roches) ودرايته بالشؤون الدبلوماسية فإنه عرف خطأ الفرنسيين وأدرك أن أهم سبب لرفض السلطان لهذه المعاهدة هو ماتعلق بالجانب التجاري، لذا فكر في خطة بعثها إلى دي لاري (De La Rue) مفادها الادعاء بتخلي ملك فرنسا عن الاتفاقية التجارية بناء على طلب السلطان، ليرتفع نسبة قبوله على التوقيع على المعاهدة[2]، كما لجأ ليون روش (Leon Roches) إلى أساليب أخرى لإنجاح خطته حيث لجأ إلى التهديد وقدم إنذارا نهائيا إلى بوسلهام، إضافة إلى الرشوة والترغيب بالمال لبعض عمال المخزن[3]، ويشير المؤرخ ودان بوغوفالة إلى الرشوة التي تحصل عليها الوزير المغربي محمد بن عبد الملك بقيمه 25900 فرنك، كما تلقى الممثل المغربي الذي فوضه السلطان25500 فرنك[4].

لتتم موافقة المولى عبد الرحمان في الأخير على هذه الاتفاقية في جمادى الآخرة 1261هـ/ جوان 1845م[5]، خاصة بعدما وصلته تقارير من كبار وشيوخ قبائل الحدود تثبت أن رسم الحدود مطابق لما كان عليه وقت تواجد العثمانيين بالجزائر[6]، وعلى إثر ذلك قامت القوات الفرنسية في 2 رجب 1261هـ/ جويلية 1845م بإطلاق سراح 121 جندي مغربي أسروا أثناء قصف البحرية الفرنسية لميناء الصويرة، ولابد من الإشارة هنا إلى أن السلطة المغربية قبلت معاهدة الحدود واستجابت للمطالب الفرنسية خوفا على

---

[1]. يوسف مناصرية، مهمة ليون روش...، مرجع سابق، ص48.

[2]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 209.

[3]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 152.

[4]. ودان بوغوفالة، مرجع سابق، ص281.

[5]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص207.

[6]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص129.

تضرر مصالحها نظرا لعدم قدرتها على المجابهة، رغم أن هذا الأمر لا يخدم مصالحها التوسعية على حساب الأراضي الجزائرية التي سعت إليها في الفترة الأولى من الاحتلال وحتى قبله[1].

شكلت هذه المعاهدة بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السياسية بين الفرنسيين والمغربيين من جهة، وبين الجزائريين والمغربيين من جهة أخرى، وقد اعتبرت الحكومة الفرنسية أن الأمير عبد القادر هو العائق الذي يمنع قيام علاقة صداقة المغرب، وبحكم أن فرنسا هي من تحتل الجزائر وهذه الأخيرة تقع بجوار المغرب فإن اتفاقية طنجة ولالة مغنية أدخلتا المغرب مباشرة في أحداث الجزائر وذلك من خلال اعتراف المغرب بالسلطة الفرنسية في الجزائر وكذلك تعاون القوات الفرنسية والجيش المغربي لمطاردة الأمير عبد القادر[2].

وعلى عكس مايدعي المؤرخون المغربيون بأن هذه المعاهدة مجحفة في حق حدود بلادهم، فإن هناك مؤرخون آخرون يردون عليهم ويثبتون أن المغرب كان المستفيد الأكبر هنا بضمها للمزيد من الأراضي والقبائل الجزائرية، ومن بينهم المؤرخ المكي جلول الذي يذكر أن جهود السلطان أثمرت نتائج كثيرة منها:

1 – تغيير خط الحدود من وجدة إلى وادي قسين شرقي وجدة، واعتراف فرنسا بذلك الخط رسميا.

2 – إلحاق العديد من القبائل الجزائرية إلى المغرب وهي: المحيا، حميان الجنبة، عمور الصحراء، وأولاد سيدي الشيخ الغرابة، كما تم ضم قصور جزائرية إلى المغرب ونقصد بالذكر قصور كل من فكيك وايش.

3 – أقرت فرنسا بحق المغرب في المناطق التي استولى عليها ملوكها من الجزائر في أواخر العهد العثماني.

---

[1]. عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص171.

[2]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص ص 129 – 130.

4 – وفي الأخير تم رسم خريطة لإثبات هذه الحدود وترسيخها[1].

ويضيف قادة دين في هذا الصدد أنه بموجبها تخلت فرنسا عن شريط حدود كامل لصالح المغرب[2]، ولدينا خريطة للمؤلف صالح فركوس تثبت أن مدينة فكيك (فجيج)، كانت تنتمي للجزائر في العهد العثماني، غير أنها اليوم تتبع حدود المغرب الأقصى[3]، ولو ظلت الحدود كما كانت في العهد العثماني بالجزائر أي جعل نهر ملوية فاصلا لوجدنا كل من بركان، ووجدة، وبركنت، ضمن التراب الجزائري[4].

وتعود الأخطاء التي ارتكبتها فرنسا في تحديد الحدود وكانت سبب في تفريطها بمناطق كثيرة لصالح المغرب إلى عدة أسباب:

1 – عدم معرفة المفاوضين الفرنسيين لحقيقة الحدود بين الجزائر والمغرب، نتيجة نقص إطلاعهم على كتب التاريخ والجغرافيا العربية والإسبانية.

2 – مغالطة المفاوضين المغاربة للمفاوضين الفرنسيين.

3 –استعجال المسؤولين الفرنسيين لوضع تسوية مع المغرب حتى يتمكنوا من وضع حد لهجومات الأمير عبد القادر هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد الضغط الاسباني والإنجليزي على المفاوضين الفرنسيين للإسراع بإنهاء الخلافات حول هذه المسألة، أي أنه إضافة إلى جهل فرنسا بالحدود التي تفصل البلدين منذ القديم فإنها أعطت تلك الأراضي للمغرب حفاظا على مصالحها في المنطقة [5].

---

[1]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 150.

[2]. قادة دين، مرجع سابق، ص222.

[3] . ينظر الملحق رقم 09، ص208.

[4]. فاطمة نبيلة موساوي، الممارسات الجزائرية المغربية وعلاقتها بالحدود السياسية: دراسة أنثروبولوجية، رسالة ماجستير، تخصص أنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006، ص22.

[5]. المكي جلول، مرجع سابق، ص 150.

وقد اعتبرت معاهده لالة مغنية 1261هـ/ 1845م وقبلها اتفاقية طنجة السبب الرئيسي في كف السلطان المغربي عن تقديم الدعم للمقاومة الجزائرية بشكل نهائي والمتمثلة في شخص زعيمها الأمير عبد القادر[1].

وكان لابد من أن تحقق اتفاقية لالة مغنية مبتغى المغرب في تعيين الحدود، حتى لا تجد فرنسا ذريعة تتوسع بها غربا، لكن مساعي السلطان عبد الرحمان للحصول على كل الأراضي التي أرادها لم تنجح رغم علاقته الودية مع الإنجليز الذين كان من المفروض أن يقفوا بجانبه في هذا الموقف، كل هذا بسبب المفاوض الفرنسي الذي عمل جل ما في وسعه لتصبح الاتفاقية في صالح حكومة باريس، هذا وإن دل على شيء فإنه يدل حسب اعتقادنا بما توصلنا إليه من معلومات حالية أن المغرب من الممكن أنه فعلا خسر أراضي بمقتضى هذه المعاهدة، لكنه في نفس الوقت ربح أراضي أخرى لم يكن يملكها، لكنه لم يقتنع بما أصبح بين يديه، بل كان يطمح إلى أخذ المزيد، وهو ما تؤكده لنا حملاتها المتواصلة على الجزائر على مر العصور كما سبق وذكرنا، ونظرا للتفوق العسكري الفرنسي على المغرب فإن السلطان اضطر إلى أن يرضى بالحدود التي رسمتها فرنسا رغما عنه[2].

ومن بين المضاعفات الخطيرة التي أدت إليها اتفاقية لالة مغنية المفروضة على المغرب ظهور انشقاقات داخل البلاط الملكي، حيث ظهر قسم يقف في صف المخزن المغربي الذي سيطبق بنود الاتفاقية الخاصة بطرد الأمير، وقسم آخر مؤيد للأمير و رفض الرضوخ لتعليمات مملكته، ويتضح جليا أن هذه الاتفاقية أحدثت توتر وخلافات بين الجزائر والمغرب وأزمات بين قبائل الجانبين سنتطرق إليها في المبحث التالي[3].

---

[1]. أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص152.

[2]. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص ص 145 – 146.

[3]. نور الدين بلعربي، مرجع سابق، ص ص108 – 109.

المبحث الثاني: وضعية الحدود من 1846إلى1900م

كانت معاهدة لالة مغنية الموقعة سنة 1261هـ/ 1845م مبهمة أي أنها تركت بعض المناطق غير مفصول في أمرها إلى أي بلد تنتمي، حيث يمتد خط الحدود من البحر المتوسط إلى ثنية الساسي أين يتوقف عندها، فاستغلت فرنسا الوضع وقام بيري (Perry) بالاستيلاء على قصور حميان، تيستيطن، ورسول، وبرازيفة في نفس السنة التي أبرمت فيها الاتفاقية[1]، وتمت السيطرة على كامل القرى والمداشر العربية القديمة وشيدت بجانبها مدن ذات طابع أوروبي كما أنشأت بها القلاع والحصون العسكرية[2].

وبرز على ساحة النزاعات الحدودية إحدى القبائل التي شاركت بنصيب كبير في حياة الجنوب الوهراني[3]، وهي قبيلة أولاد سيدي الشيخ التي أشرف بيري(Perry) عام 1847م على فرع منها[4]، كون هذه القبيلة تفرعت إلى مجموعتين بعد وفاة الزعيم سيدي عبد القادر[5].

فتزعم فرع منهم الابن الأكبر الحاج أبي حفص الذي اختار الاستقرار حول قبر أبيه وسموا بأولاد سيدي الشيخ الشراقة، وقسم آخر ذو عدد أكبر من القسم الأول ارتأى أن يستوطن في الجهة الغربية من القصر بزعامة الابن الثالث سيدي الحاج عبد الكريم و أطلق عليهم اسم أولاد سيدي الشيخ الغرابة، ويمكن أن نعزي أسباب الصراعات القائمة بين هذه القبائل إلى رغبة كل منها في السيطرة على أكبر عدد ممكن من المناطق، ومع مرور الوقت أخذت المشاكل بين القبائل المتاخمة للحدود المغربية الجزائرية تتفاقم نظرا لتضارب المصالح، حيث وقعت معارك متقطعة في النصف الثاني من القرن 19م أبرزها

---

[1]. أحميدة عميراوي وآخران، مرجع سابق، ص 55.

[2]. عبد الله الحمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص 428.

[3]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 28.

[4]. أحميدة عميراوي وآخران، مرجع سابق، ص 55.

[5]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 29.

معركة سيدي زاهر يوم 01 صفر 1276هـ/ 30أوت 1859م يقودها الثائر محمد بن عبد الله[1].

الذي بدأ كفاحه من سهل طريفة بدعم من مجموعة قبائل معادية للاستعمار الفرنسي، بعدما تواصل مع زعمائها طالبا مساعدتهم للقضاء على الفرنسيين، ومن بينهم الشيخ محمد المكي من بني كيل، والحاج ميمون بن البشير على رأس بني سناسن[2]، كما يمكن إرجاع أسباب هذه النزاعات إلى مشاكل سلاطين المغرب وسياستهم، وكذا إلى أسلوب الفرنسيين القاسي في معاملة السكان القاطنين بمنطقة الحدود الذين لهم أقارب من المغرب والجزائر[3]. ونظرا لهذه الأحداث بدأت فرنسا تجهز قواتها الحربية التي كانت معسكرة على الحدود لتأديب هذه القبائل، خاصة بني سناسن شمالا وبني كيل جهة فجيج جنوبا، ودخلت المغرب استنادا على غموض اتفاقية لالة مغنية معتبرة ذلك ليس فيه أي خرق للقوانين[4].

كما قامت فرنسا بهذه الخطوة للكشف عن مدى ضعف المخزن، مستغلة وفاة السلطان عبد الرحمان بن هشام في 1276هـ/ 1859م الذي خلفه ابنه محمد المتهم بتحريض القبائل الثائرة، وهو احتمال وارد خاصة وأن السلطان المغربي كانت له مشاكل في الجهة الغربية مع الاسبان، فأراد أن يبعد أعين الفرنسيين عنه ويشغلهم بتلك الأحداث،

---

[1]. محمد بن عبد الله: هو أحد تلاميذ محمد بن علي السنوسي أرسله هذا الأخير إلى الجنوب الجزائري ليقوم بثورة ضد الاحتلال الفرنسي، فوصل إلى طرابلس الغرب عام 1850م، ومنها اتجه إلى واد سوف عبر غدامس وتقرت، وإستقر بزاوية رويسات قرب ورقلة، ليعلن هناك عن بداية ثورته التي عمل على إشراك أهالي الجنوب فيها مستعينا في عملية إقناعهم برسائل السنوسي التي تطلب منهم الوقوف بجانب محمد بن عبد الله، استمرت فترة نضاله قرابة نصف قرن كامل في الجزائر وطرابلس وتونس إلى أن توفي عام 1895م. ينظر: عبد الباقي مفتاح، أضواء على الشيخ احمد التيجاني وأتباعه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م، ص 20.

[2]. أحميدة عميراوي وآخران، مرجع سابق، ص 56.

[3]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 145.

[4]. عبد الله العروي، مرجع سابق، ص 146.

إضافة إلى وجود عامل آخر مساعد على ظهورها وهو العامل التجاري بعدما أغلقت الحدود بين الجزائر والمغرب بأمر من حاكم الغزوات الضابط الفرنسي بوبريتر (Boubritre)، مما أدى إحداث أزمة في حركة التبادل التجاري للحبوب بين السكان في نفس الوقت الذي انتشر فيه الجفاف ونقص في المواد الغذائية، لكن لا يمكن اعتبار هذا العامل سببا مباشرا في قيام سكان بني يزناسن بثورات الحدود، ولا نستطيع إلغاء العامل الوطني في قيام كل ثورات المغرب العربي بصفة عامة، فالسبب المباشر والأكيد الذي كان وراءها يعود إلى معاملة القوات الفرنسية السيئة لسكان منطقة الحدود الذين تجمعهم قرابة مع أفراد مغربيين وجزائريين[1].

وبمقتضى معاهدة 1863م التي ذكرنا في الفصل السابق أن فرنسا انتهزت فرصة هزيمة المغرب أمام اسبانيا في حرب تطوان وقامت بتوقيعها، وعلى هذا الأساس بدأت تطارد القبائل الجزائرية الفارة إلى الأراضي المراكشية، وأكثر من هذا أعطت لنفسها حق منح حمايتها للمغاربة الذين يخدمون التجار الفرنسيين، رغم أن هذا الحق من المفروض أن يكون من نصيب السلطتين الفرنسية والمغربية إلا أنها انفردت به لوحدها[2]، ثم أخذت تتوسع في الجنوب الشرقي للمغرب لأنها متأكدة أن السلطان لن يعارضه في هذا الفعل أيضا، وهو ما نتج عنه تراجع في المناطق الزراعية والرعوية جهة الظهرا جنوب عين مطهر، ما أدى إلى نشوب صراعات قبلية دامت لفترة طويلة غير مألوفة بين بني يزناس بقيادة محمد البشير وقبيلة المهاية بزعامة الحاج بوبكر المهياوي والذي دام أكثر من 10 سنوات (من 1863م إلى 1874م)، وما زاد من تفاقم الوضع هو عدم وضع رسم دقيق وواضح لحدود كل قبيلة[3].

---

[1]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص 145-146.

[2]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 208.

[3]. عكاشة برحاب، أولاد البشير...، مرجع سابق، ص 04.

الحدود التي وضعت بموجب معاهدة لالة مغنية بقيت على حالها إلى غاية قيام مقاومة أولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة يعني من 1281هـ- 1326هـ/ سنة1864م-1908م، وقد كان سبب قيام انتفاضة أولاد سيدي الشيخ سنة 1281هـ/1864م كون أنهم لم يرضوا بالمعاملة الفرنسية المهينة لهم، وكانت هذه المقاومة سببا في توقف فرنسا عن عملياتها التوسعية في المنطقة حتى تتفرغ لتهدئة الثائرين، وفي الأخير تمكنت من إخماد المقاومة في بضعة شهور[1]، وتجدر الإشارة إلى أنه بعدما قسمت قبيلة أولاد سيدي الشيخ إلى قسمين -الشراقة للجزائر والغرابة للمغرب- بمقتضى معاهدة لالة مغنية 1845م[2]،أصبحت المنطقة الواقعة بينهما ترفض الخضوع لأي سلطة سواء فرنسية أو مغربية، وأبت قبائل أولاد سيدي الشيخ الاعتراف بالحدود الجديدة، فكانت كثيرا ما تتعدى الحد الفاصل أثناء رعي أغنامها[3].

وحتى يتم الفصل في هذه المشكلة قام العقيد شانزي(Chanzi) قائد سبدو بالتواصل مع ممثل مغربي واتفقا على القيام بمسح طوبوغرافي للحدود من رأس عصفور إلى عنق المشاميش للحصول على معلومات كاملة عن ميزات المنطقة و إحداثياتها الجغرافية، وقد التقى هذا الأخير مع عامل وجدة سي أحمد بن الداودي يوم 05 صفر1283هـ/ 18 جوان 1866م في أول لقاء يدرس وضعية الحدود بعد اتفاقية لالة مغنية[4].

وفي 7 ربيع الثاني 1283هـ/ 18 أوت 1866م نزحت بعض القبائل المغربية كالمهاية إلى الشمال على مقربة من سهول مغنية لتخيم في الأراضي الجزائرية ما بين واد الملح والعريشة، بسبب ما لحق بالمنطقة من جفاف نتج عنه تقلص في المناطق الرعوية،

---

[1]. روس. إ. دان، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي: المواجهة المغربية للإمبريالية الفرنسية (1881 – 1912م)، تر: أحمد بوحسن، مر: عبد الأحد السبتي، منشورات زاوية، الرباط، 2006، ص 164.

[2]. عادل مدلول علي، نبيل شلال علوان، مرجع سابق، ص 230.

[3]. قادة دين، مرجع سابق، ص 216.

[4]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 152.

حيث تقدموا إلى قائد سبدو ليأذن لهم بالمكوث هناك، لكنه اعترض ومنع زعماء القبيلة من التوغل في الجزائر، كما قام بحبس شيخ القبيلة مولاي أحمد ثلاثة أيام عقابا له[1].

وفي ظل هذه الظروف الصعبة على سكان البلدين فإن أولاد سيدي الشيخ لم يستسلموا وواصلوا كفاحهم ضد العدو الفرنسي، حيث وقعت معارك عديدة كمعركة وادي كير(قير) التي قام بها سي الأعلى ورفاقه الذين تراجعوا إلى جنوب المغرب، حيث قام بمهاجمة القوات الفرنسية التابعة لها، ونظرا لصعوبة الجهاد وقوة الفرنسيين فقد اختير الحاج العربي ولد الشيخ ابن الطيب زعيم قسم الغرابة خليفة على فقيق تحت سيطرة قائد وجدة المغربي أثناء المفاوضات الفرنسية المغربية، لكنه سرعان ما انسحب بسبب عدم قدرته على إدارة المنطقة نتيجة لرفض السكان له[2].

وقد استمر أولاد سيدي الشيخ في نضالهم ضد الفرنسيين حسب ما تقتضيه الظروف، حيث أنه بعد اشتداد الوضع في سنة 1287هـ/ 1870م تعاقدوا مع قبائل مغربية قوية من ذوي منيع، وأولاد جرير، وبني كيل للإغارة على منطقة التل الوهراني، ولوضع حد للثائرين أرسل قائد الفرقة العسكرية بوهران الجنرال دو ويمبفن (De Wimpffen) ليحتاج الجنوب الشرقي للمغرب ويقضي على المقاومة هناك، وقد عبر ضفتي وادي كير السفلى، لينقض على قصر عين الشعير[3].

وقد تصدى له أهل قصور الصحراء وأعراب حوز، ولكن عندما بلغت حملته منطقة ذوي منيع جهة قرية العبادلة بواد كير واجهوه بأقصى ما عندهم[4]، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قبائل الحدود لم يكن همها الوحيد إيقاف التدخل الأجنبي بل كانت تتصارع فيما بينها

---

[1]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 153.

[2]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص ص 194 – 195.

[3]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص 164.

[4]. عبد الله الحمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص 429.

بسبب توسع كل واحدة منها على حساب الأخرى، فمثلا في موسم الحرث لسنة 1287هـ-1288هـ /1870م – 1871م حرث المغاربة ما يقارب ألفين هكتار داخل أراضي قبائل بني واسين[1]. لكن بعدها توقفت انتهاكات القبائل للحدود الجزائرية المغربية لمدة 11 سنة منذ حملة ويمبفن(De Wimpffen).[2]

ولكن توقف النزاعات الحدودية لا يعني تعطل المشاريع الفرنسية على طول خط الحدود، حيث تمكنت فرنسا من بسط نفوذها على الصحراء الجزائرية، كما حطت أعينها على ورجلا والكوليا، وأطلقت حملة استكشافات من جهة شمال سنة 1288هـ/ 1871م، فتقدم دورلو دوبريه (Dourlou Douprih)نحو غدامس وغات قاصدا بذلك النيجر و السنغال، لكنه لم يستطيع التقدم بعد هضبة تمجنت بسبب تعرض فريقه الأوروبي للإبادة، كما توقف مشروع سوليه عند عين صالح الذي كان يرمي لإيصال الجزائر بالسنغال عن طريق تومبوكتو[3].

[1]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 153.

[2]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص 164.

[3]. جلال يحيى، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص ص 342 – 343.

وقد شهدت سنة 1290هـ/1873م تولي الحسن الأول[1] حكم المغرب الأقصى[2]، الذي فور وصول إلى العرش أخذ بعين الاعتبار أهمية المناطق المتنازع عنها، كالواحات الجنوبية والقصور، وتطلع إلى وضع حد للامتداد الفرنسي في الصحراء الكبرى، كما وضع نصب عينيه الأقاليم المتنافس عليها من طرف الدول الأجنبية كإقليم وجدة الذي كان محل أطماع فرنسيي الجزائر، وكذلك إقليم السوس في الجنوب لمواجهة الإسبان[3].

لذلك فإن المولى الحسن أعجب كثيرا بالحاج محمد بن البشير بن مسعود الذي أثبت جدارته للسلطان في السيطرة على الأوضاع المتشابكة بالحدود الجزائرية المغربية، وأكد عزمه على إبعاد كل ما يؤدي إلى صراعات مع السلطات الفرنسية، التي بدورها ارتاحت له وأثنى عليه الحاكم العام للجزائر، حيث أصبحت فرنسا تلجأ إليه كلما وقعت مشاكل على الحدود، وقد استنجد به المخزن المركزي ليحل المشاكل الموجودة في وجدة، وذلك للاعتقاد السائد لدى أتباع الملك الذين كان في اعتقادهم أن القبائل المقيمة في تلك المنطقة يغلب عليها طابع الفرقة والاختلاف، لذلك يجب أن يحكم وجدة رجل شهم وكلمته

---

[1]. الحسن الأول: هو السلطان أبو علي الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام ولد عام 1247هـ/ 1863م، عندما توفي والده السلطان محمد بن عبد الرحمن كان هو يشغل منصب خليفته على مراكش وفي تلك الأثناء كان يقوم بعمليات حربية في حاحة وبوزيفي قرب دار القائد أنفلوس في حوض واد ايكر أو نزار، حين أعلن سلطانا للبلاد غادر العمليات الحربية الجارية ثم اتجه صوب مراكش، وكان يحظى باحترام جميع المسلمين المثقفين والأغنياء وحتى الفقراء، وقعت في عهده أحداث كروان هذه الفئة التي كانت تنهب التجار وتقتل بعض الجنود المكناسيين دون أي ذنب، فتمكن مولاي الحسن من إزالة خطر هؤلاء الفوضويين، كما حصلت أحداث بني مطير الذين أصابهم الجوع في فصل الشتاء، فهبطوا من الجبال تجاه مكناس ونهبوا قطعان الأغنام في المراعي وقتلوا الحراس ليلا، وعلى إثرها تمت إقالة جميع قواد بني مطير السابقين ثم تلتها العديد من الأحداث منها: وقائع بني يزناسن سنة 1876م، توفي بدار ولد زيدوح من بلاد تادلا ليلة الخميس 2 ذي الحجة 1311هـ/ 1894م، ثم حمل إلى الرباط ودفن بها. ينظر: عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة...، مصدر سابق، ص 97. لويس آرنو، زمن المحلات السلطانية: الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين(1860 –1912م)، تر: محمد ناجي بن عمر، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م، ص ص 25 – 39.

[2]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 154.

[3]. صلاح العقاد، مرجع سابق، 211.

مسموعة عند سكان المنطقة، لكن في حقيقة الأمر كانت فرنسا هي المسؤولة عن زرع تلك الأفكار في ذهن المخزن كحكم مسبق منها، وكذلك في إطار مايدخل ضمن سياسة التدخلات الفرنسية بمناطق الحدود الشرقية للمغرب التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر ميلادي، وبقيت الأوضاع هادئة نسبيا بين الجانبين[1].

لكن هذا الوضع المستتب لم يدم طويلا، فسرعان ما اضطربت الأحوال من جديد سنة 1876هـ/1293م بسبب خروج بعض القبائل الجزائرية عن السلطة الفرنسية وطلبت الحماية من السلطان المغربي، وما زاد من تأزم الوضع هو قرار قبيلة أولاد منصور من دائرة الغزوات بمنح خراجها للسلطان المغربي، وإزاء ذلك حشدت فرنسا قوتها وتوجهت نحو العريشة، وكلفت الرائد ابن داود القائد الأعلى لسبدو باسترجاع أموال الضرائب من عامل وجدة[2]، وذلك بعدما طلب هذا الأخير من القبائل تأدية الضرائب بصفتهم رعايا مغاربة[3].

وتعززت المشاكل بين السلطات الفرنسية والسلطات المغربية بسبب النزاعات القائمة على الحدود بين القبائل وخاصة ما تعلق بالتنافس على كرسي العرش، وعلى إثر ذلك توالت شكايات وزارة الخارجية الفرنسية للسلطان الحسن، وأصبح العامل محمد بن البشير مغضوب عليه من طرف السلطات الفرنسية بسبب نزاعه معها، لأنها خرقت اتفاق دار بين الطرفين بشأن مناطق تابعة للأراضي المغربية بشرق أنجاد، أرادت فرنسا أن تلحقها بالأراضي الجزائرية رغم أنه لم يتم التوصل بعد إلى تعيين دقيق لحدودها بسبب تضارب المواقف حول هذا الأمر ولوجود قبائل جزائرية وأخرى مغربية صعب تفريقها[4].

---

[1]. عكاشة برحاب، أولاد البشير...، مرجع سابق، ص ص 7 – 9.

[2]. قادة دين، مرجع سابق، ص 216.

[3]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 154.

[4]. عكاشة برحاب، أولاد البشير...، مرجع سابق، ص 8.

وبقيت المشاكل عالقة في منطقة الحدود بسبب رؤية كل طرف بأن الأحقية في جمع ضرائب هذه القبائل، إضافة إلى تتابع ضربات القبائل المغربية على الأراضي الجزائرية منذ سنة 1294هـ /1877م إلى غاية سنة 1298هـ/ 1881م، وقد كثرت اعتداءاتها خاصة بعدما تولى حكم عمالة وجدة حكام ضعفاء لم يحسنوا التعامل مع قبائل بني يزناسن وأنكاد القوية ونقصد بالذكر القائد بوستة ولد البغدادي ومن بعده البشير ولد عامر الديليمي، إلى تم تعيين السي علي قدير بدله في 30 جانفي 1880م ليتمكن من إيقاف الهجومات المستمرة لهذه القبائل المغربية على القبائل الجزائرية خصوصا مع المطالب الدائمة للفرنسيين من المخزن بدفع تعويضات جراء ماتقوم به تلك القبائل من تجاوزات[1].

وبالإضافة إلى موضوع الحدود والحمايات المفروضة على سلطان مراكش الحسن بن محمد المغلوب على أمره، قامت فرنسا بإقناعه باستقبال مجموعة رجال عسكريين فرنسيين على الأراضي المغربية بحجة تدريب الجيش المراكشي، وتم ذلك في سنة 1877م[2].

وخلال شهر سبتمبر 1879م قامت طائفة من اللاجئين الجزائريين المتواجدين بالمغرب الأقصى باختراق الحدود وقاموا بالاعتداء على قافلة فرنسية غنموا منها ستة بغال بأحمالها، وقتلوا جنديين، وكتعويض لما حدث أعطى السلطان مولاي الحسن مبالغ مالية قدرت ب 19000 فرنكا للفرنسيين الذين تعرضوا للهجوم عن طريق وفد يترأسه عبد السلام بايس عامل وجدة يوم 197 ربيع الثاني 1283هـ/ نوفمبر 1879م ، بعدما قدمت السلطات الفرنسية احتجاج للسلطان عما قام به رعاياه، وفي نفس الشهر عهدت السلطات الفرنسية للعقيد لويس مهمة ملاحقة الفاعلين لمحاسبتهم[3].

---

[1]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 155.

[2]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 208.

[3]. يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر...، مرجع سابق، ص ص 208 – 209.

ولابد من الإشارة إلى أن سنة 1296هـ/1879م كانت سنة مهمة بالنسبة لفرنسا إذ وصل فيها أنصار النظام الجمهوري إلى الحكم، ومنذ بداية سنة 1297هـ /1880م وضعوا المغرب نصب أعينهم، كما قام أورديقا (Ordiga) بمجهود كبير من أجل فرض الحماية على المغرب الأقصى، فرغم أنها كانت تتابع شؤون تونس ومدغشقر وشمال الفيتنام إلا أنها بدأت في التخطيط لمشروعها في المغرب انطلاقا من قضية الحدود العالقة[1].

وتحقيقا لمخططها هذا راحت تقوم بالضغط مجددا على المغرب الأقصى عن طريق منحها الحمايات لشخصيات قوية فاعلة، وهي بذلك تحرضهم على التمرد بطريقة غير مباشرة، دون أن تعمل أي احترام لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مدريد سنة 1880م الذي أقر بحق الدول الأجنبية في إعطاء الحمايات[2]، كما أنها اغتنمت فرصة اندلاع ثورة الشيخ المقراني في منطقة وهران في ربيع وصيف 1881م ثم انتقالها إلى جبال القصور[3].

وأخذت تضغط عليها مااضطر بالشيخ بوعمامة وثواره إلى الخروج من الجزائر، والتحق بمنطقة فقيق في المغرب الأقصى بسبب تجمع القوات الفرنسية في سبتمبر 1881م/1298هـ بقيادة الجنرال فار (Far)، فما كان منها إلا أن تحركت قاصدة طريق الجنوب حيث مكان تواجده، لكنه لم يستسلم رغم ذلك وتوالت هجماته من الأراضي المغربية على القوات الفرنسية والقبائل الخاضعة لها[4]، ولعل أهم مواجهة حدثت هي الهجوم الذي وقع في 25 ذو الحجة 1298هـ / 17 نوفمبر 1881م برئاسة سليمان بن قدور الذي جاء من منفاه بمكناس، وقد كان الجيش الفرنسي بدوره يرد على تلك الغارات

[1]. محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص ص 216 – 217.

[2]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 208.

[3]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص165.

[4]. العربي منور، مرجع سابق، ص 333.

قصد إرجاعها إلى الخلف[1]، وإزاء ذلك فقد عانى الشيخ بوعمامة من خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد إثر مواجهاته مع الجيش الفرنسي بعد تنقله إلى منطقة فقيق التي أستخدمها كقاعدة خلفية في ثورته وبذلك فقد تقلصت تحركاته وتفرقت حاشيته[2].

ومن الأساليب الأخرى كذلك التي انتهجتها فرنسا للتحكم في المغرب والتدخل في شؤونه أنها سلكت طريقا خاصا لتحظى بمجموعة من الإعفاءات والتسهيلات الاقتصادية والسياسية، كما أنها اعتمدت سياسة السلب النهب تجاه سلطة المخزن خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناوشات التي تحصل دائما بين القبائل المغربية والجزائرية، فتبدأ هي بالمطالبة بضرورة دفع السلطان تعويضات مالية لها عن الخراب الذي سببته قبائلها داخل الحدود الجزائرية[3].

وخلال شهري مارس وأفريل 1299هـ/ 1882م نجحت فرنسا في أخذ حق ملاحقة الثوار داخل التراب المغربي ومعاقبتهم، وتم ذلك بعد مفاوضات قامت بها بعثة فرنسية جاءت إلى مراكش تحت إشراف أورديقا (Ordiga) مع المخزن، في حين فشل هذا الأخير في إقناع مولاي الحسن بمشروع السكة الحديدية الذي يعبر منطقة توات خوفا من تعطل التبادل التجاري بين المغرب والسودان[4]، وعلى إثر ذلك تابعت فرنسا ملاحقاتها لبوعمامة وأنصاره خاصة وأنه في شهر جويلية 1300هـ/1883م حط قوامه في الحمام الفوقاني بفقيق ليعيد تنظيم قواته فيها، لكنه اضطر للاستنجاد بسكان توات لأن فرنسا تنبهت لتحركاته، وبذلك كاتب الجنرال سوسيه (Saussier) قائد الفيلق التاسع عشر حكومة

[1]. قادة دين، مرجع سابق، ص 216.

[2]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 102.

[3]. عكاشة برحاب، أولاد البشير...، مرجع سابق، ص8.

[4]. محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 219.

باريس يخبرها بما ستؤول إليه الأوضاع إذا لم تتوقف ثورة بوعمامة طالبا منهم الضغط على السلطان لطرده[1].

والظاهر أن فرنسا اتبعت سياسات عديدة تجاه السلطة المغربية كسياسة التهديد وتضخيم النزاعات الحدودية لتفتح أمامها طريق الاستيلاء على الأراضي الواقعة في الجنوب الشرقي من المغرب، وفي ذات السياق بدأت تمارس ضغوطات جديدة على المغرب من خلال قضية الشريف الوزاني الذي وضعته تحت حمايتها، وهذا الأمر أثار حفيظة القنصل البريطاني بالمغرب دراموند هاي (Drammond –Hay) الذي التقى بمحمد بركاش نائب السلطان بطنجة في23 ربيع الأول 1301هـ/ 21 يناير 1884م حيث أخبره بأن أورديقا (Ordiga) جاءته تعليمة من باريس تطلب منه إخبار السلطان المغربي بحماية فرنسا للوزاني[2]، وما زاد من توتر العلاقات المغربية الفرنسية التي استمرت إلى نهاية صيف 1301هـ/1884م هو تصميم أورديقا (Ordiga) على الاستيلاء على فقيق، حيث عمل كل ما في جهده لإقناع حكومته بأن هذه المنطقة ستشكل مكسبا هاما لفرنسا إذا أصبحت تحت سيطرتها[3].

لكن الحكومة الفرنسية تفادت الدخول في قضية مغربية في الوقت الراهن وأبدت اعتراضها على أعمال أورديقا (Ordiga) من خلال منعها له من مقابلة السلطان المغربي الذي كان يجهز لها، غير أن هذا الأخير كان مصرا على مسألة حماية فرنسا للشريف الوزاني، وفي لقاء له مع بركاش قام بتهديده مره أخرى بأنه لن يحصل خير إذا رفض المخزن ذلك الأمر، متجاهلا حديث بركاش الذي جاء فيه بأن مولاي الحسن هو من أمر الوزاني بتهدئة الأوضاع على الحدود الجزائرية المغربية، وعلى العموم فإن

[1]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 104.

[2]. خالد بن الصغير، الزوايا في المغرب والحكايات الأجنبية : نموذجي الزاوية الوزانية و المصلوحية، مجلة جغرافية المغرب، (دع)،(دم)، (دس)، ص4.

[3]. محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 219.

الأهداف الفرنسية البريطانية كانت مشتركة وتقضي بالحفاظ على الوفاق، حيث اتفقت الحكومتين بعد اتصالات عديدة وأقر الجانب الفرنسي بأن أورديقا (Ordiga) لم يأخذ إحتياطاته كما يجب، وأن تصرفاته كانت طائشة[1].

وفي شهر فيفري1303هـ/ 1886م التقى الوفد المغربي الذي كان يرأسه مندوب السلطان الوزير مولاي أحمد بن العربي البقتيسي بالجنرال الفرنسي لويس(Louis) بتلمسان، من أجل التفاوض حول مسألة الحدود لكن محاولاتهم لم تثمر بأي بنتيجة مهمة، لكنها أقرت بضرورة القيام بعمل ميداني لضبط معالم الحدود بين البلدين[2].

وقد كانت وزارة الخارجية الفرنسية دائما تحرص على تحسين علاقاتها مع المخزن، رغم ضغط الجيش الفرنسي بالجزائر على الحكومة ليتمكن من السيطرة على الأوضاع، ويحافظ على الأمن في المنطقة المحيطة بعين الصفراء (الجنوب الوهراني) في الفترة الممتدة من 1298هـ/ 1881م إلى1318هـ/1900م، ويظهر ذلك من خلال توقف فرنسا مبدئيا عن إنشاء حصن في جنين بورزق – التابعة لولاية النعامة الجزائرية حاليا – الذي شرعت في بنائه سنة 1303هـ/ 1885م بسبب رفض السلطان لذلك، ولم تستأنف بناءه من جديد إلا في سنة 1306هـ/ 1888م بعدما رضي مولاي الحسن بذلك في اللقاء الذي جمع ممثلي المغرب مع الضباط الفرنسيين، وكان رفضه في البداية بسبب اعتقاده أن هذه المنطقة من الممكن أنها لا تقع ضمن الأراضي الجزائرية[3].

لقد كانت فرنسا تسعى إلى تجنب استعمال القوة والابتعاد عن كل ما يؤثر العلاقات المغربية الفرنسية وكل ذلك يدخل ضمن إستراتيجيتها الاستعمارية الجديدة للاستيلاء على الصحراء، حيث باشرت خطتها بدراسة جميع النواحي الخاصة بالمنطقة سواء البشرية،

---

[1]. خالد بن الصغير، الزوايا في المغرب...، مرجع سابق، ص ص 5 – 6.

[2]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص 155.

[3]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص 170.

الاقتصادية، المائية وحتى الجغرافية، ولتضمن تبعية هذه المناطق الاقتصادية لها قامت بتأسيس المراكز التجارية في كل من توات وتاديكالت، كما أنشأت الشركات الاقتصادية[1]، لكن فرنسا سرعان ما غيرت سياستها في بداية التسعينات من القرن التاسع عشر ميلادي، حيث عزمت حكومتها على القيام بحملة عسكرية على واحات فجيج منذ عام 1308هـ/ 1891م لتثبت تواجدها الفعلي في المنطقة[2].

وفي ذات السياق قامت فرنسا بتهديد مولاي الحسن حتى يوقف محاولاته السيطرة على منطقة توات، وفي نفس السنة (1891م) بدأت تجهز جيوشها للاستيلاء على عين صالح وواحات توات معتبرين إياها ملجأ لبوعمامة وثواره، فأقامت مركزا عسكريا دائما بالمنيعة[3].

وقد أثار إصرار فرنسا على احتلال المنطقة حفيظة مولاي الحسن الذي تجرأ في شهر جانفي 1310هـ/1892م على تعيين محمد أوسالم كقائد مغربي عليها[4]، وراحت فرنسا تبحث عن من يدعمها من الشخصيات المحلية القوية، فعملت على جذب سي قدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ[5]، كما سعت إلى عبد السلام الشريف الوزاني وغيرهم من أصحاب النفوذ لتقوي سلطتها في المنطقة[6].

وغدت الحكومة الفرنسية تتطلع إلى تسطير حدود مضبوطة بين الجزائر والمغرب، ففي زيارة للوزير الفرنسي فيرو لطنجة سنة 1310هـ/ 1892م طلب من ملك فاس تعيين الحدود، لكن المشكلة لم تكن في السلطان لأن هذا الأخير وافق على ذلك بشرط استدعاء

---

[1]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 106.

[2]. محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 224.

[3]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 107.

[4]. محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 224.

[5]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 107.

[6]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص323.

لجنة دولية تعيد النظر في معاهدة لالة مغنية، بل المشكلة تكمن في النزاعات القائمة بين القبائل المتاخمة للحدود وكل واحدة منها ترغب في الاستحواذ على أراضي الأخرى[1].

كل هذه الأحداث رجعت بالفائدة على الشيخ بوعمامة الذي اختار الإقامة بعرق مقيمين بالجنوب عام1313هـ/ 1895م، حيث عملت كلا السلطتين الفرنسية والمغربية كل ما في وسعها لتجعله في صفها، فأصبح معززا مكرما، ومحبوب الطرفين، وكل ذلك من أجل حماية مجاله الحيوي[2].

وتابعت فرنسا سلسلة اللقاءات مع سلطة المخزن لإيجاد حل لقضية الحدود وهذه المرة اجتمعوا على ضفاف وادي كيس يوم17 شوال 1313هـ/ 31 مارس 1896 م، ففي الطرف الفرنسي نجد القائد الأعلى الرائد سانت جوليان(Saint Julien) ، والنقيب دارن و (Darnaun) والمترجم لانسبار (Lansper)، أما الوفد المغربي فضم سي إدريس بن ياعيش، وكل من المدعوين الهاشمي بن روكاش ومحمد بن الطيبي، ونظرا لمعارضة بعض القبائل المقيمة على الحدود وخاصة المغربية، بالإضافة إلى وعورة التضاريس فإن اللقاء لم ينجح في تعيين الخط الفاصل رغم تواصل الجهود المبذولة لمعرفة معالم المنطقة والتي استمرت إلى غاية1313هـ/ 8 أفريل 1896م[3].

لكن فرنسا نفذ صبرها فقامت بأول تدخل مباشر داخل الأراضي التابعة للمغرب واستولت على أكبر تجمع واحي في شمال وسط الصحراء وهو توات في 28 شعبان 1317هـ/ ديسمبر 1899م ، وقد كانت هذه العملية بمثابة ترحيب من نوع آخر بالملك الجديد مولاي عبد العزيز الذي خلف والده مولاي الحسن المتوفي سنة1312هـ/

[1]. قادة دين، مرجع سابق، ص 216.

[2]. العربي منور، مرجع سابق، ص 338.

[3]. قادة دين، مرجع سابق، ص ص216 – 217.

1894م[1]، واعتلى العرش سنة 1313هـ/ 1895م في عمر صغير جدا حتى أنه لم يصل سن البلوغ، لذا كان يتولى تسيير شؤون الدولة الوزير الفاشل احماد ابن موسى، وهو ماسهل المهمة على الفرنسيين حتى يفعلوا ما يحلوا لهم في مناطق الحدود الغربية دون أن يشاوروا المغرب[2].

وقد اتخذت السلطات الفرنسية حجتان لتبرر احتلالها التام لوحات توات سنة1318هـ/ 1900م: الحجة الأولى: مفادها أن تلك المنطقة لم تكن تخضع فعليا لسلطة المخزن، الحجة الثانية: أن الصحراء الكبرى بأكملها تعتبر منطقة نفوذ فرنسية بموجب المعاهدة الفرنسية البريطانية لتقسيم غرب إفريقيا المبرمة سنة1317هـ/ 1899م[3].

وبسبب ما حدث ظهرت مقاومات عنيفة جمعت سلطة المخزن وسكان المنطقة ضد الاحتلال الفرنسي، لكن السلطة الفرنسية حذرت السلطات المغربية من مواصلة غاراتها على القوافل المتجهة إلى واحات توات[4].

[1]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص22.

[2]. عبد السلام بن عبد القادر ابن سودلة، موسوعة أعلام المغرب: إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تن وتح: محمد حجي، ج8، ق2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص1311.

[3]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 217.

[4]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص 371.

وقد أقلق اقتحام فرنسا للأراضي المغربية مولاي عبد العزيز كثيرا[1]، فطلب تدخل بريطانيا للوساطة بينه وبين فرنسا لوضع حدود نهائية بين الجزائر والمغرب، حيث قام بالعديد من المحاولات لإقناع انجلترا برغبته تلك، فكانت الأولى عبارة عن خطاب شخصي موجه إلى الملكة فيكتوريا، والمحاولة الثانية تمثلت في توجيه سفارتين إحداهما برئاسة وزير الحربية في لندن وبرلين مهدي المنبهي، وانتهت المحادثات دون أن تصل إلى مراد السلطان لأنها تطرقت إلى بعض الشؤون التجارية فقط واكتفت بإعطاء اقتراح متمثل في تطبيق إصلاحات إدارية حديثة، فبريطانيا بدورها كانت منشغلة بحرب البوير (Boers)[2].

المبحث الثالث: بروتوكولات[3] 1901-1902م حول الحدود.

مع حلول القرن العشرين ميلادي في خضم حالة الضعف والتمزق الداخلي الذي كان يعاني منه المغرب، أصبحت فكرة اجتياحه مختمرة في عقول أبرز السياسيين وكبار القادة الفرنسيين، فبدأ التمهيد لذلك بمرحلية وبطريقة سلمية دون اللجوء إلى الأسلوب العسكري انطلاقا من المناطق الجنوبية التي أطلقت عليها تسمية " بلاد السيبة " لتمييزها عن بلاد

---

[1]. مولاي عبد العزيز: هو السلطان أبو فارس عبد العزيز بن الحسن، ولد سنة 1298هـ/1881م، وبويع له بعد وفاة والده في 3 ذي الحجة عام1311هـ/ 6 جوان 1894م، من بين الانجازات التي تمت في عهده: بناء مئذنة زاوية أبي محمد عبد القادر الفاسي التي أشرف على بنائها وزيره أحمد بن موسى، وباعتلائه العرش انتهت مسيرة الإصلاح الذي قام به أسلافه منذ هزيمة إيسلي وتطوان، وتوقفت عجلة التنمية في عهده، كما عرفت هذه الفترة العديد من النكبات التي أصبحت تهدد كيان الدولة والمجتمع، ومنها احتلال وجدة والدار البيضاء، وبسبب ضعف شخصيته نجد أن الحكم في الحقيقة أثناء فترة حكمه كان بيد وزرائه الأربعة، ما تسبب في ثورة أخيه عبد الحفيظ عليه وحدث صراع بينهما ، فتنازل على الملك عام 1326هـ/1908م. ينظر: عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة...، مصدر سابق، ص111. يحي بولحية، الصراع السياسي في المغرب قبيل الحماية الفرنسية، مجلة أسطور، ع2،(دم)، 2015م، ص ص 145-150.

[2]. صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 217.

[3]. البروتوكول: هو عبارة عن معاهدة تابعة لاتفاقية سابقة حيث يتم إما إضافة نقاط جديدة لها أو تفسير وشرح أكثر لما سبق وذكر بها، أو تعديل لبعض المبادئ المذكورة فيها. ينظر:صلاح البصيصي، المعاهدة الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج 2،ع10، العراق،2000م ، ص242.

المخزن[1]، وذلك كمبرر لدخولها واستغلالها معتبرة إياها أرض فلاة غير مستغلة وغير خاضعة لأي سلطة مركزية[2].

وما زاد من تمسك السلطات الفرنسية بفكرة الدخول للمغرب هو اشتداد التنافس الأوربي عليه الذي بلغ أوجه مع أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، إضافة إلى تحججها بالحوادث المتكررة في منطقة الحدود فبدأت أولا باحتلال منطقة توات كما سبق وذكرنا[3]، وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذه الحوادث لم تكن لتقع لولا تدعيم فرنسا لتلك القبائل التي تجهل مصلحتها بالأسلحة وتحريضها على حركات تمرد وأعمال ضد قبائل أخرى منافسة، ولما كان من الصعب إيقافها من طرف السلطان لأنها تتلقى في الدعم الأجنبي

[1]. المخزن: لغة هي كلمة مشتقة من الفعل خزن بمعنى ادخر واكتنز، جرى استخدامها أول مرة بشمال إفريقيا في القرن الثاني الهجري الموافق للقرن الثامن ميلادي لوصف الصندوق الحديدي الذي كان أمير إفريقية(تونس حاليا) إبراهيم بن الغالب يخزن فيه الأموال المحصلة من الجبايات ثم يبعثه إلى الخليفة العباسي في بغداد، وتطور استعمال المصطلح ليصبح يطلق على نظام الحكم في المغرب أثناء فترة الدولة السعدية بعدما تعاظم بطش القبائل المغربية تجاه أهل المدن بقطع سبلهم ونهب ممتلكاتهم، هذه القبائل تعرضت للتهميش من طرف حكومة المخزن حيث لم يكن يتم إشراكهم أبدا في تسيير شؤون بلادهم، وإنما السلطة كانت محصورة في السلطان وحاشيته المقربة من وزراء وكتاب وحجاب فيتم التعامل مع تجاوزات القبائل المعتدية بالقوة، لكن السلطان السعدي المنصور انتهج سياسة جديدة لصدهم على مثل هذه السلوكات بحرصه على تقريبهم منه وإشراكهم في الحكم، فأصبحوا يساعدونه على حفظ النظام داخل البلاد، وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة المخزن الأساسية تمثلت في إرساء النظام وحفظ الأمن داخل الدولة عن طريق الباشوات في المدن والقواد في القبائل. ينظر: الطيب بياض، المخزن والضريبة والإستعمار :ضريبة الترتيب(1880-1915م)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء،2010 م، ص68. رضوان باتو، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مجلة عمران،ع2، 2013م، ص206. أمين الريحاني، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي سي آي سي، وندسور(المملكة المتحدة)،2017م، ص141.

[2]. سعيد بنسعيد العلوي، مرجع سابق، ص108.

[3]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص374.

بطبيعة الحال خططت لتقوم هي بالتدخل تحت ذريعة تهدئتها[1]، خصوصا بعد مفاوضات وجدة التي تمت للتوفيق بين قبائل جزائرية وأخرى مغربية لكن كان مصيرها هو الفشل[2].

كذلك بررت موقفها بعذر أقبح من ذنب وهو أن هدفها من دخول منطقة توات ليس ضمها إليها سياسيا بل اتخاذها منطقة ربط بين الجزائر والسودان الغربي كونها تقع بينهما[3]، كما اتخذت من المقاومة الجزائرية بقيادة بوعمامة[4]مبرر لمتابعته داخل المغرب بعدما طلبت من ملكها طرده من أراضيه أو تسليمه لها ولكنه فشل[5]، مستغلة انشغال منافستها بريطانيا بحربها في البوير Boers بالترانسفال في جنوب إفريقيا منذ سنة 1307هـ/ 1889م إلى غاية 1320هـ/ 1902م، علاوة على وفاة الوزير الوصي أحمد بن موسى عام 1318هـ/1900م الذي كانت له هيبة لدى الأوربيين بوقوفه في وجه محاولاتهم للسيطرة على بلاده والتي بدأت منذ عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام، وبالتالي زال الحاجز الذي كان يعرقل سير مخططاتهم الاستعمارية في المغرب[6].

---

[1]. الطيب العلوي، مرجع سابق، ص13.

[2]. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003م، ص119.

[3]. الطيب العلوي، مرجع سابق، ص13.

[4]. مقاومة بوعمامة: ولد بوعمامة في قصر حمام الفوقاني بمدينة فقيق المغربية، وأما سنة ولادته فكانت 1838م أو 1840م وبالتالي فهي غير متأكد منها بالتحديد، بدأ مقاومته منذ 22 أفريل 1881م إلى غاية وفاته في 7 أكتوبر 1908م، حقق خلالها الكثير من الانتصارات العسكرية الشهيرة من بينها واقعة مولاق بشمال شرق قصر شلالة ضد الجيش الفرنسي، وقد تدعم نفوذه أكثر بالتحاق الشيخ سي عزيز ابن الحديد رفقة مجموعة من أتباع الطريقة الرحمانية ومن بينهم والده وأخيه محمد. ينظر: عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة(1881-1908م)، ج1، موفم للنشر، الجزائر،2010م، ص7-37. بشير فايد، جوانب من حياة الشيخ سي عزيز ابن الحداد، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، (دع)،(دم)، (دس)، ص69.

[5]. عادل مدلول علي ونبيل شلال علوان، مرجع سابق، ص239.

[6]. إبراهيم كبريدية، ثورة بوحمارة 1902-1909م،S.I.E ،الدار البيضاء، (دس)، ص21.

تتعدد الأسباب وتتشابك كما سبق وذكرنا التي دفعت سلطات الدولتين إلى عقد ثلاث اتفاقيات مابين سنتي 1319-1320هـ/ 1901-1902م لإعادة رسم الحدود[1] بين الجزائر والمغرب، وإرساء روح التعاون التجاري[2]، وتكون متممة لاتفاقية لالة مغنية سنة1261هـ/ 1845م، وكان السلطان المغربي عبد العزيز يسعى من ورائها إلى ضمان سيطرته على أراضي الجنوب الشرقي[3].

في سنة 1319هـ/1901م نظم الحاكم العام بالجزائر الجنرال بول ريفوال (Paul Revoil) بباريس عمليات تفاوض مع المغرب التي مثلها وزير خارجيتها عبد الكريم بن سليمان يرافقه كل من بن ناصر غنام[4]، وكاتب الدولة في وزارة الخارجية السيد محمد القباص، إضافة إلى المترجم محمد الكعب، أما الجانب الفرنسي فقد مثله وزير الشؤون الخارجية بليسي (Plessi)[5]، وقد كان الهدف من تنظيمها هو تعيين الحدود في

---

[1]. عملية ترسيم الحدود الدولية: تتم على مرحلتين: الأولى هي المرحلة النظرية تسمى مرحلة التحديد أو التعيين Delimitation، يتم فيها إصدار وثيقة قانونية يجب أن يمضي عليها كلا الدولتين المعنيتين بالاتفاقية، تحتوي على وصف لخط الحدود، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الترسيم أو التخطيط Demarcation وهي عملية تطبيقية لما ورد في المعاهدة أو البروتوكول بوضع شيء مادي مثلا أسلاك شائكة في مكان خط الحدود، ويتولى هذه العملية اللجان الفنية للترسيم المشترك. ينظر: هاني عبد الله عمران وصدام الفتلاوي، عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل، مج17، ع6- 9،(دم)، (دس)، ص ص34-35.

[2]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص380.

[3]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص207.

[4]. بناصر ابن أحمد غنام(1262-1334هـ): من مواليد الرباط في حدود سنة 1262هـ/1846م، اشتغل في نفس منصب والده بعد وفاته سنة 1290هـ/1873م والمتمثل في نظارة الأحباس بمسقط رأسه الرباط، وبعدها بسنتين عين أمين سفارة ثم أمين للمال، ليتم ترقيته سنة 1300هـ/1882م إلى أمين الاختيار أي كما تعني في وقتنا مفتش مالية، ومن بين الأعمال التي أوكلت له هي تعيينه من طرف السلطان عبد العزيز ضمن الوفد المغربي سنة 1319هـ/1901م المتجه نحو مدينة وهران الجزائرية لمقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية وتعزيز روح الصداقة بين البلدين، توفي سنة 1334هـ/1915م. ينظر: إدريس الجعيدي السلوي، إتحاف الأخيار بغرائب الأخبار: رحلة إلى فرنسا، بلجيكا، إنجلترا، إيطاليا، تح وتق: عز المغرب معتيق، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2004م، ص408.

[5]. عبد الله حمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص434.

الجهة الجنوبية الغربية للجزائر[1]، والتي بقيت غامضة منذ التوقيع على معاهدة1261هـ/ 1845م[2]، فجاءت لإتمامها لأنها رسمت الحدود في الجهة الشمالية فقط والممتدة من البحر إلى ثنية الساسي[3].

وبطبيعة الحال فرنسا لن تفكر فيما يخدم المغرب وقبولها بالحدود التي يقترحها المولى عبد العزيز يعني قضاءها على كل أحلامها التوسعية فيه، والتي تعطي للمخزن مزيد من المناطق في الجنوب الشرقي، وبذلك يصبح من الصعب على فرنسا ملاحقة الثوار داخل التراب المغربي[4]، لذا فقد كانت لها أهداف أخرى من وراء موافقتها على الدخول في مفاوضات جديدة بعد اقتراح السلطان حول إعادة تنظيم الحدود، وكل هذه الأهداف تصب في مصلحة الدولة الفرنسية والمتمثلة في محاولة الساسة الفرنسيين السيطرة على المغرب وقطع العلاقة التي بينها وبين دول غرب إفريقيا، من خلال السيطرة على أهم الطرق التي تصل بتلك الدول ومنها الطريق الرابط بين فكيك إلى تمبكتو والمار بتوات، ومن ثم يصبح مجال نفوذها أكثر اتساعا شاملا دول شمال وغرب إفريقيا[5].

بتاريخ5 ربيع الثاني1319هـ/ 20 جويلية 1901م أبرم إتفاق باريس بين الطرفين الفرنسي والمغربي، وبمقتضاه تم تنظيم الحدود البرية بين البلدين[6]، التي تم تمديدها إلى

---

[1]. الطيب العلوي، مرجع سابق، ص14.

[2]. عز الدين بن سيفي، مرجع سابق، ص155.

[3]. عبد الله حمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص435.

[4]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص207.

[5]. إبراهيم كبريدية، مرجع سابق، ص ص22-23.

[6]. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود...، مرجع سابق، ص119.

جنوب فكيك[1] واستمرت سيادة المملكة المغربية على أراضيها كما تدعمت علاقات التعاون بين البلدين[2].

وجاء في ديباجة هذا البروتوكول تأكيد على ضرورة تعزيز علاقات الصداقة بين الدولتين وخلق جو من التفاهم والأخوة بحكم الجوار[3].

وإضافة إلى الديباجة نجد اتفاقية 1319هـ /1901م تحتوي على تسع فصول أخرى[4] أخرى[4] تم في بدايتها التأكيد على أن الشروط الواردة في معاهدة لالة مغنية لسنة 1261هـ /1845م تبقى سارية المفعول، باستثناء الإضافات والتجديدات التي سيتم ذكرها في الفصول اللاحقة[5]، مع التأكيد أنه بإمكان حكومة الدولتين إنشاء مراكز عسكرية وكذا مصالح للجمارك على امتداد الخط الحدودي[6].

وبالنسبة لسكان قصور فيقيق وقبيلة عمور الصحراء بإمكانهم التصرف بالمزارعهم والمراعي التي كانت ملكهم، حتى وإن أصبحت تعتبر جزء من أراضي الجزائر[7].

---

[1]. عكاشة برحاب، السلطان والثائر الفتان: صراع السلطة في شمال شرق المغرب(1902-1907م)، دار القلم، الرباط، 2018م، ص21.

[2]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص388.

[3]. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود...، مرجع سابق، ص28.

[4]. ينظر الملحق رقم 10، ص ص209-211.

[5]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص388.

[6]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص208.

[7]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص388.

ليتم الانتقال بعدها إلى تحديد بداية ونهاية خط الحدود مع الإشارة إلى المناطق التي يشملها،حيث يمتد من ثنية الساسي إلى قصر إيش وسيدي الظاهر مرورا بفقيق[1] باستثناء بني ونيف، كما يشمل واد الخروع وصولا إلى المرة على مجمع وادي تالزازة وقير، وأخيرا جنوبا ليصل إلى الضفة الغربية من واد قير حتى يبقى 15 كلم لقصر إقلي[2]، وهو بذلك يجعل من بشار والقنادسة وما وراءهما في الجهة الجنوبية تابعين رسميا للمغرب[3].

ويسمح لها بوضع منشآت عسكرية في المنطقة الممتدة من ثنية الساسي إلى فجيج، أما فرنسا تقيمها جنوب وشرق خط الحدود الممتد من جنان الدار وبشار إلى غاية واد غير(قير)[4]، وظلت المنطقة الواقعة بين زوزفانة وكير محايدة وغير خاضعة لأي سلطة سياسية[5] وهو مايبيح حرية التجارة بين الجانبين في هذه المنطقة المحايدة[6].

---

[1]. فقيق(فجيج): إقليم له تاريخ عريق يعود إلى فترة العصر النيوليتي الحجري، يقع في أقصى جنوب شرق المغرب، تحده الجزائر شرقا، وإقليمي بولمان وميدلت غربا، أما شمالا يجاوره أقاليم جرادة وتاويرت وجرسيف، في حين نجد إقليم الراشيدية جنوبا، تبلغ مساحته حوالي 55990 كلم^2 ، ويحتوي على سبعة قصور بربرية كانت في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ميلادي تابعة إسميا لسلطة المغرب الأقصى ماعدا قرية بني ونيف، لكن التصرف الفعلي فيها جميعا كان بيد السلطات الفرنسية. ينظر: عمار عبو، من أجل الإعتراف بتراث الواحة وقصور فجيج، مجلة Oriental.ma،ع خاص، (دم)، (دس)، ص15. المندوبية السامية للتخطيط، مونوغرافيا إقليم فجيج، المديرية الجهوية لجهة الشرق، المملكة المغربية، 2017، ص3. أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر،1998م، ص114.

[2]. عبد الله حمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص438.

[3]. الطيب العلوي، مرجع سابق، ص14.

[4]. محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيولوجية تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998م، ص49.

[5]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص208.

[6]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص377.

كما خصص فصل مستقل للحديث عن قبائل أولاد منيع[1] وأولاد جرير[2] الذين أصبح لهم الحق في اختيار السلطة التي يريدون الانطواء تحت حكمها، وستشكل لجان خاصة من الحكومتين لهذا الغرض، والتي تختار السلطة المغربية لابد لها من تغيير محل إقامتها إلى مكان آخر يحدده السلطان ويكون ضمن مملكته[3]، وفي هذه الحالة من حق تلك القبائل التصرف في ممتلكاتها بأراضيها السابقة كما تشاء إما تقوم بتوكيل شخص معين ليتصرف فيها إذا أرادت الحفاظ عليها، أو بيعها[4]، لكن بمغادرة منطقتهم سيواجهون المجهول وغير معروف ما سيؤول إليه حالهم والمصير الذي ينتظرهم، لذا فضلوا المكوث بأراضيهم فأصبحوا تحت حكم عين الصفراء رغم أن فرنسا لم تسيطر عليها بعد بصفة رسمية[5].

فبمقتضى البند الرابع والخامس من المعاهدة أصبح من حق فرنسا الدخول إلى واحات وقصور صحراوية، وإقامة مراكز للجيش والجمارك في مناطق الجنوب، إضافة إلى ضمها لقبائل اعتبرت مغربية بعد معاهدة 1261هـ/ 1845م مثل:

---

[1]. قبيلة ذوي منيع: هي قبائل من أصول مشرقية عربية وفدت إلى المغرب العربي في القرن السابع عشر ميلادي أثناء هجرة بني هلال التي تعد أحد فروعها من عامر بن صعصعة، واستقروا أول الأمر في جهة الجنوب الغربي الجزائري بقرية العبادلة التابعة لمنطقة الساورة، ومن هناك انتقل جزء منها إلى سجلماسة بالمغرب الأقصى، لكنهم ما فتئوا أن غادروا من جديد نحو سجلماسة ومنها إلى إقليم فكيك بالضبط في قرية عين الشواطر المعروفة بطبيعتها الجبلية الصحراوية الصعبة ذات المناخ القاري البارد شتاءا والحار صيفا. ينظر: مون مزوري، النظام القبلي في الجنوب الجزائري: قبيلة ذوي منيع نموذجا، مجلة آفاق علمية، مج9، ع2، (دم)، 2017م، ص214. الصديق الصادقي العماري، درعة تافيلالت فنون الفرجة: الأنماط الثقافية والمجتمع، مطبعة الراوي للتجارة والخدمات، الرشيدية،2017م، ص ص192-194.

[2]. قبيلة أولاد جرير: توجد أراضيها بين أراضي ذوي منيع وأراضي بني كيل، ويمتد مجال نفوذها من منطقة بشار إلى زوزفانة العليا، ولها علاقات سياسية وطيدة مع قبائل بني منيع، إقتصادها قائم بصفة خاصة على تربية الجمال والأغنام إضافة إلى جني التمور في بشار وزرع الحبوب بجوار وادي زوزفانة. ينظر: روس إ. دان، مرجع سابق، ص41.

[3]. Abou-El-Kacim Dellal,op,cit,p18.

[4]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص389.

[5]. روس إ. دان، مرجع سابق،. ص208.

قبائل عمور[1]، وحميان الجانبة[2] وتوصل الطرفان إلى أن الأشخاص الوارد ذكرهم في الفصل الخامس والموكلة إليهم مهمة التوجه إلى قبائل ذوي منيع وأولاد جرير هم من ينبغي وقوفهم على نقط الحرس والمنشآت العسكرية المغربية المشار إليها في الفصلين الثاني والرابع حتى يقام تعيينها[3].

كما تم الاتفاق على أن كل من كان تابع للجزائر ويمتلك مزارع وعقارات في الأراضي المغربية بوسعه التصرف فيها كما يشاء، ونفس الشيء بالنسبة للرعية التابعين للمغرب ولهم ممتلكات في الجزائر[4]، كما تم التطرق في هذه المعاهدة إلى العلاقات التجارية بين الجانبين بحيث يسمح بالدخول لكل من قصد المنطقة الحدودية التي بين الدولتين والوارد ذكرها في الفصلين الرابع والخامس لغرض البيع أو الشراء، دون أن يضطر أي أحد منهم إلى دفع الضرائب، حفاظا على حسن الجوار وحرصا على نجاح التجارة بينهما[5].

وفي الأخير تقرر أن النزاعات التي تجمع السكان المغربيين بالسكان الجزائريين يتم النظر فيها من قبل مندوبين معينين للحدود الشمالية والجنوبية معا، دون الاضطرار لرفعها إلى الدوائر الدبلوماسية العليا لأنها قضايا صغيرة[6]، ولا يطالب أي أحد من الطرفين الآخر بدفع تعويضات مالية، وتمت المصادقة على الفصول التسعة لهذا

---

[1]. قبائل العمور: ينحدرون من عرب بني هلال من عمرو بن مناف بن هلال، وعندما قدموا إلى المغرب سكنوا في الجبال مابين جبل أوراس شرقا وجبل بني راشد غربا مقابل الحضنة والصحراء، ونلاحظ أن أغلبهم يقطن في منطقة الحدود الجزائرية المغربية قريبا من عين الصفراء وواحات فكيك، والملاحظ أنه لم يكن لهم نفوذ في المغرب ولم يتقلدوا المناصب العليا في الدولة نظرا لقلة عددهم وعدم اتفاقهم على موقف واحد، ونجد فيهم فرسان لكن أكثرهم كانوا رجالة. ينظر: عبد الوهاب بن منصور، قبائل المغرب...، مرجع سابق، ص419.

[2]. محمد رضوان، مرجع سابق، ص48.

[3]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص 389.

[4]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص389.

[5]. المرجع نفسه، ص 389.

[6]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص208.

البروتوكول بباريس يوم 05 ربيع الثاني 1319هـ /20جويلية 1901م[1]، الذي بموجبه تم وضع حد لخلافات المغرب مع السلطات الفرنسية الحاكمة للجزائر[2].

ولكن بعدها لم ترد وزارة الخارجية الفرنسية التوقف عند هذا الحد، بل راحت تبحث عن سبل خلق المزيد من اتفاقيات التعاون الموسع مع المغرب في المجال العسكري والسياسي والتجاري بمنطقة الحدود الشمالية والجنوبية على حد سواء، فعملت على توقيع إتفاقيتين إضافيتين سنة1320هـ/ 1902م الأولى في شهر أفريل والأخرى في شهر ماي، هادفة بذلك غلق الطريق أمام المنشآت العسكرية التي تنوي المغرب القيام بها[3].

فمنذ بداية سنة1320هـ/ 1902م سعت السلطات الفرنسية بالجزائر إلى جر المغرب للموافقة على رغبتها في القيام بمفاوضات جديدة تخص تنظيم الحدود بين البلدين، وبالفعل أعلنت حكومة المخزن تأييدها للفكرة وبعثت بممثليها الذين يترأسهم السيد محمد الحباص إلى مدينة الجزائر، وعقدوا العديد من الاجتماعات التمهيدية مع الوالي العام للجزائر، ليتجه بعدها وفود الجانبين إلى منطقة الحدود لمعاينتها على أرض الواقع[4]، متخذين من بروتوكول جويلية 1319هـ/1901م مرجع ينطلقون منه فنزلوا أولا بأرض فقيق للدعوة إلى السلم ومحاولة إخراج الشيخ بوعمامة منها، لتنتقل اللجنة بعدها إلى قبائل أولاد جرير وبني منيع لتأكيد سلطة فرنسا عليهم، ومنه تذهب إلى أراضي القبائل للبحث عن مراكز الحدود، ثم تختمها بالسير إلى وجدة ولالة مغنية أين سيتم تسوية الخلافات، وكان ذلك في جانفي 1320هـ/ 1902م[5].

---

[1]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص390.

[2]. عكاشة برحاب، السلطان والثائر الفتان...، مرجع سابق، ص21.

[3]. روس إ. دان، مرجع سابق، ص209.

[4]. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود...، مرجع سابق، ص119.

[5]. إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص376.

وهكذا تمت المصادقة على بروتوكول 12 محرم 1320هـ/20 أفريل 1902م بالجزائر المتمم لاتفاقية1261هـ/ 1845م[1]، وقد خطى السلطان عبد العزيز أثناء عملية المفاوضات نفس نهج من سبقوه – السلطان عبد الرحمان بن هشام وابنه محمد بصفة خاصة – في سعيه إلى الإبقاء على غموض الحدود رغم من أن ذلك مضر للمغرب على اعتبار أنها الجانب الضعيف، وكان يطالب بالإبقاء على نفس حدود الدولة أيام العثمانيين دون توضيح لها[2]، لكن فرنسا بمقتضاه تمكنت أخيرا من الحصول على صلاحية مطلقة بالمناطق الصحراوية بمساعدة من الحكومة المغربية[3]، مع احترام حقوق الجوار بين البلدين وهو ما تم تأكيده في المادة الأولى من هذا الاتفاق والتي جاءت كما يلي:« **ستقوم الحكومة الشريفة بالتمسك بحلول جميع الوسائل الممكنة في حدود أراضيها من ضم واد كيس وثنية الساسي حتى فجيج، كما تأسست القبائل المغربية منذ معاهدة 1845م، الحكومة الفرنسية سوف تقدم دعمها إذا لزم الأمر بحكم الجيرة، وستأسس سلطتها وحمايتها في المناطق الصحراوية والحكومة المغربية جارتها هناك سوف تساعدها بكل قوتها...**»[4].

كما أكد هذا الاتفاق على أهمية تعزيز العلاقات التجارية بإنشاء أسواق ومراكز لجباية الضرائب في مناطق الحدود[5]، وبموجب فصله الثالث تقرر أن مدينة بني ونيف هي سوق فرنسي مغربي[6]، وبعد اتفاقية 12 محرم 1320هـ/ 20 أفريل 1902م بسبعة

---

1. عكاشة برحاب، السلطان والثائر الفتان...، مرجع سابق، ص21.
2. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود...، مرجع سابق، ص19.
3. محمد رضوان، مرجع سابق، ص49.
4. Abou-El-Kacim dellal ,op.cit,p18.
5. عكاشة برحاب، من قضايا الحدود، مرجع سابق، ص119.
6. عبد الله حمادي الإدريسي، مرجع سابق، ص438.

عشر يوم نظمت اتفاقية ثانية في 7ماي انشغلت بوضع قوانين لتنظيم المبادلات التجارية على الحدود البرية[1].

وكان هناك ردود أفعال شعبية وحتى من المخزن رافضة لهذه المعاهدة لأنهم رأوا فيها إضرار بمصالحهم، فقامت بعض القبائل بشن العديد من الثورات وكان من بينها ثورات أولاد سيدي الشيخ. وبنو يزناسن[2]، وأولاد جرير وذوي منيع، كلها تم ردعها بالقمع من طرف القوات الفرنسية ما أدى لاستسلامهم وتقبلهم للأمر الواقع[3]، وأخذت تضغط على السلطان الذي أخذ يتباطئ في تطبيقها كونها تضر بمصالح بلاده إلى أن رضخ لها[4]، كما أصبح هذا الأخير مرغما على التوقف عن مناصرة الشيخ بوعمامة وكل مرة يبعث له تهديد جديد ليغادر فقيق، كما أعطى توصياته للقبائل بعدم مساندته ولو بأي شكل من الأشكال[5].

وقد تم تشكيل لجنة مشتركة للوقوف على تطبيق الاتفاقيات السابقة المتعلقة بتنظيم الحدود وفتح الطريق أمام تجارة الترانزيت الفرنسية في المغرب، وبذلك تكون فرنسا قد سمحت بتغلغلها إلى الواحات بطريقة ذكية دون أن تضطر إلى إنهاء السلطة الشكلية

---

[1]. عكاشة برحاب، السلطان والثائر الفتان...، مرجع سابق، ص21.

[2]. بنو يزناسن: أو باثيزناسن المشتقة من الكلمة الأمازيغية إيزناتن بمعنى الزناتيون المنتمون لقبيلة زناتة الأمازيغية، التي جعلت من جبال القسم الشمالي الشرقي من المغرب الأقصى مقرا لها، والمطلة على وجدة، الواقعة على بعد نحو 50 كيلومتر غربي تلمسان ويحدها قصر كرت وقصر أمجاد،ويعتبرون من أقدم سكان تلك المنطقة، وتحيط بسلسلة الجبال التي استقروا بها سهل طريفة الذي أصبح مقرا لمدينة بركان منذ التواجد الفرنسي على ترابها في مستهل القرن 20، وينقسم بني يزناسن إلى عدة فروع هي:بني وريمش، بني عتيق، بني منقوش،بني خالد، وهم فئة تتحدث بلهجة خاصة بها. ينظر: عكاشة برحاب، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،1989م، ص56. عبد الله لحسايني، بنو يزناسن: القصة الكاملة، مكتبة الطالب،(دم)، 2019م، ص ص 28– 29. قدور بن علي بن البشير اليزناسي العتيقي الورطاسي الحسني، بنو يزناس عبر الكفاح الوطني، دار المغرب للتأليف والترجمه والنشر، الرباط، 1976م، ص 59.

[3]. محمد رضوان، مرجع سابق، ص48.

[4]. محمد القبلي، مرجع سابق، ص504.

[5]. عادل مدلول علي، مرجع سابق، ص239.

للمخزن على المنطقة وتلفت إليها الأنظار بذلك[1]، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني:« **أما الحد الذي يفصل بين قطري الجزائر والمغرب الأقصى فهو من وضع الأتراك والمغاربة، للفصل إداريا بين بايلك الجزائر وسلطنة الأشراف، وذلك منذ الأربعمائة سنة أيضا، ثم خطط ذلك الحد بصفة مؤقتة في قسمه الشمالي سنة 1845م وفي قسمه الأوسط سنة 1902...**»[2].

وحسب ما ورد عن جلال يحي أنه منذ سنة1320هـ/ 1902م أصبحت المغرب تلجأ إلى الاقتراض من الدول الغربية بعد الضغوطات التي أصبح يتعرض لها السلطان، بعدما كان قبلها غير مقيد بأي ديون وهو ما خدم مصالح فرنسا[3]، التي منذ24 رمضان 1320هـ/ 24 ديسمبر 1902م بدأت في عملياتها التوسعية بالواحات الصحراوية الواقعة في منطقة الحدود بين الجزائر والمغرب مثل: توات، غورارا[4].

وكختام للفصل ما يمكننا قوله أن معاهدة لالة مغنية 1845م جاءت كتحصيل حاصل ونتيجة حتمية لما ورد في اتفاقية طنجة التي تم الإقرار فيها أن الفصل في حدود البلدين سيتم النظر فيه لاحقا في معاهدة أخرى، وبمقتضاها–معاهدة لالة مغنية– قسمت فرنسا المناطق الحدودية الشمالية بطريقة عشوائية تنم عن جهلها بالجغرافيا التاريخية للبلدين، وعدم اكتراثها بتضرر مصالح القبائل من جراء هذا التقسيم، فأعطت للجزائر مناطق كانت تابعة للمغرب ونفس الشيء عملته مع هذه الأخيرة التي استفادت هي الأخرى من مناطق إضافية كانت جزء من الأراضي الجزائرية في السابق، تاركة الأراضي الجنوبية غامضة دون تحديد مدعية أنها أراضي غير مزروعة لا حياة فيها، والحقيقة أنها أرادت تقرير مصيرها بتأني وعلى مهل ثم تقوم بخطوة التدخل فيها بما يخدم مصالحها

[1]. إبراهيم كبريدية، مرجع سابق، ص23.

[2]. أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري...، مرجع سابق، ص7.

[3]. جلال يحي، مسألة الحدود...، مرجع سابق، ص372.

[4]. محمد رضوان، مرجع سابق، ص50.

دون أن يعتبر في ذلك خرق لبنود المعاهدة، التي كان لها نتائج سلبية على تلك القبائل نظرا لتقلص المناطق الرعوية والزراعية، فأصبحت تتكرر حوادث الهجومات بينها وكانت فرنسا تغذي هذه النزاعات لتحصل على تعويضات مالية من السلطان المغربي لما قام به رعاياه، وفي النهاية قرر الطرفان إبرام مجموعة بروتوكولات مابين سنتي 1901-1902م جاءت للتأكيد على ماتم الاتفاق عليه في معاهدة الحدود السابقة وإضافة حدود جديدة تخص الجهة الجنوبية التي كان يسودها نظام قبلي رافض للخضوع لأي سلطة سياسية بصفة فعلية، ماعدا في بعض الفترات أصبحت تابعة بصفة شكلية للمغرب، فاستغلت فرنسا هذه النقطة لصالحها وقامت بتقسيم مناطق الجنوب كما يحلوا لها، ثم تم ختامها باتفاق تابع لبروتوكول 1902م يخص التعاون التجاري بين الجزائر والمغرب.

الخاتمـــــة

من خلال تناولنا لموضوع معركة ايسلي و تداعياتها على رسم الحدود الجزائرية المغربية من سنة 1844 إلى 1902م المليئ بالكثير من الوقائع والتطورات المهمة، وبناءا على دراسة مختلف جوانبه فقد توصلنا إلى مجموعة نتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- رسمت الحدود أول مرة بين الجزائر والمغرب أيام الصراع الروماني القرطاجي، وكان واد ملوية هو الفاصل بينهما.
- صحيح أن الحد الفاصل بين البلدين قد تم الإشارة إليه منذ العصور القديمة لكنه لم يكن محدد بدقة، حيث كثيرا ماكان يتم اختراقه ويحصل تغييرات فيه بسبب عدم احترام الطرفين للحدود المتفق عليها، ففي فترات كانت سجلماسة تابعة للجزائر وتم افتكاكها منها في العهد المريني دون أن تسترجع مجددا من طرف الزيانيين، ونفس الشيء بالنسبة لتلمسان التي كثيرا ما كان يحكم المغربيين قبضتهم عليها لكنها سرعان ماترجع لأصحابها، وبالتالي فإن قضية الحدود بين الجزائر والمغرب لم تكن وليدة القرن التاسع عشر ميلادي وإنما هي مسألة ضاربة في القدم، جعلت من علاقات البلدين تتسم في مختلف حقبها بالتنافر.
- سقطت دولة الموحدين التي كانت آخر دولة توحد دول المغرب العربي سياسيا، وذلك بعد محاولات بني مرين الكثيرة لإضعافها والانقلاب عليها لوراثة مناطق حكمها، ولم تسقط بسبب نزاع تلك الدويلات عليها، إذ أن بني عبد الواد وقفوا بجانبها في صراعاتها ضد المرينيين إلى النهاية ولم تكن لهم أي نية للانقلاب.
- لقد كان لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بصفة خاصة دور في تأجيج نزاعاتها مع المغرب، نظرا لرغبة العثمانيين في تشكيل خلافة إسلامية تجمع بين كل الدول الإسلامية، وكانت قد ضمت إليها كل من الجزائر، وتونس، وطرابلس الغرب، فلم يبق لها سوى المغرب الأقصى الذي رفض الانصياع لها والدخول تحت كنفها.

- رغم النزاعات السياسية القائمة بين العثمانيين و المغربيين إلا أنه إذا تعلق الأمر بالأخطار الخارجية نلاحظ أنهم يتحدون ويقفون بجانب بعضهم البعض خدمة للواجب الديني، مثل ما حدث أيام الخطر الإسباني ومن بعده الغزو الفرنسي للجزائر الذي جعل الشعب المغربي يتخطى كل الخلافات، ويقف بجانب الجزائريين في محنتهم رغم تبني سلطانهم في البداية موقف الحياد.
- كان يرى الأمير عبد القادر من المغرب سندا قويا، كون هذه الأخيرة كانت قاعدة لدولته، فقد اقترنت منذ إنشائها بالمغرب الأقصى حكومة وشعبا، واعتبر الأمير نفسه خليفة للسلطان المغربي في الجزائر، وهو ما يوصلنا إلى أن تمسكه بالتبعية للمولى عبد الرحمان كان كرد جميل لما تلقاه منه من مساعدات مادية ومعنوية مختلفة، وكإثبات له بأنه لا يريد منافسته على العرش ويرى بأنه يملك قوة كبيرة يمكن أن تعطي للمقاومة الجزائرية نفسا جديدا.
- كان لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب بسبب عدة عوامل أهمها: محاولته دفع المغرب إلى تعزيز دعمه للمقاومة، لأن الدعم الذي أصبح يتلقاه لم يعد كافيا خاصة بعد تدعيم فرنسا قواتها على الحدود، فكان الأمير يعمل على توحيد الصفوف الجزائرية المغربية تحت راية قتال واحدة لتتمكن من مواجهة القوات الاستعمارية الكثيفة.
- قبول المولى عبد الرحمن لبقاء الأمير عبد القادر داخل أراضيه وعدم مطاردته خلق له مشاكل مع فرنسا، وبسبب هذا اللجوء أصبحت المغرب تتعرض للكثير من الضغوطات والاستفزازات الفرنسية، رغم أن هذه الأخيرة لم تكن تريد أن تسوء علاقاتها مع المغرب.
- إن تمادي السلطات الفرنسية في ضغوطاتها على المغرب جعل السلطات المغربية التي كانت حريصة على استتاب الأمن والاستقرار السياسي تتراجع عن سلميتها في التعامل مع فرنسا، وقررت الدخول في مواجهة مباشرة معها في الوقت الذي كانت فيه

الاستعدادات الفرنسية لمجابهة الجيش المغربي على قدم وساق، ما أدى إلى وقوع اصطدام عسكري على حدود وادي اسلي بينهما انتهى بهزيمة القوات المغربية سريعا.

- كذلك يتبين لنا من خلال تطلعنا لموضوع معركة ايسلي بأن هذه الهزيمة لم تكن بسبب تقصير الفرسان المغاربة ولا بسبب قلة حماسهم، بل إن أهم عامل كان وراء فشلهم هو اختلاف ظروف الطرفين، حيث كشفت عن اختلال كبير في ميزان القوى مارجح كفة النصر لفرنسا، فتفوق قواتها العسكرية كان واضحا على مستوى التنظيم والتكتيك.
- لقد تم توقيع السلطان عبد الرحمان على معاهدة طنجة الداعية لمحاربة الأمير عبد القادر داخل الأراضي المغربية مرغما بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب، وذلك في أعقاب القصف الذي قام الأمير جوانفيل على مدينة الصويرة، وجعل المغرب الأقصى بين كماشتين من نار برا وبحرا اضطره فيما بعد إلى انصياع لرغبة الفرنسيين، وبالتالي لا يمكننا اتهام السلطان بالتخاذل والتقصير في حق المقاومة الجزائرية.
- لقد كانت معاهدة طنجة بمثابة الضربة الموجعة للمقاومة الجزائرية، إذ بمقتضاها انقلب موقف المغرب الرسمي من مؤيد للأمير عبد القادر إلى عدو بسبب الضغط الفرنسي على المولى عبد الرحمن والتهديدات المستمرة له، وبدل توحيد جهود الجزائر والمغرب توحدت جهود المغرب مع فرنسا للوقوف ضد الأمير.
- رغم تغير الموقف الرسمي المغربي إلا أن بعض القبائل المغربية خاصة الشمالية استمرت في مساعدة عبد القادر باسم الدين الإسلامي الذي يجمعهم وإيمانا منها بشرعية قضيته، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الشعبية الكبيرة التي كان يحظى بها الأمير في الوسط المغربي، وهي ماكانت لاحقا سبب في حقد السلطان عليه واتهامه له بأنه طامع في اعتلاء عرشه، ولم يعد فقط الضغط الفرنسي هو العامل الوحيد وراء مطاردة السلطان له، فكان سبب مهم في حمله على وقف قتاله سنة 1847م.
- رغم أنه لم يحصل تنازلات حدودية آنية بعد هزيمة إيسلي إلا أنها شكلت نقطة تحول تدريجية في علاقات المخزن الداخلية والخارجية، حيث كان لها وقع كبير في نفوس المجتمع المحلي المغربي، وصدى لدى الدول الأوربية التي كانت واقفة تترصد المغرب

من بعيد دون أن تتجرأ على التقدم، ومن هنا تفتحت أعين الدول الأوربية ناحية المغرب الضعيف الذي فقد سمعته العسكرية، ولم يبق هناك أي مانع أمام تدخل الأجانب في البلاد مستغلين الاضطرابات الداخلية السائدة فيه والتي زعزعت إستقراره في كامل مناطقه.

- لقد كانت هزيمة إيسلي بداية مرحلة جديدة في تاريخ المغرب مليئة بالكثير من التنازلات بعد ضياع هيبته العسكرية، والتي أضيف إليها الاصطدام مع الإسبان في حرب تطوان 1859م وهو مازاد من الطين بلة، وجعل من المغرب مكان يأتي إليه جميع الأوربيين الراغبين في الاستثمار والتجارة دون أن يتم اعتراض طريقهم، وهو ما أدى في النهاية إلى إبرام اتفاقية نظمت تصرف الأوربيين في المغرب في مؤتمر مدريد 1880م.
- رغم أن معركة ايسلي وبعدها حرب تطوان قد خلقت مشاكل للمغرب وكانت بداية لغوصه في الديون، إلا أن الملوك الذين تعاقبوا على الحكم في تلك الفترة عملوا كل ما في وسعهم لتأخير الوجود الاستعماري في المغرب عن طريق اتفاقيات وعمليات إصلاح مختلفة.
- ونستخلص كذلك أنه لولا هزيمة الجيش المراكشي في واقعة ايسلي لما فكر المغربيين في إحداث إصلاحات مستعجلة في مختلف في الميادين العسكرية والإدارية والمالية والتعليمية، والتي كانت تعاني من ركود غير متماشية مع متطلبات العصر، لكن رغم هذه المحاولات الإصلاحية لم يصل سلاطين المغرب للنتائج المرجوة بسبب تدهور الأوضاع الداخلية، إضافة إلى التدخلات الأجنبية المختلفة في شؤون البلاد وسعي الدول الأوربية للحصول على الامتيازات المختلفة وفرض الحمايات.
- تعتبر معاهدة لالة مغنية 1845م أول خطوة لرسم الحدود المغربية الجزائرية زمن الاحتلال الفرنسي لهذه الأخيرة، لكنها اقتصرت على المناطق الشمالية كخطة فرنسية لتبقي على المناطق الجنوبية غامضة ثم تتدخل فيها لاحقا بما يخدم مصالحها دون أن يعتبر ذلك خرقا لقواعد الاتفاقية.

- أجبر السلطان المغربي بمقتضى معاهدة لالة مغنية على إعطاء تنازلات ترابية، لكنه في نفس الوقت تحصل على مناطق أخرى جديدة كانت تابعة للجزائر، ومع ذلك لم يرض بالحدود الجديدة لطمعه في الحصول على المزيد وسعى جاهدا لدى فرنسا لتعديلها، لكنه اضطر في الأخير إلى التخلي عن معارضته ورضي بالأمر الواقع كون كفة القوة ترجح للجانب الفرنسي.
- لقد كان لتحديد الحدود في اتفاقية لالة مغنية تأثير كبير على أهالي المنطقة، بسبب تضرر مصالح الناس بعد التقلص في المناطق الزراعية والرعوية، وكل ذلك كان نتيجة للتقسيم الفرنسي للحدود عن جهل للجغرافيا التاريخية للمنطقة، مانجم عنه ظهور مقاومات شرسة ضد الفرنسيين مثل ما حدث مع بن يزناسن وقبيلة المهاية إضافة إلى ثورة بوعمامة وأولاد سيدي الشيخ.
- في الفترة الممتدة ما بين سنة 1846 إلى 1900م كثرت الخلافات والنزاعات بين القبائل المتاخمة للحدود بسبب رفض القبائل الجزائرية التي تم إخضاعها لسلطة المغرب، وما لاحظناه هو أن تلك الخلافات ماكانت لتستمر لولا فرنسا التي كان لها دور في تأجيجها في إطار سياسة خبيثة مفادها العمل على دعم قبائل معينة بالسلاح، ومن ثم تتدخل هي في المنطقة تحت ذريعة التهدئة بين الأطراف المتصارعة.
- لقد قامت فرنسا بالضغط على المغرب عن طريق اعتمادها على سياستين متناقضتين الأولى باستعمال التهديد وتعزيز الصراعات الحدودية، والثانية بحرصها على الحفاظ على علاقتها الودية مع المخزن، وكل ذلك ضمن الإستراتيجية الفرنسية الاستعمارية الجديدة للاستيلاء على الصحراء.
- المناطق الصحراوية الجنوبية كانت تتمتع باستقلال ذاتي نظرا لنظامها القبلي السائد المنغلق على نفسه، ولم تكن خاضعة بصفة فعلية لأي سلطة سياسية، ماعدا في بعض الفترات أصبحت تابعة اسميا للسلطان المغربي، وهو ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى انتهاز الفرصة واعتبرتها مناطق شاغرة، فراحت تقسم المناطق الجنوبية بين

الجزائر والمغرب بما يخدم مصالحها ضمن بروتوكولات 1901 و1902م كتكملة لمعاهدة لالة مغنية 1845م، لأنها كانت تظن أن وجودها في الجزائر دائم.

- يمكن القول أن فرنسا كانت تهدف إلى التغلغل داخل المغرب من خلال ربطه بقضية الحدود، في حين كانت السلطات المغربية تسعى للحفاظ على أراضي الجنوب الشرقي، لكن من الواضح أن فرنسا هي المستفيد الأكبر من كل هذا لأنها تمكنت من التوغل في أكبر تجمع واحي وهو توات دون أن تلغي السلطة الشكلية للمخزن على المنطقة.

وفي النهاية نرجو أن نكون قد تمكنا من إيصال جزء ولو بسيط من المعلومات والحقائق المرتبطة بهذا الموضوع الحيوي، الذي حاولنا قدر المستطاع لمس كافة جوانبه ونقاطه الغامضة بشكل موسع وشامل، حتى يكون إضافة علمية مفيدة لحقبة تاريخية مهمة جمعت أحداثها دولتي الجزائر والمغرب، ومفتاحا لباب أبحاث ودراسات تاريخية جديدة انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها تتم ما بدءناه.

بإذن الله بدأنا بحثنا وبإذنه ننهيه، إن أصبنا فذلك بتوفيق من الله، وإن فشلنا فلنا شرف المحاولة.

الملاحق

الملحق رقم 1 :

خريطة توضح حدود مملكة تلمسان في العهد الزياني[1].

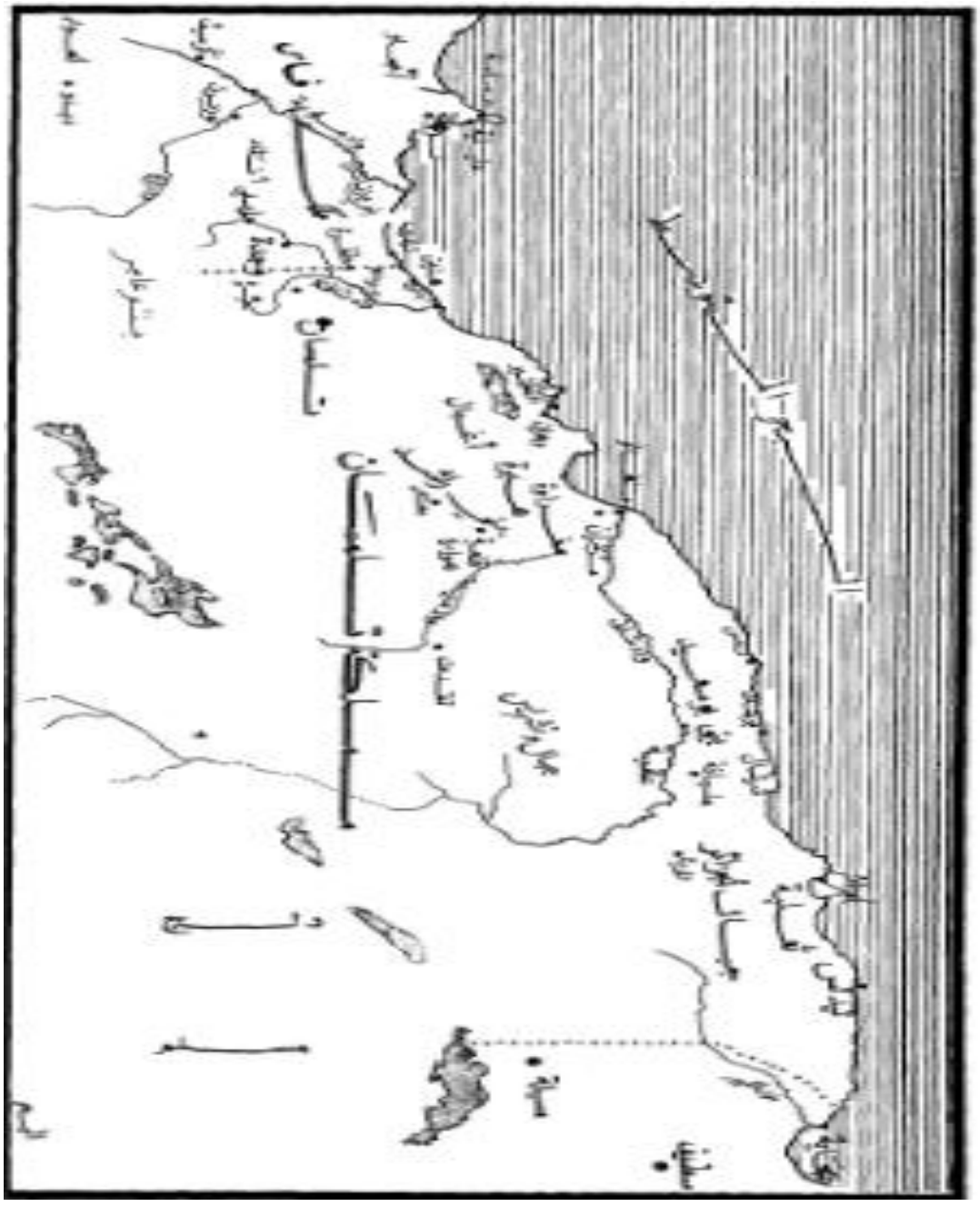

[1]. المرجع: الحسن بن محمد الوزاني، وصف إفريقيا، تر:محمد حجي ومحمد الأخضر، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م، ص18.

الملحق رقم2 :

خريطة تبين مجال حدود دولة الأمير عبد القادر[1]

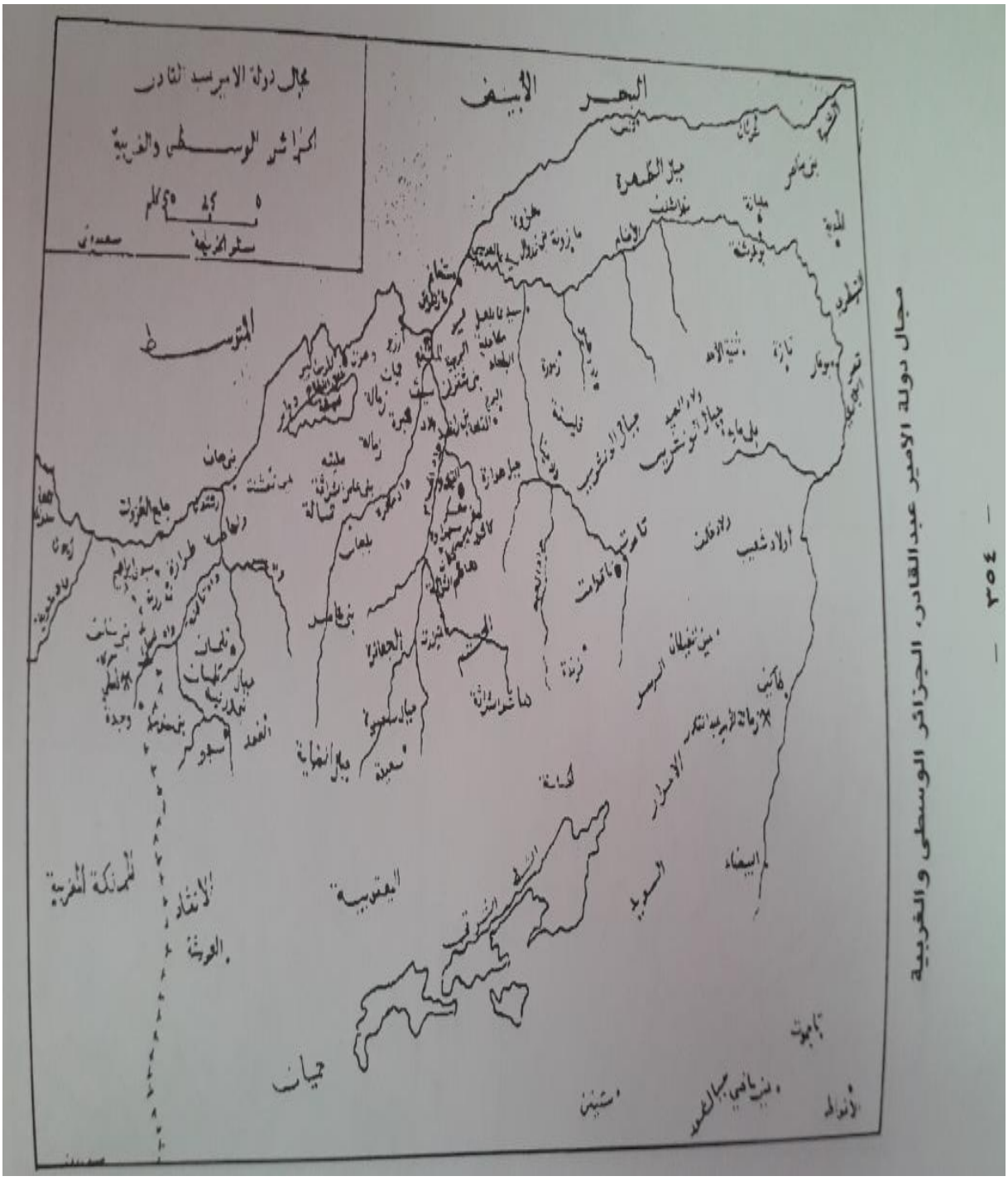

[1]. المرجع: ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود الباطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000م، ص54.

الملحق رقم 3:

جدول يبين تشكيلة الجيش الفرنسي المتجه إلى معركة إيسلي[1]

السلاح	المقدمة	الميمنة ـ الفرقة الأولى .	الميسرة ـ الفرقة الثانية .	المؤخرة
الفرسان		قائدها: العميد ترتاس قوامها: ـ سربتان من كتيبة الفرسان الافريقيين الأولى ـ ٦ سرايا من كتيبة الفرسان الافريقيين الثانية بإمرة العميد موريس ـ سربتان من كتيبة الهوصار الثانية بإمرة العميد كانيون ـ Gagnion	قوامها: ـ ٦ سرايا من الصباهيين : ٤ من الجزائر بإمرة العميد يوسف و٢ من وهران . ـ سربتان من كتيبة الفرسان الأفريقيين الرابعة . ـ المخزن أي الفرسان غير النظاميين ، وهم من وهران وبإمرة المقدم ولسن استرهازي ـ Esterhazy Walsin	

السلاح	المقدمة	الميمنة ـ الفرقة الأولى	الميسرة ـ الفرقة الثانية	المؤخرة
المشاة	قائدها :العميد كافينياك قوامها : ـ كتيبة رقم ٨ من رماة اورليان ـ كتيبة من الخط ٣٢ . ـ كتيبة من الخط ٤١ . ـ كتيبتان من الخط ٥٣ معززتان بسربتين من الخط ٥٨ .	قائدها :الجنرال بيدو قوامها : ـ كتيبتان من الفرقة ١٣ الخفيفة . ـ كتيبتان من الفرقة ١٥ الخفيفة . ـ كتيبتان من الزواف . ـ كتيبة ٩ رماة اورليان	قائدها :العميد باليسيه قوامها : ـ كتيبتان من السادس الخفيف ـ كتيبة ١٠ رماة اورليان . ـ ٣ كتائب من الفرقة ٤٨ .	قائدها: العميد كاشو ـ Cachot قوامها: ـ كتيبتان من الثالث الخفيف . ـ كتيبة ٦ رماة اورليان .
المدفعية	ـ سرية ميدان . ـ ٤ مدافع ميدان	قائدها النقيب بونامي ـ Bonamy ـ سربتان جبليتان .	ـ سربتان جبليتان .	ـ سرية جبلية .

[1]. المرجع: أديب حرب، ج2، مرجع سابق، ص ص470-471.

الملحق رقم 4:

خريطة تبين خط سير كل من الجيشين المغربي والفرنسي[1]

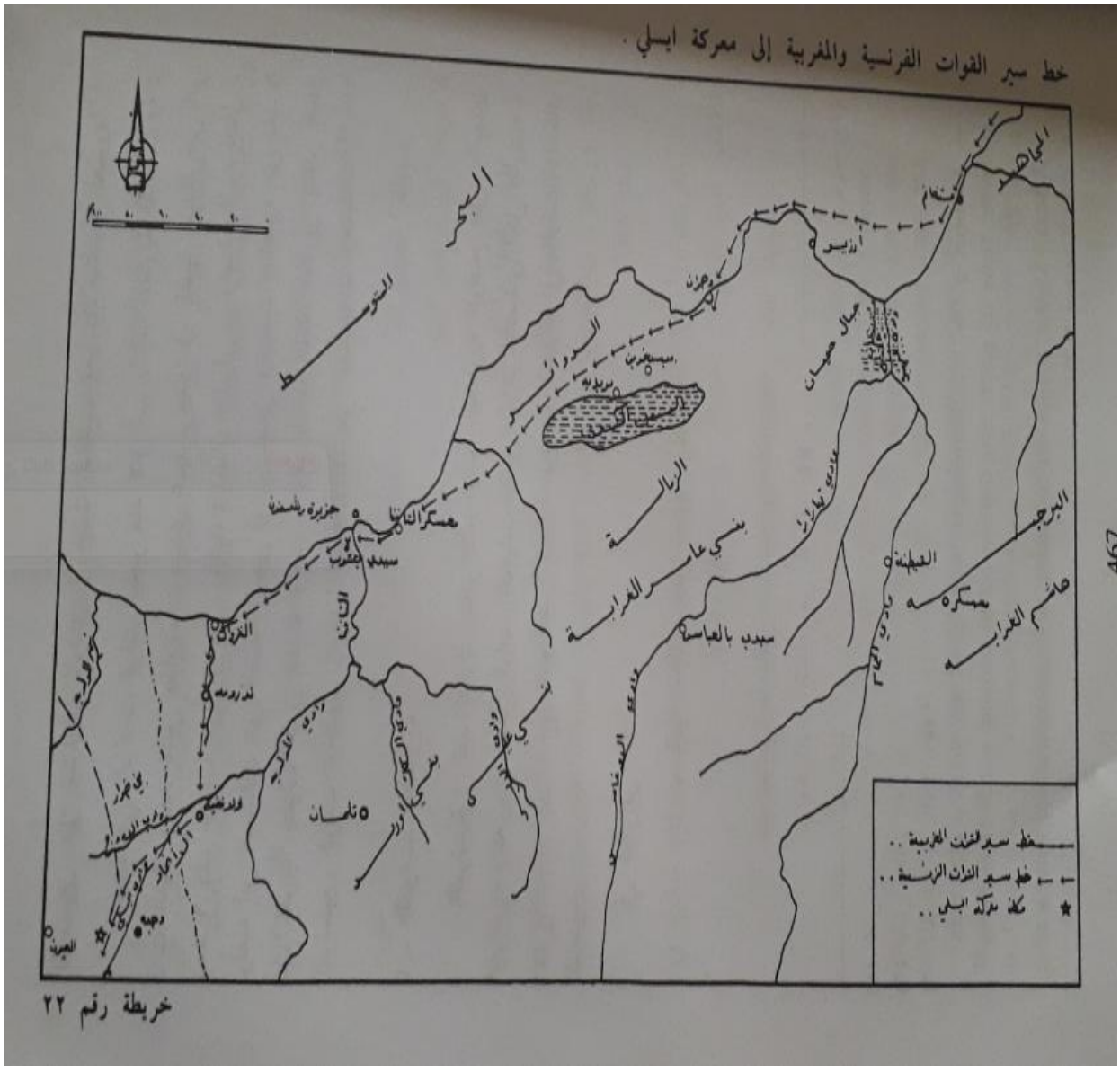

[1]. المرجع: أديب حرب، مرجع سابق، ج2، ص467.

الملحق رقم 5:

مخطط لمعركة إيسلي[1]

[1]. المرجع: أديب حرب، ج2، مرجع سابق، ص495.

الملحق رقم 6:

بنود معاهدة طنجة 1844م

[1]

الفصل الأول- إن الجيوش المغربية التي تجمعت بكيفية غير عادية على حدود المملكتين أو بجوار الحدود المذكورة سيتم تسريحها. ويلتزم جلالة ملك المغرب بأن يمنع من الآن فصاعداً كل تجمع من هذا القبيل. ويبقى تحت قيادة قائد وحدة فقط قوة لا يمكن أن يتجاوز عددها بكيفية عادية ألفي رجل. غير أنه يمكن

[1]. إبراهيم حركات، ج3، مرجع سابق، ص204.

الزيادة في هذا العدد إذا دعت الضرورة للمصلحة المشتركة ؛ وفي ظروف غير عادية ومعترف بها كذلك من لدن الحكومتين .

الفصل الثاني – يعاقب عقاب عبرة كل الرؤساء المغاربة الذين قادوا أو تساهلوا في أعمال عدوانية ارتكبت زمن السلم في التراب الجزائري ضد عساكر جلالة ملك فرنسا . وستطلع الحكومة المغربية ؛ حكومة فرنسا ، على الاجراءات التي ستتخذ لتطبيق هذا الشرط .

الفصل الثالث – يتعهد جلالة ملك المغرب من جديد ؛ وبكيفية باتة ومطلقة وكليةً ، أن لا يقدم في منطقة حكمه ؛ ولا يسمح بتقديم مساعدة ولا غوث من مال أو ذخائر أو أي أشياء حربية ، لأي واحد من الرعايا الثائرين أو أي عدو لفرنسا .

الفصل الرابع – يعتبر الحاج عبد القادر خارجاً عن القانون في مجموع تراب المملكة المغربية والتراب الجزائري ؛ وبناء على ذلك ، يطارده الفرنسيون في الجزائر ، والمغاربة في ترابهم الوطني بحد السلاح حتّى يطرد أو يقع في أيدي هذه الدولة أو تلك . وفي حالة ما إذا وقع عبد القادر في يد الجيش الفرنسي فإن حكومة جلالة ملك فرنسا تتعهد بمعاملته بالاحترام والتكريم ؛ وإذا وقع في يد الجيش الملكي المغربي فإن جلالة ملك المغرب يتعهد باعتقاله في إحدَى المدن الساحلية غرب مملكته إلى أن تتخذ الحكومتان باتفاق بينهما ، الاجراءات الضرورية حتّى لا يعود عبد القادر بأية حال لحمل السلاح ويقلق مرة أخرى راحة الجزائر والمغرب .

الفصل الخامس – إن تحديد الحدود بين ممتلكات جلالة عاهل فرنسا وجلالة ملك المغرب يبقَى مقرراً ومتفقا عليه طبقا لما كان معترفا به من لدن الحكومة المغربية في عهد حكم الأتراك بالجزائر ، وسيكون التنقيح التام والمنتظم لهذا الشرط موضع اتفاقية خاصة تعقد في عين المكان بين المكلفين المعينين لهذا الغرض من قِبل جلالة عاهل فرنسا وبين مندوب عن الحكومة المغربية ، ويلتزم جلالة ملك المغرب بأن يتخذ بدون تأخير ، لهذا الغرض الإجراءات الملائمة ويخبر بها الحكومة الفرنسية .

الفصل السادس – بمجرد إمضاء هذا الاتفاق تتوقف الاعتداءات من الجهتين . وحالما تطبق الفصول الأول والثاني والرابع والخامس تطبيقا يرضي الحكومة الفرنسية ، فإن الجيش الفرنسي سينجلي عن جزيرة الصويرة ومدينة وجدة ويوضع

[1]. إبراهيم حركات، ج3، مرجع سابق، ص 205.

على الفور تحت تصرف كل من الدولتين كل الأسرى لديهما .

الفصل السابع ... يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان أن يشرعا بتراض منهما وبأسرع ما يمكن ، في عقد معاهدة جديدة ترتكز على المعاهدات الجاري بها العمل حالياً ، ويكون الهدف منها تمتين وتتميم المعاهدات السابقة لصالح العلاقات السياسية والتجارية بين المملكتين ، وفي انتظار ذلك فإن المعاهدات السابقة تحترم بدقة ويلتزم بكل شروطها . وتتمتع فرنسا من جميع النواحي ، وفي كل مناسبة ، بمعاملة الدولة الأكثر تفضيلا .

الفصل الثامن – يصادق على هذا الاتفاق . وتتبادل المصادقة في أجل شهرين أو قبله إن أمكن .

وحرر يومه بـ 10 شتنبر من عام 1844 ، الموافق لـ 25 شعبان من السنة الهجرية 1260[110] . وأمضى هذا الاتفاق ووضع عليه طابعه كل من المندوبين المذكورين أدناه والمعينين من لدن جلالة ملك فرنسا وجلالة ملك المغرب[111] .

الامضاء : دوق دونيون دوقاز
دوق جلوكسبرج
(خاتم المندوب المغربي بوسلهام بن علي ازطوط)

[1]. إبراهيم حركات، ج3، مرجع سابق، ص206.

الملحق رقم 7 :

بنود اتفاقية لآلة مغنية 1845م[1].

الشرط الأول:

اتفق الوكيلان على إبقاء الحدود بين إيالتى المغرب والجـزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك العرب السابقين، بحيث لا يتعدى أحد حدود الآخر، ولا يحدث بنا فى الحدود فى المـستقبل، ولا تمييـزا بالحجارة بل تبقى كمـا كانت قبل استيلا الفرانصيص على مملكة الجزائر.

الشرط الثانى:

عين الوكيـلان الحدود بالأماكن التى فى ممر الحدادة وتراضيا عليـها، بحيث إنها صارت واضحة معلومة كالخـيط، فما كان غربى الخط يعنى الحد فلإيالة مملكة المغرب، وما كان شرقى الحد فلإيالة مملكة المشرق.

[1].المصدر: ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، إتحاف...، مرجع سابق، ص ص 195-196.

المذكورة بالْكِـرَا، مِنْ من مالك إيالة المملكة الشـرقية إلى الآن وحـتى الآن، لكن تكرم وتبرع النائب عن سلطان الفرانصيص على نائب سلطان المغرب بالوظيفة التى تؤديا هاتان القبـيلتان المذكورتان لسلطان العـملة الشرقية، فـلا يطالبون بقليل ولا كثير ولا جليل ولا خطير، رغبة فى الاستـيلاف وإبقاء للمحبة، وجلبا للمودة بين الفريقين مدة الخـير والصلح والمهادنة وضيافة من النائب المتبـرع المذكور على السيد النائب عن سلطان المغـرب المسطور، ثم يجـاور تراب الفرقـتين المذكـورتين تراب مسـيردة والأعشـاش وأولا ملوك وبنى بوسعيـد وبنى سنوس وأولاد أنهار، فـهذه القبائل الستة من جملة عملة الجزائر.

وكذلك ذكر الأرض الملاصقة الحدود غربا، وذكـر القبائل النازلة فيها، فأول الأرض والقـبـائل، أرض أولاد منصـور، أهل تزيفة، وبـنى يزناسن، والمزاوير، وأولاد أحمـد بن إبراهيم، وأولاد العباس، وأولاد على بن طالحـه، وأولاد عزور وبنى بوحمدون وبنى حمليل وبنى مطهـر بوحمدون وبنى حمليل وبنى مطهر أهل رأس العين وهو لا القبائل بمنازلهم لعملة المغرب.

الشرط الرابع:

أن أهل الصحرا لا حد فيهـا بين الجانبين لكونها لا تحرث، وإنما هى مرعى فقط لعـرب الإيالتين التى تنزل فـيها وتنتـفع بخصـبها ومـاها، ولكلا السلطانين التصرف فى رعيته بما شا، وكيف شا، من غير معارض إن امتازت، وإلا فمن أراد إحداث أمر فى رعيتـه حالة اختلاطها برعية غيره فليكف عن غيـر رعيته ويحدث فى رعيته ما يشا.

فالأعراب الغـربية هما المهايه وبنى قـيل أولاد سيدى الشيخ الغـرابة وعمور الصحرا وحميان الجنبة.

والأعراب الشـرقية هم أولاد سيدى الـشيخ الشرافة وكـافة حميان مـن غير حميان الجنبة.

---

[1]. المصدر: ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، إتحاف...، مرجع سابق، ص ص 197-199.

الشرط الخامس:

فى تعـيين قصـور إيالة المملكتـين فى الصحـرا فعلى الملكين اتبـاع الطريق السابقة وتوقير أهل هذه القصور رعيا لجانب المقامين، أما قصور فجج وقصر بيش فلعمـالة المغرب، وأما العـين الصفـرا وسفيسـفة وعلة وتيـوت وشلالة والأبيض وبوسمغون فللعملة الشرقية.

الشرط السادس:

أن الأض التى هى قبلة قـصور الفريقتـين فى الصحرا لاما فـيها فلا تحـتاج للتحديد لكونها أرض فلاة.

الشرط السابع:

أن جمـيع من التجأ من رعـية الفريقين إلى الآخـر فلا يرده من التجـأ إليه لموضعه، حيث أراد البـقاء بملتجئه، وإلا فمن أراد الرجوع لموضعـه فلا يتعرض له عامل ولا غيره، وحيث عزم على البقا فيبقى تحت حكم عامل المكان الملتجأ إليه، ويكون آمنا فى نفسه وماله احتراما من السلطانين بعضها بعضا.

وهذا الشرط لا تدخل فـيه القبائل الذين عـملتهم مبينة فى الـشرط أعلاه، وغيـر خفى أن الحاج عبـد القادر ومن فى حزبه غيـر داخل فى هذا الشرط، لأن دخوله فيه موجب لبطلان الشرط الرابع فى مكتوب الصلح المنبرم ١٠ شتنبرو سنة ١٨٤٤، فـإن العمل والوفـا به من أهم الأمور الموجـبة لـنفوذ كلمـة السلطانين، وتصحيح المحـبة، وإبقا المودة بين الدولتيـن، والألفة بين الجانبين، فبـعد المطلوب من السلطانين الرضـا بما ذكر أعلاه والوفـا به، ولابد من كتب نسـختيـن لتقيـيد الشروط المذكورة، فتطبع نسخة منهمـا بطابع سلطان الفرانصيص، ويأخذها سيادة

[1]. المصدر: ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، إتحاف...، مرجع سابق، ص 200.

سلطان المغرب، وتطبع نسخة أخرى بطابع سلطان المغرب ويأخذها سيادة سلطان الفرانصيص، وتبديل النسختين إنما يكون فى طانجة عن قريب إن شاء الله، بعد أن يضع كل واحد من النائبين المذكورين خط يديه وخاتمه فى كل نسخة من النسختين، وذلك بقرب الحدود بتاريخ ٤ ربيع الأول سنة ١٢٦١ الموافق اليوم الثامن عشر من مرس سنة ١٨٤٥ من تاريخ المسيح، والله يصلح الحالى والمآلى، وأسفله خط يد النائب الفرنصوى الجلينار كونت دولاروا، وأسفله خط يد النائب المغربى السيد حميدة بن على» صح من أصله الموجود بالمكتبة الزيدانية، وقد ألحقت به خريطة جغرافية لبيان تلك المواقع.

[1]. المصدر: ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، إتحاف، مصدر سابق، ص ص200-201.

الملحق رقم08:

خريطة تبين القبائل الحدودية الجزائرية المغربية المرسومة بمقتضى معاهدة لآلة مغنية سنة 1845م[1]

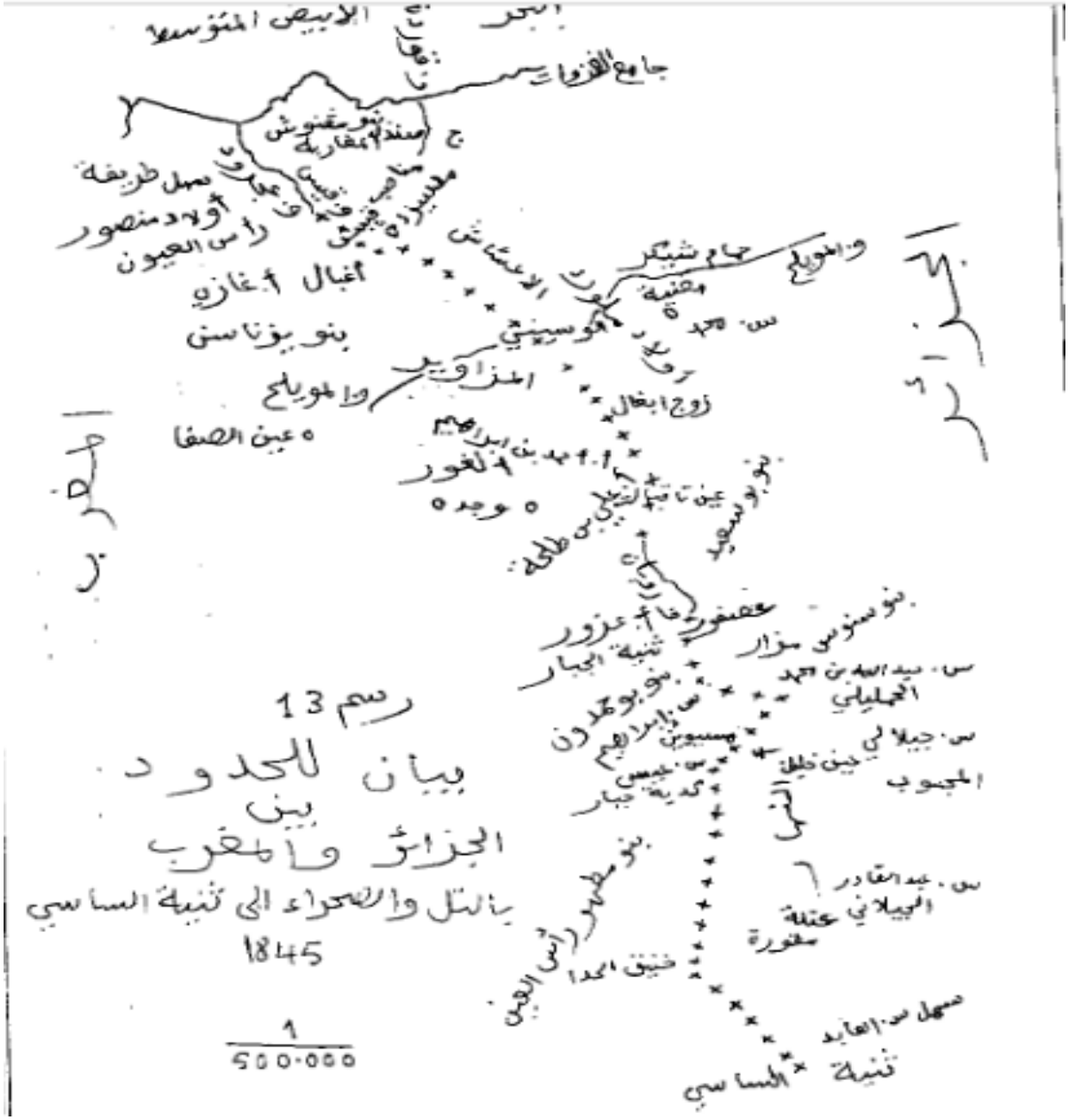

[1]. المرجع: المكي جلول، مرجع سابق، ص162.

الملحق رقم 09:

خريطة الحدود الجزائرية المغربية قبل معاهدة لآلة مغنية.[1]

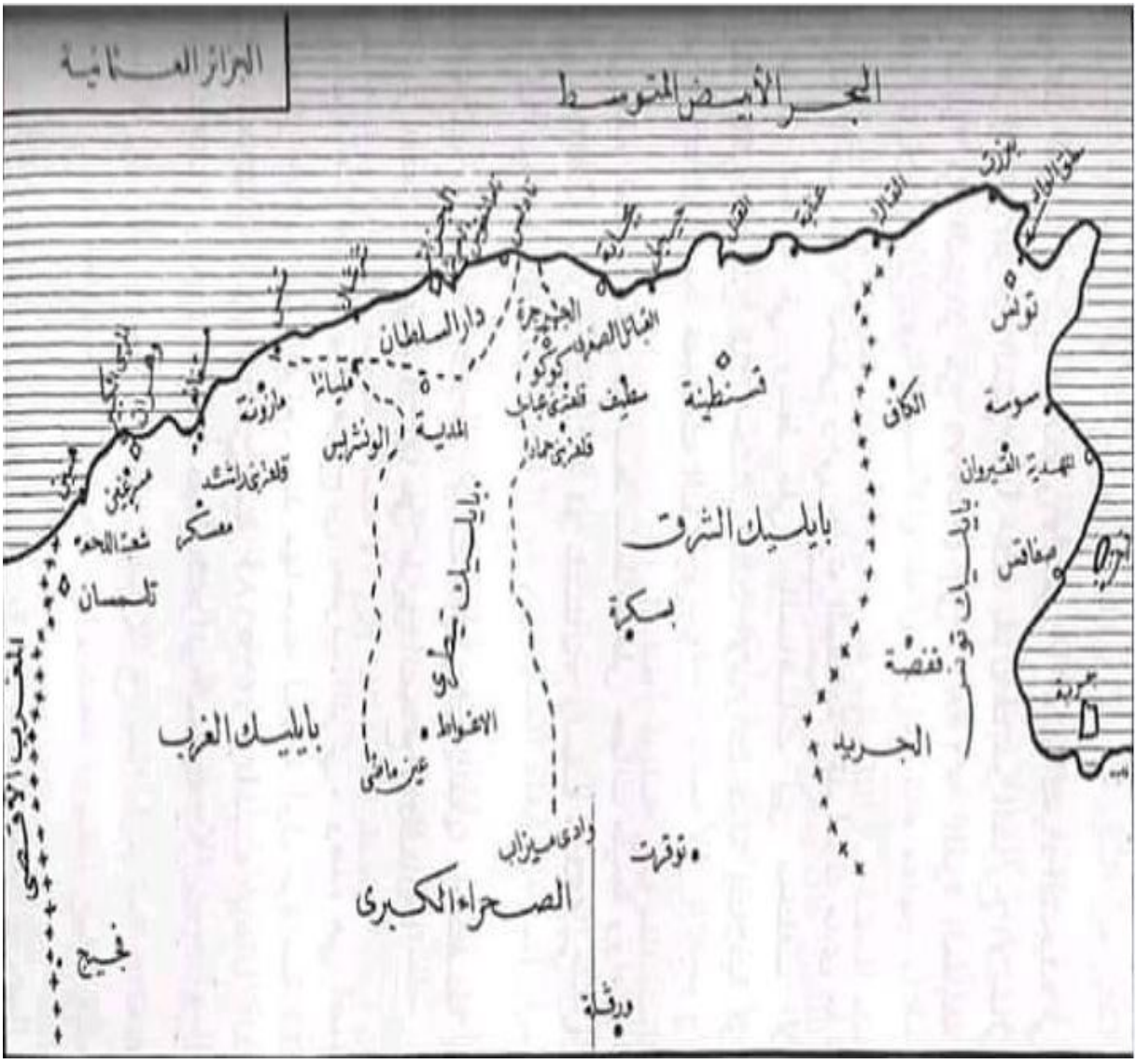

[1]. المرجع: صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، ص216.

الملحق رقم10:

بنود بروتوكول 1901[1].

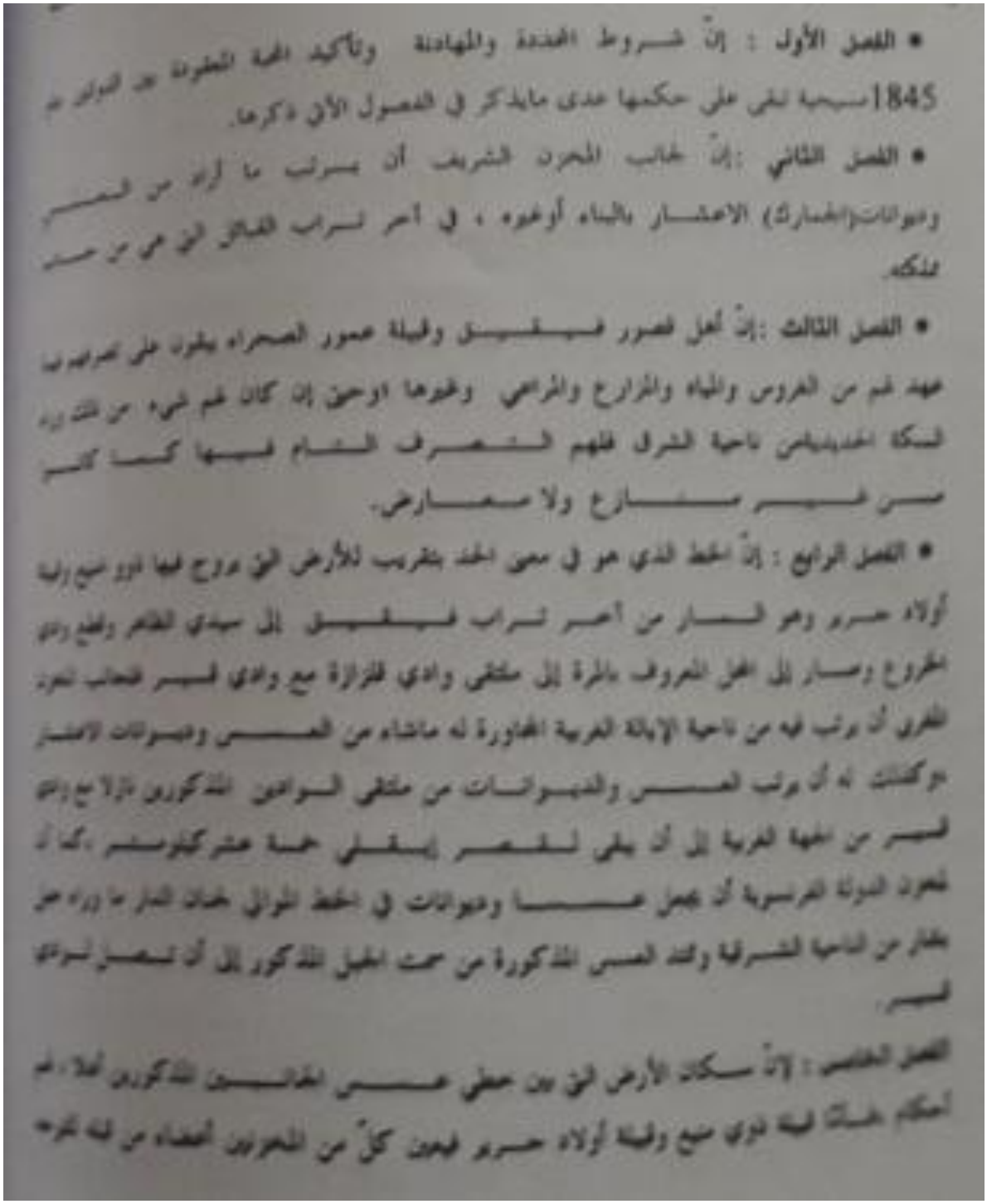

• الفصل الأول : إنّ شروط الهدنة والمهادنة وتأكيد المعاهدة المعقودة بين الدولتين في 1845 سيبقى نافذ على حكمها عدى ما يذكر في الفصول الآتي ذكرها.

• الفصل الثاني :إنّ جانب المخزن الشريف أن يسرتب ما أراد من العساكر وعربات(الحمارك) الاعشار بالبحار أوغيره ، في آخر ثمراب القبائل التي هي من حسن ذلكه.

• الفصل الثالث :إنّ أهل قصور قبيلة وقبيلة عمور الصحراء يقيمون على تعريفهم عهد قم من الغروس والمياه والمزارع والمراعي وغيرها اوحق إن كان لهم شيء من ذلك وإن السكة الحديدية ناحية الشرق فلهم التصرف التام فيها كما كانوا من قبل مزارع ولا معارض.

• الفصل الرابع : إنّ الخط الذي هو في معنى الحد بالقرب للأرض التي يروح فيها ذوو منيع وإلى أولاد حمرو وهو الممار من آخر ثمراب قبيلة إلى سيدي الطاهر والطيع وادي المروج ومصار إلى الجل المعروف بالمرة إلى ملتقى وادي الزرازة مع وادي قبيلة الحمام ثم يعود الطرف أن يرتب فيه من ناحية الإبالة الغربية المجاورة له ماشاء من العساكر وعربات الاعشار وكذلك له أن يرتب العساكر والعربات من ملتقى الوادين المذكورين نزلا مع وادي قبيلة من الجهة الغربية إلى أن يبلغ لمقصر إيقلي خمسة عشر كيلومتر ، كما أن لحضرة الدولة الفرنسوية أن يجعل عساكرها وعرباتها في الخط الموالي لحدود البحار ما وراء حد بحار من الناحية الشرقية والحد العسكري المذكورة من حيث الجبل المذكور إلى أن تتصل بالوادي المسمى.

الفصل الخامس : إنّ سكان الأرض التي بين حدي عساكر المخازنية المذكورين أعلاه لم أحكام خاصة فيه ذوي منيع وقبيلة أولاد حمرو فيعين كلّ من المخزنين أعضاء من قبله يكونه

[1]. المرجع: إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص388.

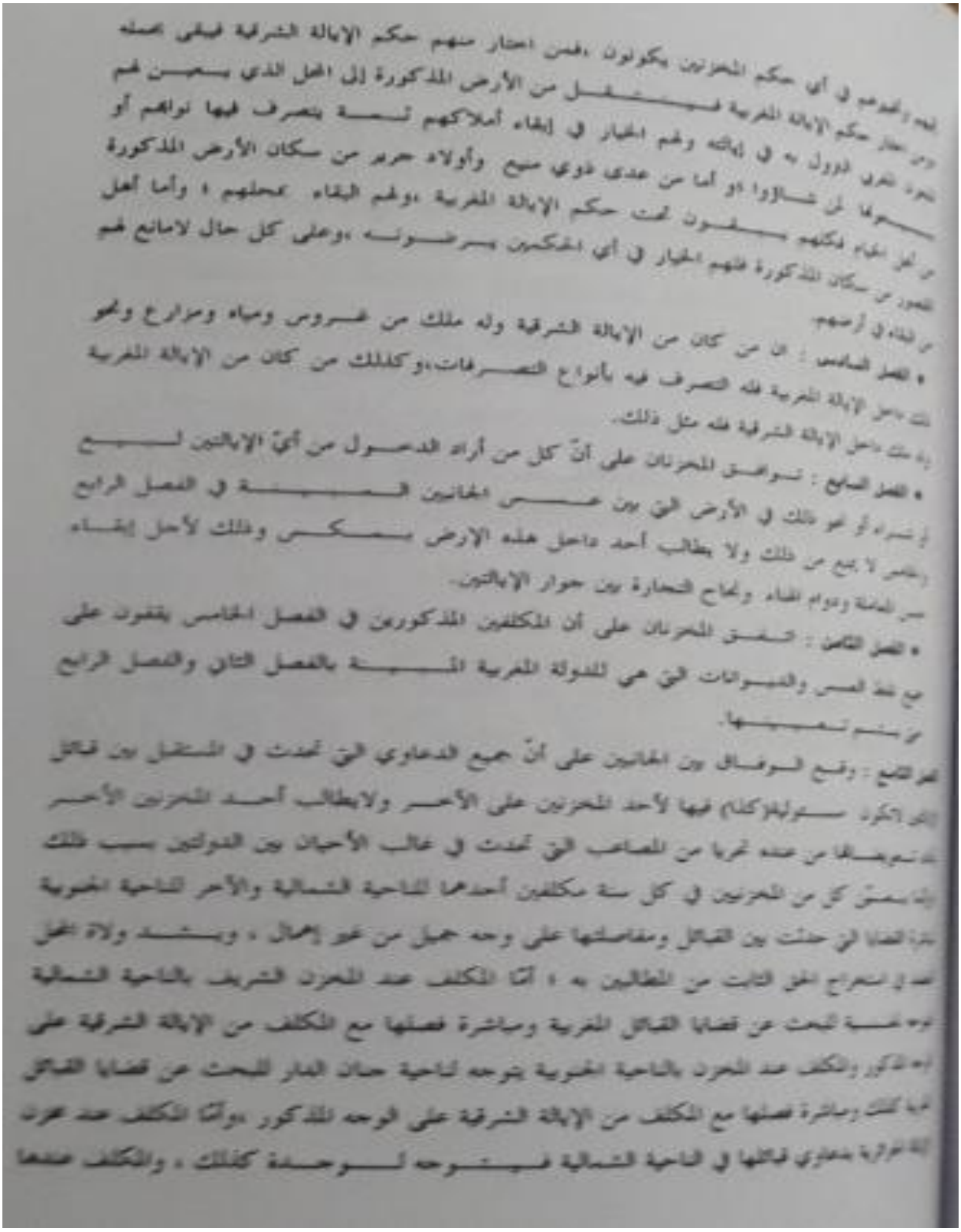

[1]. المرجع: إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص389.

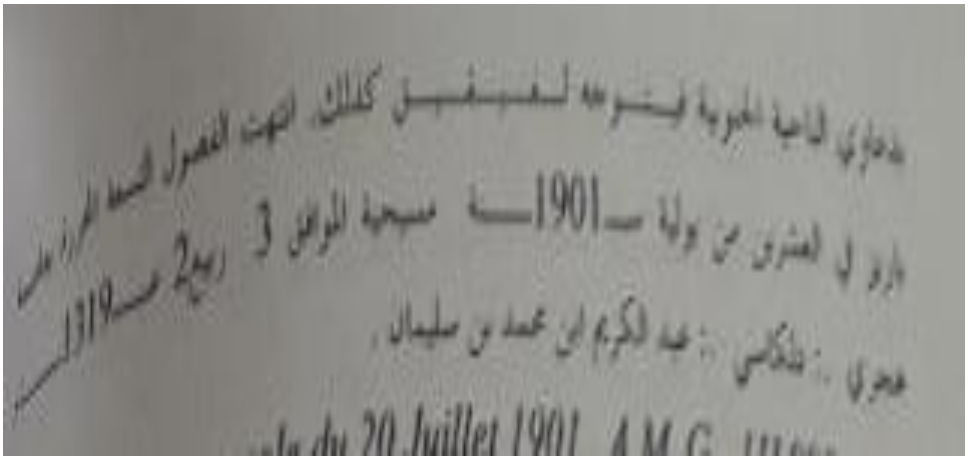

[1]. المرجع: إبراهيم مياسي، مرجع سابق، ص ص390.

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم:

سورة البقرة، الآية 216.

سورة البقرة، الآية 247.

سورة الحجرات، الآية 6.

المصادر:

الكتب العربية:

1- ابن التهامي مصطفى، سيرة الأمير عبد القادر وجهاده، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م.

2-ابن زيدان عبد الرحمان بن محمد السجلماسي، الدرر الفاخرة بمآثر العلويين بفاس الزاهرة، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1938م.

3-// // // // //، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج 5، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.

4-// // // // //، إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، تح: علي عمر، ج 5، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2008م.

5-// // // // //، العلائق السياسية للدولة العلوية، تق وتح: عبد اللطيف الشاذلي المطبعة الملكية، الرباط، 1999م.

6-أبو العباس احمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج 9، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997م.

7-الجزار أحمد كمال، المفاخر في معارف الأمير الجزائري عبد القادر والسادة الأولياء الأكابر، مر وتق: محمد زكي إبراهيم، المطبعة العمرانية للأوفست، الجيزة، 1997م.

8-الجعيدي السلوي ادريس، إتحاف الإخبار بغرائب الأخبار: رحلة إلى فرنسا، بلجيكا، انجلترا، ايطاليا، تح وتق: عز المغرب معتيق، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2004م.

9-الزياني أبو القاسم، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي الشريف من الناس إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله، تح: رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.

10-الصفار محمد بن عبد الله الأندلسي التطواني، رحلة الصفار إلى فرنسا (1845-1846م)، تح وتع: سوزان جيلزن ميلر، تع: خالد بن الصغير، دار السويدي للنشر والتوزيع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، أبو ضبي، بيروت، 2007م.

11- مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تق وتح: عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994.

12-محمد الطاهر أبي الجمال بن عبد الرحمن الفاسي، الرحلة الابريزية إلى الدار الانجليزية سنة(1276 هـ/ 1860م)، تح وتع: محمد الفاسي، مطبعة جامعة محمد الخامس، فاس، 1967م.

13-محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تح: ممدوح حقي، ج1، تالة، الجزائر، 2007م.

14-المزاري بن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحيى بوعزيز، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.

15-المشرفي محمد بن محمد ابن مصطفى، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعند بعض مفاخرها غير المتناهية، تح: إدريس بوهليلة، ج 2، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2005م.

16-خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

الكتب المترجمة:

1- بروجرز أدريان بيير، مع الأمير عبد القادر: رحلة لمقابلة الأمير في البويرة (1837 – 1838م)، تر: أبو القاسم سعد الله، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، (دم)، (دس).

2- الحسن بن محمد الوزاني، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر،ج2: ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.

3- لوكليرك جيل، من مكادور إلى بسكرة: رحلات داخل المغرب والجزائر، تر: بوشعيب الساوري، مر: الطاهر لكنيزي، منشورات الجمل، بيروت، 2016م.

4- مرتين ميكل، الاستعمار الاسباني بالمغرب من (1860 – 1956م) تر: محمد الشاوي، رويدو ايبركو، باريس، 1878م.

5- موليراس أوجست، المغرب المجهول: اكتشاف جبالة، تر: عز الدين الخطابي، ج 2، منشورات سفراز، وهران، 1899م.

6- هنري تشرشل شارل، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974م.

المذكرات الشخصية:

1- الأمير عبد القادر، مذكرات الأمير عبد القادر، تح: محمد الصغير وآخرون، شركة دار الأمة، (دم)، (دس).

2- الكولونيل أسكوت، مذكرات الكولونيل أسكوت: عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841، تر وتح: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989م.

المصادر باللغة الأجنبية:

1- M .Le maréchale gouveneur –général ,Relation de la batille d'islly ,Imprimerie du governement , Alger,1845,p3 .

المراجع :

الكتب العربية(المراجع):

1- اباظة نزار، الأمير عبد القادر الجزائري العالم المجاهد، دار الفكر، دمشق، 1994م.

2- إسماعيلي عبد الحميد العلوي، تاريخ وجدة وأنكاد في دوحة الأمجاد، مطبعة النجل الجديدة، الدار البيضاء، 1985م.

3- آفا عمر، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر: البنيات والتحولات (1830 – 1912م)، دار الأمان، الرباط، 2002م.

4- أندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصر: الغزو وبدايات الاستعمار (1827 – 1871م)، مج1، شركة دار الأمة، 2008م.

5- بحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

6- برادة ثريا، الجيش المغربي وتطوره في القرن التاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، 1997م.

7- برحاب عكاشة، السلطان والثائر الفتان: صراع السلطة في شمال شرق المغرب (1902- 1907م)، دار القلم، الرباط، 2018م.

8- // //، أولاد البشير بن مسعود بين الزعامة القبلية والخدمة المخزنية، (1845 – 1912م)، (د د)، الرباط، 2006.

9- // //، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989م.

10- // //، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2003م.

11- بلغيث محمد الأمين، تاريخ الجزائر المعاصر: دراسات ووثائق، دار مديني للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

12- بلقريز عبد الله، الخطاب الإصلاحي في المغرب: التكوين والمصادر (1844 1912م)، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1997م.

13- بن الصغير خالد، المغرب و بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، (1956 – 1886م)، ط 2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997م.

14- بن داهة عدة، رحلة في رحاب دولة الأمير، دار الخلدونية، الجزائر، 2014م.

15- بن منصور عبد الوهاب، قبائل المغرب، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1968م.

16- // // // //، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880م، ط2، المطبعة الملكية، الرباط، 1985م.

17- بوصفصاف عبد الكريم ، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

18- بوعزيز يحيى، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري: سيرته الذاتية وجهاده ط 3، الدار العربية للكتاب، تونس، 1983م.

19- // //، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

20- بياض الطيب، المخزن وضريبة والاستعمار: ضريبة الترتيب (1880- 1915م)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010م.

21- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

22- حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري(1808 – 1847م)، ج1و2، ط3 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م.

23- حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج 3، ط 2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994م.

24- الحريري محمد عيسى، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، ط3، دار القلم، الكويت، 1987م.

24- الحسني اليزناسي العتيقي الورطاسي قدور بن علي بن البشير، بنو يزناسن عبر الكفاح الوطني، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976م.

25- الحسني بديعة الجزائري، فكر الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف، دار المعرفة، الجزائر، 2008م.

26- حمادي الإدريسي عبد الله، الاختصار من تاريخ قصر بشار وما جاوره من القصور والديار، دار الكتاب الملكي، الجزائر، 2013م.

27- الخديمي علال، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية(1851 – 1947م): دراسات في تاريخ العلاقات الدولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م.

28- الخطيب أسعد، البطولة والفداء عند الصوفية: دراسة تاريخية، تق: اليافي وآخرون، ط 5، دار التقوى للطباعة والنشر، دمشق، (دس) .

29- خليفة حامد محمد، يوسف بن تاشفين: موحد الغرب وقائد المرابطين ومنقذ الأندلس من الصليبيين، دار القلم، دمشق، 2003م.

30- خياطي مصطفى، الأمير عبد القادر سجين فرنسا، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013م.

31- الدسوقي ناهد إبراهيم، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011م.

32- دينيزن، الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009م.

32- رزيق محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837م: تحليل وثيقة دبلوماسية، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

33- رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي: مقاربة سوسيولوجية تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1998م.

34- الريحاني أمين، المغرب الأقصى، مؤسسة هنداوي سي أي سي، وندسو (المملكة المتحدة)، 2017م.

35- الزبيري محمد العربي، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

36- زوزو عبد الحميد، ثوره بوعمامة(1881 -1908م)، ج1، موفم للنشر، الجزائر، 2010م.

37- سبيلا محمد، النخبة المغربية ومتخيل التقنية: بين منتصف القرن 19 و الربع الأول من القرن 20، (د د)، (د م)، (د س).

38- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

39- // //، خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة والتحرير (1830 - 1962م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007م.

40- سعيدوني ناصر الدين ، عصر الأمير عبد القادر، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2000م.

41- سلاماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة (1832 – 1847م)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

42- السنوسي محمد، الرحلة الحجازية من(1267هـ 1851 م / 1318 هـ 1900 م)، تح: علي الشنوفي، ج 2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978م.

43-// //، الرحلة الحجازية، تح: علي الشنوفي، ج3، الشركة التونسية للتوزيع،(دم)، 1978م.

44- السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م.

45- سيمو بهيجة، الإصلاحات العسكرية بالمغرب (1844 1912م) ، المطبعة الملكية، الرباط، 2000م.

46- الشابي مصطفى، الجيش المغربي في القرن التاسع عشر (1830 – 1912م)،ج 2، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2008م.

47- // //، النخبة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995م.

48- شاكر محمود، التاريخ الإسلامي: التاريخ المعاصر لبلاد المغرب، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996م.

49- شريط عبد الله والميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبه البحث، قسنطينة، 1965م.

50- الصديق الصادقي العماري، درعة تافيلالت فنون الفرجة: الانماط الثقافية والمجتمع، مطبعة الراوي للتجارة والخدمات، الرشيدية، 2017م.

51- فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق م-1962، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

52- // //، الأمير عبد القادر الجزائري: مؤسس دولة وقائد جيش، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007م.

53- العربي إسماعيل، معركة سيدي إبراهيم ومصير أسرها، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986م.

54- العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، ج 3، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999م.

55- العسلي بسام، الأمير عبد القادر الجزائري(1222 - 1300 هـ / 1807 - 1883م)، ط 3، دار النفائس، الجزائر، 1986م.

56- // //، الماريشال بيجو(1784 - 1849م)، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982م.

57- عشراتي سليمان، الأمير عبد القادر السياسي: قراءة في فرادة الرمز والريادة، ط3، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2009م.

58- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، (دم)، 1993م.

59- العلوي الطيب، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي: من مذكرات الأستاذ مولاي الطيب العلوي، زاوية الفن والثقافة، الرباط، 2009م.

60- علي دبوز محمد، الدول البربرية الكبرى (240 - 40 ق م)، ج1، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2010.

61-علي سالم سالم أحمد، السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2011م.

62- عميراوي أحميدة، زاوي سليم، قاصري محمد السعيد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية(1844- 1916م)، دار الهدى، (دم)، (دس).

63-غلاب عبد الكريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، ط3، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، 2006م.

64- الغناي عقيلة، سقوط دولة الموحدين، ط2، جامعة قريونس، بنغازي، 2008م.

65- القبلي محمد، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.

66- قداش محفوظ، الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مدريد، 1974م.

67- قلالة سليم، الوجيز في تاريخ الجزائر، ط 5، دار بني مزغنة، الجزائر، 2006م.

68- كافي أحمد، مشاريع الإصلاح السياسي بالمغرب في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الحكمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013م.

69- كبريدية إبراهيم، ثورة بوحمارة1902 - 1909، S.I.E، الدار البيضاء، (دس).

70- لحساييني عبد الله، بنو يزناسن: القصة الكاملة، مكتبه الطالب، (دم)، 2019م.

71- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط 9، دار الفارابي، بيروت، 2007م.

72- مجاهد مسعود الجزائري، تاريخ الجزائر، ج 1، مدونة سيدي بن عزوز، الجزائر، 1971م.

73- محمد الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر: الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، دار المعرفة، بيروت، (دس).

74- محمد أمطاط، الجزائريون في المغرب ما بين سنتين(1830 - 1962م): مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، تق: محمد كنبيب، دار أبي رقراق، (دم)، 2008م.

75- المدني أحمد توفيق ، أبطال المقاومة الجزائرية: ويليه جغرافية القطر الجزائري، مج9، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،(دم)، 1979، ص72.

76- // // // ، جغرافية القطر الجزائري: للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، 1948م.

77- // // // ، حرب 300 سنة بين الجزائر واسبانيا (1492 – 1792م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (دس).

78- // // //، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، (دم)، (دس).

79-المريني عبد الحق، الجيش المغربي عبر التاريخ، ط 5، دار نشر المعرفة، الرباط، 1997م.

80- معليش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.

81- مفتاح عبد الباقي، أضواء على الشيخ احمد التيجاني وأتباعه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.

82- مقلاتني عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 – 1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

83- مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب (1840 – 1843م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990م.

84- منور العربي، المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.

85- المنوني محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث، ج 1، مطبعة الأمنية، الرباط، 1973م.

86- المودن عبد الرحمان، البوادي المغربية قبل الاستعمار: قبائل ايناون و المخزن بين القرن السادس عشر و التاسع عشر ميلادي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1995م.

87- مؤرخ مجهول، تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية، تق وتح: عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994م.

88- مورو محمد، بعد 500 عام من سقوط الأندلس (1492 هـ/ 1892 م) الجزائر تعود لمحمد، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م.

89- مياسي إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية (1837- 1954م)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

90- نصر الله سعدون بن عباس، مرابطين في المغرب والأندلس: عهد يوسف بن تاشفين أمير المؤمنين، دار النهضة العربية، بيروت، 1985م.

91- نويصر مصطفى، الأمير عبد القادر في ذكراه المئوي(1883- 1983م): لمحة تاريخية وبيبلوغرافية، الدراسة التاريخية وإحياء التراث، الجزائر، 1983م.

92- ودان بوغفالة، الأمير عبد القادر عبقرية في الزمان والمكان، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، (د س).

93- ياغي إسماعيل أحمد وشاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر،ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م.

94- يحي جلال وآخرون، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، (دم)، 1981م.

95- // //، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960م)، دار المعرفة، القاهرة، (دس).

96- // //، المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965م.

الكتب المترجمة(المراجع):

1- آرنو لويس، زمن المحلات السلطانية: الجيش المغربي وأحداث قبائل المغرب ما بين (1860 – 1912م)، تر: محمد ناجي بن عمر، افريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999م.

2- امريت مارسيل، الجزائر في عهد عبد القادر، تر: عبد الحميد بورابو وحميد بوحبيب، دار الرائد، الجزائر، 2013م.

3- إيتين برونو، عبد القادر الجزائري، تر: ميشيل خوري، ط3، دار عطية للنشر، دمشق، 1997م.

4- بن آشنهو عمار، الدولة الجزائرية في 1830: مؤسستها في عهد الأمير عبد القادر، تر: العربي نور الدين العربي، دار موفم للنشر، الجزائر، 2013م.

5- بيرمار أليكس، الأمير عبد القادر حياته السياسية والعسكرية، تر: بشير علية، تح: محرز أمين، دار ألف للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

6- بيرنت يوهان كارل، الأمير عبد القادر، تر: أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 2009م.

7- دوكريه فرانسوا، قرطاجة الحضارة والتاريخ، تر: يوسف شلب الشام، دار طلاس، دمشق، 1994.

8- روبير أجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، باريس، 1982م.

9- روس إ. دان، المجتمع والمقاومة في الجنوب الشرقي المغربي: المواجهة المغربية للامبريالية الفرنسية(1881-1912م)، تر: احمد بوحسن، مر: عبد الأحد السبتي، منشورات زاوية، الرباط، 2006م.

الكتب الأجنبية(المراجع):

1- Abou-El-Kacim Dellal, Tableau geographique de la frontiere de l'algérie, Revue académique des études humaines et sociales -A/sciences économiques et droit, N°15,(N.), janvier 2016.

2- Henry Marchat,La frontiére saharienne du maroc, politique étrangére,n°6,1957.
3- boualem bessaim, De louis philipp a napoleon : L eamire Abdlkader vaincu mais toimphant, Impression, Anep, Algerie, 2010.

المنشورات:

1- منشورات المندوبية السامية للتخطيط، مونوغرافيا إقليم فجيج، المديرية الجهوية لجهة الشرق، المملكة المغربية، 2017م.

أعمال الملتقيات:

1- الخديمي علال، جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر، أعمال الملتقى العلمي الأول بطنجة، جامعه محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991م.

المجلات والدوريات:

1- ابن الصغير خالد، الزوايا في المغرب والحكايات الأجنبية: نموذجي الزاوية الوزانية والمصلوحية، مجلة جغرافية المغرب،(دع)،(دم)، (دس).

2- باتو رضوان، مؤسسة المخزن في تاريخ المغرب، مجلة عمران، ع2،(دم)، 2013م.

3- البصيصي صلاح، المعاهدة الدولية والرقابة عليها في ظل الدستور العراقي الجديد، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مج2، ع 10، العراق، 2000م.

4- بلعربي نور الدين، معركة ايسلي وانعكاساتها على المغرب الأقصى ومقاومة الأمير، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج 3،(دم)، 2017م.

5- بن قايد عمر، أضواء على علاقات الجزائر مع المغرب الأقصى خلال القرن 11هـ - 7م، مجلة الواحات، ع17،(دم)، 2012م.

6- بورزيمي لبنى الاتفاقيات المغربية الاسبانية قبل الحماية: مقاربة تاريخية – قانونية، مجلة البحثية، ع1،(دم)، 2013م.

7- بوعزيز يحي، حروب المقاومة كما صورتها الكتابات الفرنسية، مجلة الدراسات التاريخية، ع5، الجزائر، 1988م.

8- بولحية يحي، الصراع السياسي في المغرب قبيل الحماية الفرنسية، مجلة أسطور، ع2،(دم)، 2015م.

9- الحيدري عبد الأمير هويدي، الأمير عبد القادر الجزائري ودوره السياسي والعسكري، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، مج 17، ع 2،(دم)، (دس).

10- خميس هذال مصطفى ونجم الدين عمر عبد الله، الإصلاح في القران الكريم، مجلة كلية الآداب، ع 101،(دم)، (دس).

11- دين قادة، الحدود الجزائرية المغربية عبر التاريخ، مجلة عصور الجديدة، مج7، ع27، (د م)، 2018م.

12- سعيد بنسعيد العلوي، صورة المغرب في الإستشراق الفرنسي المعاصر، مجلة الاجتهاد، ع 25، بيروت، 1994م.

13- شويتام أرزقي، العلاقات الثقافية الجزائرية المغاربية (الفترة العثمانية)، مجلة الدراسات التاريخية، ع13، الجزائر، 2011.

14-// // ، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، ع 6، الجزائر، 1992م.

15- صالح محمود، أزمة سبتة ومليلية بين المغرب واسبانيا (الدوافع والاهداف)، المجلة السياسية والكروية، (د ع)،(دم)، (دس).

16- عبد العزيز القطعاني فادية، الحركة الوطنية المغربية (1912 – 1937م)، المجلة الجامعة، مج 1، (دم)، 2014م.

17- عبد الله عمران هاني والفتلاوي صدام، عملية ترسيم الحدود الدولية والمنازعات الناجمة عنها، مجلة جامعة بابل، مج17، ع6 – 9، (دم)، (دس).

18- عبو عمار، من أجل الاعتراف بتراث الواح وقصور فجيج، مجلة oriental. ma، ع خاص،(دم)، (دس).

19- عز الدين بن سيفي، العلاقات الجزائرية المغربية على عهد الأمير عبد القادر الجزائري و السلطان عبد الرحمن المغربي (1832 – 1847م)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والدينية، ع29، جامعه تلمسان، 2016م.

20- عمر سلمي عمر السيد، بن الوطاس في المغرب (1465 – 1553م)، مجلة دراسات إفريقية، (د ع)، (د س).

21- العواد محمد، آلية الإصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي تجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مجلة كان التاريخية، ع 34، 2009م.

22- غومة سالم أبو القاسم، العلاقات السياسية وأثرها الحربي بين الدولة المرينية والدولة الزيانية والحفصيين ببلاد المغرب في العصر الوسيط، المجلة الجامعة، مج2، ع18، 2016م.

23- فارس العيد، طبيعة العلاقات الجزائرية مع المغرب الأقصى وتونس (1830 – 1847م)، مجلة عصور الجديدة، ع19 – 20، (دم)، 2015م.

24- فايد بشير، جوانب من حياة الشيخ سي عزيز ابن الحداد، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، (دع)،(دم)، (دس).

25- فرحي جلال بوشعيب، الصحافة الاجنبية في المغرب الأقصى خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين:(1300 – 1333هـ / 1883 – 1912م)، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار ، مج8، ع2،(دم)، 2014.

26- القاصري محمد السعيد، سفارة محمد البولندية خليفة الأمير عبد القادر إلى السلطان المغربي سنة 1847م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، (ع 5)، (دم)، (د س).

27-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تنظيم جيش البخاري في عهد مولاي إسماعيل، مجلة دعوة الحق، ع203،الرباط، (دس)، على الرابط:
http://www.habous.gov.ma/daouatalhak/item/5279

28- مدلول عادل وآخران، مراحل ثورة الشيخ بوعمامة (1881- 1908م)، مجلة أوروك، مج10، ع 2، 2017م.

29- مزوري مون، النظام القبلي في الجنوب الجزائري: قبيلة ذوي منيع نموذجا، مجلة آفاق علمية، مج 9، ع 2، (دم)، 2017م.

30- مزيان محمد، المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية ومشروعية الغزو والإلحاق، مجلة عمران، ع5 - 17، (دم)، 2016م.

31- مناصرية يوسف، مهمة ليون روش في المغرب ومحاولاته الإيقاع بين السلطان مولاي عبد الرحمان والأمير عبد القادر (1845 - 1847م)، ع خاص، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1983م.

الأطروحات والرسائل:

1- برابح محمد الشيخ، إسهامات الجالية الجزائرية في نهضة المغرب الأقصى 1900 - 1956م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعه الجزائر، 2013م.

2-بقبق الزهرة، الأمير عبد القادر في(1849 -1852م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، معهد التاريخ، جامعه السانية، وهران، 2010م.

3- بن سيفي عز الدين، العلاقات الجزائرية المغربية (1246 - 1330 هـ/ 1830 - 1912 م)، أطروحة الدكتوراه في تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018م.

4- جلول المكي، مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب وأثرها على العلاقات بين البلدين من 631 - 1263 هـ/ 1234 - 1847م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1993م. سكفالي مفيدة، يوميات الشيخ العلامة الحفناوي بديار، تح: القسم الخاص بالأمير عبد القادر، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص المخطوط العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010م.

5- زاير عبد القادر، دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية(1832 - 1847)، مذكرة ماجستير في تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010م.

6- محمد قاسم، الوضعية الاجتماعية والديمغرافية لغرب موريتانيا القيصرية(من 42م إلى سنة 284م)، مذكرة ماجستير في تخصص التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعه أحمد بن بلة، وهران، 2015م.

7- مزيان عبد الله، الأبعاد التربوية في عادات وتقاليد أهالي مغنية ونواحيها، رسالة ماجستير في تخصص الانثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2004م.

8-موساوي فاطمة نبيلة، الممارسات الجزائرية المغربية وعلاقتها بالحدود السياسية: دراسة أنثروبولوجية، رسالة ماجستير،تخصص أنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006.

المحاضرات :

1- داهش محمد علي، العلاقات المغربية العثمانية في العصر الحديث (1650 - 1830)، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 1995.

2-عبيد مصطفى، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (العهد العثماني)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، (دس).

الموسوعات:

1- ابن سودلة عبد السلام بن عبد القادر، موسوعة أعلام المغرب: إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع، تن وتح: محمد حجي، ج8، ق2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

2- نجيب زينب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب والأندلس، تق: أحمد إبن سودة، ج2، دار الأمير للثقافة والعلوم، بيروت، 1995.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
مقدمة	أ
مدخل: الخلافات السياسية بين الجزائر والمغرب عبر العصور.	9
الفصل الأول: الظروف الممهدة لمعركة ايسلي 1830-1844م	
المبحث الأول: دعم السلطان عبد الرحمان للمقاومة الجزائرية.	27
المبحث الثاني: لجوء الأمير عبد القادر إلى المغرب الأقصى.	48
المبحث الثالث: الصراع الفرنسي المراكشي قبيل المعركة.	60
الفصل الثاني: اندلاع معركة ايسلي وشروط الصلح	
المبحث الأول: استعدادات المعركة.	75
المبحث الثاني: حيثيات المعركة.	86
المبحث الثالث: معاهدة طنجة 1844م.	103
الفصل الثالث: النتائج والانعكاسات العامة لمعركة ايسلي	
المبحث الأول: توتر العلاقة بين السلطان عبد الرحمان والأمير عبد القادر.	115
المبحث الثاني: انهيار السمعة العسكرية للمغرب وظهور التنافس الأوربي عليها.	128
المبحث الثالث: ظهور الإصلاحات في المغرب.	138
الفصل الرابع: انعكاسات معركة ايسلي على وضعية الحدود الجزائرية المغربية	
المبحث الأول: معاهدة لآلة مغنية 1845م.	150
المبحث الثاني: أحداث الحدود مابين 1846-1900م.	164
المبحث الثالث: بروتوكولات 1901-1902م حول الحدود.	181
خاتمة.	196
قائمة الملاحق.	203
قائمة المصادر والمراجع.	221
قائمة الموضوعات	241